هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية

ABU DHABI AGRICULTURE AND FOOD
SAFETY AUTHORITY

# سيـاسة الزراعـــة وسلامـــة الغذاء

إبريل 2012

ADFCA- 9023 - 04 - 2014

سيـــاسة الزراعـــــة وسلامـــــة الغذاء بإمارة أبوظبي

## فهرس المحتويات

## الصفحات


قائمة المصطلحات 7
قائمة الاختصارات 14
الملخص التنفيذي 15

**1. مقدمة** **18**
1.1 الأهداف والنطاق 18
1.2 دور جهاز أبوظبي لرقابة الأغذية كهيئة تعنى بكافة مراحل "السلسلة الغذائية" 18
1.3 نهج تطوير السياسات 21
1.4 الشـــركـاء 22
1.5 الافتراضات والمخاطر 24

**2. سياق السياسة** **24**
2.1 مقاصد السياسة 24
2.2 الموجهات العامة للسياسة 26
2.2.1 موجهات السياسة العامة: 26
2.2.2 الموجهات الخاصة بقطاع الزراعة: 26
2.2.3 الموجهات الخاصة بسلامة وملاءمة الغذاء: 27
2.3 بيئة السياسة الحالية: 27
2.3.1 الإطار الاستراتيجي للسياسة: 27
2.3.2 المسؤولية التشريعية 28
2.4 نظرة عامة للوضع الحالي لقطاعي الزراعة والغذاء 29
2.5 قضايا الزراعة الحالية 30
2.5.1 قضايا الزراعة العامة 31
2.5.2 قضايا الإنتاج الزراعي ووقاية النبات، وصحة الحيوان 31
2.6 القضايا المتعلقة بسلامة وملاءمة الغذاء 32
2.6.1 القضايا العامة المتعلقة بسلامة وملاءمة الغذاء 32
2.6.2 الاستيراد والتجارة 32
2.6.3 التكنولوجيا الحديثة 32
2.6.4 زيادة الطلب على المواد الغذائية 32

**3. المبادئ الرئيسية لسياسة الزراعة وسلامة الغذاء** **33**

**4. السياسات العامة للزراعة وسلامة الغذاء** **35**
4.1 السياسة العامة الأولى: نهج السلسلة الغذائية المتكاملة «من المزرعة إلى المائدة» 35
4.2 السياسة العامة الثانية: الإطار المتكامل لإدارة المخاطر 36
4.3 السياسة العامة الثالثة - النموذج التشريعي لإمارة أبوظبي 39
4.4 السياسة العامة الرابعة - الممارسات التشغيلية الجيدة ومبادئ نظام الهاسب 41
4.5 السياسة العامة الخامسة: المصداقية والكفاءة الأدائية 42
4.6 السياسة العامة السادسة - الشفافية من خلال التواصل والتشاور مع الشركاء 43
4.6.1 مشاورة الشركاء 44
4.6.2 التواصل مع المستهلكين والشركاء وإعلامهم 45
4.7 السياسة العامة السابعة -التوافق مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية الخاصة بالصحة والصحة النباتية SPS والعوائق الفنية للتجارة TBT 45
4.7.1 اتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية (SPS) 46
4.7.2 التوافق مع المواصفات العالمية 46
4.7.3 بناء العلاقات مع الهيئات النظيرة 46
4.8 السياسة العامة الثامنة - التوافق عبر دولة الإمارات العربية المتحدة 47

4.9 السياسة العامة التاسعة - إدارة الأداء 48

4.10. السياسة العامة العاشرة - التتبع 49

4.11 السياسة الحادية عشر - تجّارة المواد الغذائية والزراعية (الاستيراد والتصدير) 50

**5. الإطار العام للسياسة الزراعية والسياسات التفصيلية المرتبطة به** **53**

5.1 مقدمة 53

5.2 إطار السياسات الزراعية 54

5.2.1 سياسات الإنتاج الزراعي 55

5.2.1.1 السياسة الأولى-استخدام الأراضي الزراعية 56

5.2.1.2 السياسة الثانية-استخدام المياه في الزراعة 59

5.2.1.3 السياسة الثالثة -خيارات الإنتاج الزراعي 61

5.2.1.4 السياسة الرابعة-الاستدامة الاقتصادية 65

5.2.2 سياسات الوقاية الزراعية 66

5.2.2.1 السياسة الخامسة -اجراءات الوقاية في المزرعة 67

5.2.2.2 السياسة السادسة -مكافحة الآفات والأمراض 68

5.2.2.3 السياسة السابعة إقامة مناطق محددة خالية خاضعة لمتطلبات إدارة الآفات والأمراض 69

5.2.2.4 السياسة الثامنة -التأهب والاستجابة للحالات الطارئة 70

5.2.2.5 السياسة التاسعة المحافظة على الأصناف الزراعية ذات القيمة العالية 73

5.2.3 السياسات الزراعية المشتركة 74

5.2.3.1 السياسة العاشرة الأبحاث والتطوير 74

5.2.3.2 السياسة الحادية عشر الدعم الاجتماعي 77

5.2.3.3 السياسة الثانية عشر المدخلات / المركبات الزراعية 79

5.2.3.4 السياسة الثالثة عشر الرفق بالحيوان 81

5.2.3.5 السياسة الرابعة عشر القدرات والكفاءات العملية في المزارع 82

5.2.3.6 السياسة الخامسة عشر المطابقة والمخالفات والغرامات وإنفاذ التشريعات 85

**6. سياسة سلامة وملاءمة الغذاء : الإطار العام والسياسات التفصيلية** **86**

6.1 مقدمة 86

6.2 الإطار العام لسياسة سلامة الغذاء 88

6.2.1 السياسة الأولى - تحديد مسؤوليات وأدوار الأطراف الرئيسية 88

6.2.2 السياسة الثانية - إجراءات الترخيص والتسجيل والاعتماد والاعتراف والموافقة 90

6.2.3 السياسة الثالثة - تقييم المطابقة - التحقق (التفتيش أثناء المرحلة الانتقالية) 93

6.2.4 السياسة الرابعة - بطاقات البيان والتعريف بمكونات المادة الغذائية (البطاقة الغذائية): 95

6.2.5 السياسة الخامسة - الأغذية الحلال 98

6.2.6 السياسة السادسة - الأدوات والوسائل العملية للتنفيذ والتطبيق 98

6.2.7 السياسة السابعة - توفر الكفاءات 100

6.2.8 السياسة الثامنة - الاستجابة لحوادث الغذاء (استرداد وسحب المنتجات) 101

6.2.9 السياسة التاسعة - صلاحيات المفتشين (موظفي الضبط القضائي) 103

6.2.10 السياسة العاشرة - تنفيذ التشريعات وتطبيق المخالفات والعقوبات 105

6.2.11 السياسة الحادية عشر - تعزيز وعي المستهلك والتعليم في القطاع الغذائي 106


**جدول الرسومات التوضيحية**


مخطط 1: الهيكل التنظيمي والوظيفي لجهاز أبوظبي للرقابة الغذائية 19

مخطط 2: الفوائد المترتبة على إتباع نهج الأمن الحيوي في القطاعات المختلفة 20

مخطط 3: المنهج المتبع في تطوير السياسة 21

مخطط 4: عملية تطوير السياسات في المستقبل 22

مخطط 5: الشركاء الرئيسيون 23

مخطط 6: مستويات تدخل المجموعات / الهيئات المحددة 23







مخطط 7: الخطة الإستراتيجية لجهاز أبوظبي للرقابة الغذائية 2016-2020 25

مخطط 8: الربط بين إطار عمل السياسة والتخطيط الاستراتيجي 28

مخطط 9: المسؤولية التشريعية 28

مخطط 10: مبادئ السياسة 33

مخطط 11: السياسات العامة 35

مخطط 12: السلسلة الغذائية 36

مخطط 13: الإطار العام المتكامل لإدارة المخاطر 37

مخطط 14: النموذج التشريعي 40

مخطط 15: الممارسات التشغيلية الجيدة 42

مخطط 16: سياسة التواصل والتشاور 44

مخطط 17: التوافق عبر الإمارات العربية المتحدة 47

مخطط 18: التداخلات الرئيسية في ضمانات الاستيراد / التصدير 52

مخطط 19: إطار السياسة الزراعية 55

مخطط 20: الجوانب التي تغطيها ما يتم تغطيته بواسطة سياسة استخدام الأراضي الزراعية 56

مخطط 21: تقييم الأثر في استخدام الأراضي 57

مخطط 22: الجوانب التي تغطيها سياسة استخدام المياه 59

مخطط 23: تقييم تأثير استخدام المياه 60

مخطط 24: العوامل التي تؤثر في قرارات خيارات الإنتاج 62

مخطط 25: مبادئ الإنتاج المستدام 65

مخطط 26: الطرق الرئيسية / تقنيات إدارة الآفات والأمراض 68

مخطط 27: الاعتبارات الرئيسية لجهاز أبوظبي للرقابة الغذائية في انشاء مناطق إدارة الآفات والأمراض 70

مخطط 28: العناصر الرئيسية للاستجابة لحالات الطوارئ 71

مخطط 29: توظيف الإطار المتكامل لإدارة المخاطر لتطبيق سياسة المحافظة على الأصناف الزراعية القيمة 73

مخطط 30: خطوات تطوير وضع إستراتيجية البحث والتطوير للزراعة 75

مخطط 31: مخرجات الدعم الاجتماعي 78

مخطط 32 : العوامل المؤثرة في قرارات سياسة سلامة الغذاء 87

مخطط 33: الإطار العام لسياسة سلامة الغذاء 88

مخطط 34: مسار المسؤوليات 89

مخطط 35: الرموز المستخدمة لكل من إجراءات الترخيص والتسجيل والاعتماد والاعتراف والموافقة 91

مخطط 36: نموذج تقييم المطابقة بواسطة التحقق 93

مخطط 37: التحقق في المرحلة الإنتقالية 94

مخطط 38: الأدوات القائمة على أساس تحليل المخاطر 99

مخطط 39: مصادر المعلومات التي تتعلق بحوادث الأغذية 102

مخطط 40: الخطوات الرئيسية في بناء التزام المجتمع / المنشآت 107

## الرؤية

مؤسسة معترف بها دوليا في مجال الزراعة وسلامة الأغذية تساهم في رفاهية المجتمع.

## الرسالة

تطوير قطاع ذو تنمية مستدامة في مجال الزراعة وسلامة الأغذية بهدف توفير الغذاء الآمن للمجتمع وحماية صحة الحيوان والنبات وفي الوقت ذاته الترويج للممارسات الزراعية والغذائية السليمة عبر سياسات ولوائح ومعايير جودة وأبحاث وبرامج توعوية فعالة ومتكاملة.





# قائمة المصطلحات

| المصطلح | التعريف |
|---|---|
| **المستوى المقبول (الملائم) للحماية من المخاطر** | مستوى الحماية الذي يعتبر مناسباً من جانب الدولة عند أقرارها لتدابير الصحة والصحة الحيوانية والصحة النباتية اللازمة لحماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات في أراضيها. |
| **المسؤولية** | التزام الفرد أو المؤسسة أو المنشأة بإقرار وتحمل مسؤولية الأنشطة والفعاليات التي تمارسها. والقرارات التي تتخذها. والكشف عن النتائج وشرحها ورفع التقارير وذلك بأسلوب يتسم بالشفافية. |
| **الاعتماد** | إجراء يقوم من خلاله المشرّع بالاعتراف رسمياً بامتلاك هيئةً أو شخصاً للكفاءة للاضطلاع بمهام محددة وفق مواصفات عالمية. ومعايير / مواصفات ثانوية إضافية (إن وجدت) تمّ وضعها من قبل المشرّع. وذلك بالتوافق مع المواصفة العالمية ISO/IEC 17011 تقييم المطابقة - المتطلبات العامة لأجهزة الاعتماد. |
| **المادة الغذائية المغشوشة** | المادة الغذائية التي تضاف لمكوناتها الأصلية مواد بهدف التقليل من جودتها وقيمتها الغذائية. أو التي يتم انتزاع بعض محتوياتها الغنية بالعناصر الغذائية. دون الإفصاح عن ذلك في بطاقة المادة الغذائية. |
| **المدخلات الزراعية المغشوشة** | هي مركبات زراعية متدنية الجودة والنقاء بسبب إضافة مواد خارجية غيرت من تراكيبها المسجلة رسميا. |
| **المدخلات / المركبات الزراعية** | هي مادة أو خليط من المواد أو المدخلات البيولوجية المستخدمة في الإدارة المباشرة للنباتات والحيوانات. ويمكن تطبيقها على الأرض أو في المياه أو على النباتات والحيوانات وتشمل المدخلات / المركبات الزراعية مثل مبيدات الآفات (بما في ذلك المبيدات الحيوية. المبيدات الكيميائية ومنظمات نمو الحشرات). الأدوية البيطرية وغيرها (بما في ذلك اللقاحات والهرمونات). وتشمل المركبات الزراعية عوامل المكافحة البيولوجية والأسمدة والأعلاف والفيرمونات ). |
| **الحيوانات** | كل مملكة الحيوان من الأنواع التي تضمها الثدييات والطيور والأسماك والنحل والزواحف. |
| **الموافقة** | إجراء رسمي للموافقة على شيء أو قبول شيء على اعتباره مُرضياً. |
| **المنطقة ذات الانتشار المنخفض للآفات** | منطقة محددة تشمل كل البلد أو جزء منها تعلن فيها السلطات المختصة انتشار نوعية معينة من الآفات بمستوى منخفض بحيث تخضع هذه المناطق للمراقبة الفعالة. واتخاذ التدابير اللازمة للحد منها. |
| **قدر المستطاع** | استخدام الموارد لإدارة المخاطر بتطبيق القدرات والتقنيات. مع ادراك أنّ ذلك قد لا يتيح تحقيق الغرض المستهدف على الوجه الأكمل. |
| **منخفض بقدر ما هو قابل للتحقيق بشكل منطقي** | مصطلح للتعبير عن خفض وتقليل الخطر يتطلب اختبار الجدوى الفنية. والمعرفة الحالية بما في ذلك فعالية تكلفة قرارات التدخل. |
| **عوامل المكافحة البيولوجية** | كائنات حيوية تستغل في مكافحة الآفات والأمراض حيث تعمل على الاضرار بمسبباتها عن طريق الاستبعاد التنافسي. |

| المصطلح | التعريف |
|---|---|
| **الأمن البيولوجي/ الأمن الحيوي** | نهج استراتيجي لتحليل وإدارة المخاطر المتعلقة بحياة وصحة الانسان والحيوان والنبات بما في ذلك المخاطر ذات الصلة بالبيئة. |
| **مسئول المنشأة** | الشخص/الأشخاص المسئولين عن الالتزام بتنفيذ أحكام القانون واللوائح والقرارات الصادرة بموجبه في المنشأة التي تقع تحت مسئوليته. ويمكن أن يكون هذا المسئول هو المالك أو أي شخص آخر مسئول عن مراقبة المنشأة. أو الشخص المُوكّل بالمسئولية الكاملة عن الأعمال التجارية أو الغذائية، مثل المدير أو المالك أو المشرف على تداول الأغذية. ( القانون رقم ٢٠٠٨/٢ بشأن الغذاء في إمارة أبوظبي) |
| **دليل الممارسة** | وثيقة إرشادية تعكس الممارسات المقبولة في القطاع المعني، وتوفر المعلومات والإرشادات حول الطرق التي يتم من خلالها تحقيق المتطلبات التشريعية الملائمة للغرض ولمجال دليل الممارسة. |
| **الدستور الغذائي(الكودكس)** | برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO) ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، الذي يتم ضمنه تطوير مواصفات الأغذية والأدلة الإرشادية والنصوص ذات الصلة مثل أدلة الممارسة بغرض حماية صحة المستهلك وضمان الممارسات المنصفة في تجارة الأغذية. |
| **التواصل** | مجموعة من العمليات تشمل: (١) تقديم معلومات تتصف بالوضوح والدقة حول الخطر الذي يهدد صحة وحياة الإنسان والحيوان والنبات، والأعمال المنجزة من جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية لصالح المستهلكين والشركاء والإعلام في الوقت المناسب. (٢) البحث عن المعلومات أو الاستشارات قبل صنع القرارات - وذلك بهدف استطلاع آراء المتأثرين بهذه القرارات، وأخذ هذه الآراء بعين الاعتبار، وبذلك يتم اتخاذ قرارات بناءاً على المعلومات المتوفرة. |
| **أماكن وأقسام محددة لحفظ الحيوان (Compartment)** | المنشأة أو المنشآت المحددة التي تحفظ بها حيوانات معرفة تتمتع بحالة صحية معلومة بخلوها من مرض معين أو عدة أمراض والخاضعة تبعا لذلك لإجراءات المسح بها والتقصي والسيطرة ومعايير الأمن الحيوي وفقا لمتطلبات التجارة الدولية في الحيوانات. |
| **المطابقة** | هي تحقيق الامتثال للقواعد أو للمتطلبات التشريعية، أو للمواصفات، أو للسياسة أو للمعايير أو للقانون،وبحيث يتم تحقيقها على أساس متسق (ينطبق على المسئولين في المنشآت الغذائية ومنشآت الأعلاف الخاضعة لتشريعات جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية). |
| **المفهوم** | فكرة مجردة أورمز معرفي، يعرّف أحياناً بـ «وحدة المعرفة» والتي تبنى من وحدات أخرى يشكّل مجموعها خصائص المفهوم، ويرتبط المفهوم عادةً مع التعبير اللغوي المرادف أو المخططات أو الرموز. |
| **الملوثات** | أي مادة لاتضاف عمداً إلى المادة الغذائية وتتواجد في الأغذية نتيجة لعمليات الإنتاج (بما في ذلك العمليات الخاصة بالمحاصيل وتربية الحيوان والطب البيطري) أو التصنيع أو التجهيز أو الإعداد أو المعالجة أو التعبئة أو التغليف أو النقل أو التخزين أو نتيجة لتلوث البيئة. |
| **مكافحة المرض أو الآفة** | تقليل حدوث المرض أو درجة انتشار وتكاثر الآفة واحتواءه أو القضاء عليه. |
| **المرض** | المظاهر أو الأعراض السريرية و/أو المرضية للعدوى |
| **التكافؤ** | تساوي أو تعادل الأنظمة وقدرتها على تحقيق ذات الأهداف بطرق وأدوات مختلفة. |





| المصطلح | التعريف |
|---|---|
| **الإمارة** | إمارة أبوظبي. |
| **الإنفاذ** | استخدام الأدوات التشريعية لتحقيق المطابقة. |
| **المنشأة** | أية مؤسسة أو مصنع أو مرفق ثابت أو متحرك يتم تداول المادة الغذائية فيه في أي من مراحل السلسلة الغذائية. |
| **الإرشاد الزراعي** | الخدمات و الأنشطة التوعوية المقدمة من الحكومة أو المنظمات الأخرى أو الأفراد للقطاع الزراعي وذلك عبر التواصل مع أفراده بتوفير التدريب على مستوى المزرعة، وإيصال نتائج البحوث والتنمية الزراعية بهدف إحداث التغيير المنشود في المجتمعات الريفية وتعزيز التنمية الزراعية. |
| **المزرعة** | منشآت تشمل وحدات الإنتاج الزراعي والعزب (المزارع ذات الخصائص المميزة ذات الصلة بالتقاليد المحلية لتربية الماشية). |
| **إنتاج المزرعة** | تشمل الحيوانات الحية والنباتات ومنتجاتها. |
| **عامل المزرعة** | الشخص العامل في المزرعة. |
| **المزارع** | مالك المزرعة و/أو مشغل المزرعة المسئول عن العمليات اليومية في المزرعة. |
| **الأعلاف** | أي مادة أو منتج شاملاً الإضافات العلفية والمعالجة كلياً أو جزئياً أو غير المعالجة والتي تستخدم كأعلاف أو مركزات أو مكملات علفية لتغذية الحيوان. |
| **منشأة الأعلاف** | أي مؤسسة أو مصنع أو مرفق ثابت أو متحرك يقوم بنشاط إنتاج أو تصنيع أو تركيب أو تداول أو توزيع أو تخزين الأعلاف. |
| **المادة الغذائية** | أية مادة أو جزء من مادة مخصصة للاستهلاك الآدمي عن طريق الأكل والشرب، سواء كانت خاماً أو مصنعة أو شبه مصنعة، بما في ذلك المشروبات ومياه الشرب ولبان المضغ، وأي مادة تدخل في تصنيع وتحضير ومعالجة المادة الغذائية، ويستثنى من ذلك الأدوية الطبية والتبغ ومواد التجميل الطبية. |
| **مسئول المنشأة الغذائية** | الشخص الاعتباري أو المفوض قانوناً من المرخص له، والمسئول عن الالتزام بتنفيذ أحكام قانون الغذاء في إمارة أبوظبي واللوائح والقرارات الصادرة بموجبه في المنشأة التي تقع تحت مسؤوليته. |
| **السلسلة الغذائية** | كافة مراحل إنتاج المادة الغذائية وتصنيعها وتحضيرها ومعالجتها وتعبئتها وتغليفها وتجهيزها ونقلها وتخزينها وتوزيعها وتقديمها وبيعها للمستهلك. |
| **نظام إدارة سلامة الغذاء / الأعلاف** | نظام إدارة شامل للضوابط التي تحكم سلامة وملاءمة الغذاء / الأعلاف في منشآت الأغذية / الأعلاف. و تشمل طرق أو أساليب علمية ومنتظمة بهدف التعرف مسبقاً على مصادر الخطر، وتقييمها واتخاذ تدابير للرقابة عليها لضمان سلامة المادة الغذائية. |
| **صحة الغذاء** | كافة الشروط والمعايير اللازمة للرقابة على مصادر الخطر للوصول إلى المستوى الملائم وبالتالي ضمان سلامة وصلاحية الغذاء خلال كافة مراحل السلسلة الغذائية. |

| المصطلح | التعريف |
|---|---|
| **حوادث الأغذية** | الأحوال الظرفية المحيطة بتحديد عامل الخطر الذي يشكل تهديداً للصحة، تشمل على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر الآتي:<br>• حدث قد تترتب عليه آثار ضارة على المستهلكين نتيجةً لتناول طعام محدد.<br>• غذاء ملوّث، قد يؤدي استهلاكه إلى حدوث المرض.<br>• مرض خطير يصيب الانسان يمكن أن يكون ذا صلة بغذاء ملوّث.<br>• ممارسات غير صحيّة في منشأة غذائية لدرجة قد تشكل خطراً فورياً على صحة المستهلك.<br>• ممارسات غير نظامية أو غير قانونية في منشأة غذائية أو شبكة توزيع المواد الغذائية، يمكن أن تشكل خطراً على صحة المستهلك.<br>• تلوث بيولوجي أو كيميائي ناجٍ عن عبث متعمد أو عمل إرهابي. |
| **استشاري أنظمة إدارة سلامة الغذاء** | شخص يتمتع بمعرفة تخصصية، قادرٌ على بناء نظام لإدارة سلامة الغذاء أو إدارة قطاعات محددة عالية الخطورة، يمكن أن يكون (وفقاً للمسؤوليات) مسئول ضمان الجودة في المنشأة، أو استشاري فني، أو مؤسسة استشارية خارجية. |
| **ضابط سلامة الغذاء / الموظف المختص** | موظف لدى جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية يتمتع بصفة مأمور الضبط القضائي للقيام بمجموعة من المهام تتضمن التفتيش، والتدقيق، والإنفاذ. |
| **سلامة الغذاء** | مجموعة الإجراءات والتدابير الصحية المتخذة لحماية الصحة العامة وذلك من خلال الوصول إلى المستوى الملائم من المخاطر المحتملة في المادة الغذائية. |
| **الموارد الوراثية** | أ) بالنسبة للحيوانات تشمل الموارد الوراثية أنواع الحيوانات أومجموعات فرعية للحيوانات يمكن استخدامها لغرض تحسين خصائصها الغذائية والزراعية بما في ذلك موادها الجينية المخزنة، مثل: (السائل المنوي، الخلايا الجذعية، الحمض النووي، الأجنة والبويضات)<br><br>ب) بالنسبة للنباتات فهي الموارد الوراثية للنباتات، أو أي مواد من أصل نباتي ويشمل ذلك مواد التكاثر الخضري التي تحتوي على وحدات ذات قيمة وراثية مؤثرة ومحتملة لتحسين الخصائص الغذائية والزراعية للنباتات. |
| **الممارسات التشغيلية الجيدة** | مجموعة مفاهيم الممارسات الجيدة المرتبطة بالغذاء / الأعلاف والبيئة المحيطة بها، متضمنةً أي عملية، وهي تشمل الممارسات الزراعية الجيدة، والممارسات البيطرية الجيدة، والممارسات الصحية الجيدة، والممارسات التصنيعية الجيدة. |
| **الغذاء الحلال** | الغذاء غير المحرم وفقاً لتعاليم الشريعة الإسلامية، ولا يتكون أو تحتوي أحد مكوناته على أية مادة مخالفة لتعاليم الشريعة الإسلامية، وأن لا يتم إعداده أو تصنيعه أو نقله أو تخزينه باستخدام أية أداة أو طريقة مخالفة لتعاليم الشريعة الإسلامية، وأن لا يكون قد تعرض لأي اتصال مباشر مع أي غذاء آخر مخالف لتعاليم الشريعة الإسلامية خلال عمليات الإعداد والتصنيع والنقل والتخزين. |
| **التداول** | إنتاج المادة الغذائية أو تصنيعها أو تحضيرها أو معالجتها أو تعبئتها أو تغليفها أو تجهيزها أو نقلها أو حيازتها أو تخزينها أو توزيعها أو تقديمها أو بيعها أو التبرع بها لغرض الاستهلاك بواسطة الإنسان. |
| **متداول الأغذية** | أي شخص يتداول المادة الغذائية بشكل مباشر أو غير مباشر. |
| **عامل الخطر( المخطر)** | عامل بيولوجي أو كيميائي أو فيزيائي موجود في المادة الغذائية أو في أحد عناصرها ومكوناتها، وقد يؤثر سلباً على صحة الإنسان[1]. |
| **تحليل المخاطر ونقاط الضبط الحرجة (الهاسب)** | «عملية» تتضمن مبادئ تمّ تطويرها عالمياً، وهي مكملة للممارسات الجيدة، تركز على تحديد وتقييم وضبط المخاطر ذات الأهمية بالنسبة لسلامة الغذاء. |

1 دليل اجراءات الكودكس FAO 2010





| المصطلح | التعريف |
|---|---|
| **النظام المبني على تحليل المخاطر ونقاط الضبط الحرجة (الهاسب)** | النظام المتوافق مع المبادئ السبعة الصادرة عن هيئة الدستور الغذائي لتحليل المخاطر ونقاط الضبط الحرجة (الهاسب) دون ضرورة أن يكون هناك توافق مع المبادئ التوجيهية أو الخطوات المحددة في دليل الدستور الغذائي لتطبيق نظام الهاسب. |
| **الزراعة المائية ( بدون تربة)** | إحدى الوسائل الحديثة للزراعة والتي يتم فيها استنبات أو زراعة النباتات بمعزل عن التربة حيث تستخدم تقنيات خاصة لإمداد النبات بالعناصر الغذائية اللازمة لنموه مثل: الماء والأملاح المعدنية مع التحكم بالإضاءة ودرجات الحرارة والرطوبة النسبية. |
| **المدخلات** | متطلبات للإنتاج (عند أي نقطة في السلسلة الغذائية) مثل رأس المال والسلع، الموارد البشرية، المواد الخام (مثل مركبات الزراعة والموارد الجينية والمكونات الغذائية)، والبنية التحتية (مثل المباني والنقل) وغيرها من الموارد. |
| **التفتيش** | عملية الرقابة والتفتيش والكشف أو الفحص على المزارع والمنشآت وعلى الأغذية أو أنظمة الرقابة عليها من حيث المواد الخام والتصنيع والتوزيع، ويشمل ذلك التفتيش أثناء عمليات التصنيع وفحص المنتج النهائي، وذلك من أجل التحقق من مطابقته للمتطلبات القانونية. |
| **المعايير الدولية** | تتضمن المعايير والمبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بكل من الآتي:<br>• سلامة الأغذية والتي وضعتها "هيئة الدستور الغذائي".<br>• الصحة الحيوانية والوقاية من الأمراض الحيوانية المشتركة التي وضعت من قبل "المنظمة العالمية للصحة الحيوانية"OIE.<br>• الصحة النباتية التي وضعت برعاية مفوضية تدابير الصحة النباتية (CPM) وفقا للإتفاقية الدولية لوقاية النباتات (IPPC) ،وتتضمن كذلك "المعايير الدولية" لتدابير الصحة النباتية (ISPMs)).<br><br>بالإضافة إلى القضايا التي لم تتم تغطيتها والتي تصدر عن منظمات أخرى ذات صلة تضم جميع أعضاء المنظمات المذكورة أعلاه وفقا لما حددته "لجنة الصحة والصحة النباتية". |
| **الإطار العام المتكامل لإدارة المخاطر** | نهج يتضمن عدة مراحل للتعامل مع القضايا وتخفيف المخاطر في سلسلة الغذاء - ويشمل كيفية تحديد وتحليل وضبط ومراقبة ومراجعة المخاطر، ومن فوائد تطبيقه المساهمة في الأداء المتناسق والمتناسب، وقياس الأداء. |
| **المرخص له ( صاحب الترخيص)** | كل شخص (سواءً في القطاع الخاص أو العام أو المشترك) لديه رخصة سارية المفعول لممارسة أي نشاط يتعلق بتداول المادة الغذائية. |
| **الترخيص** | عملية رسمية تقوم من خلالها الجهة التشريعية بإصدار موافقة مبدئية للمنشأة الغذائية للسماح بإنشائها وممارسة نشاطها على المستوى التجاري. |
| **الآفة** | أي نوع أو سلالة أو عترة أو صنف حيوي من النبات أو الحيوان (بما في ذلك الحشرات والعنكبوتيات) أو عامل ممرض ضار بالنباتات أو المنتجات النباتية أو الحيوانات. |
| **منطقة خالية من الآفات والأمراض** | منطقة معينة لا توجد بها آفات أو أمراض محددة وفق الأدلة العلمية، وحيث ما كان ملائما تتبع الطرق الرسمية للمحافظة والإبقاء على ذلك الوضع. |
| **النباتات** | النبات أو أية أجزاء منه، بما في ذلك البذور، ولأغراض هذه الوثيقة يشمل التعريف الفطريات الصالحة للأكل . |

| المصطلح | التعريف |
|---|---|
| **المبدأ** | حقيقة أساسية أو قانون أو افتراض أو شرح لأسباب رئيسية يمكن استخدامها كقاعدة مرجعية موجهة للتفكير أو السلوك. |
| **الاعتراف** | إجراء يقوم به المشرّع لصالح الهيئات والأفراد لاداء مهام محددة، وفقا لمعايير ومواصفات تمّ وضعها من قبل المشرّع ذاته. |
| **البرنامج التشريعي للسلامة الغذائية** | برنامج أبوظبي الشامل الذي يتحمل مسؤوليته جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية، بهدف تحقيق رؤية وإستراتيجية الجهازوالمهام المناطة به ،والذي تصنع من خلاله القرارات التي تحدد أنواع التدخلات (تشريعية وغير تشريعية)،كالتدابيراللازمة لتحديد وضبط وإدارة وإزالة أو تقليل المخاطر، من أجل الوصول إلى غذاء آمن وملائم.. والجوانب المتعلقة بصحة الحيوانات والنباتات والصحة العامة. |
| **المشرع** | جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية على مستوى الإمارة، والسلطات الاتحادية على مستوى الدولة. |
| **التسجيل** | هو الإجراء الذي يتم بموجبه تسجيل الأفراد المنشآت، الأنظمة ( كأنظمة إدارة سلامة الغذاء) والأشياء ذات العلاقة. |
| **المسئولية** | الواجب أو الالتزام الذي يتعين القيام به لأداء مهمة أو اكمال عمل( بناء على تكليف أو تعهد شخصي أو نشوء وضع يتطلب اكمال العمل) والذي تترتب جزاءات قانونية على الاخلال بتنفيذه. |
| **المتطلبات** | القواعد الإلزامية المحددة والصادرة عن جهاز أبو ظبي للرقابة الغذائية، والتي تحدد خصائص الغذاء / الأعلاف أو طرق إنتاجهما، والعمليات والقواعد ذات الصلة، والمصطلحات والرموز، ومتطلبات التغليف وبطاقات البيان القابلة للتطبيق على المنتج الغذائي / الأعلاف بالإضافة إلى القرارات والتشريعات الفنية الصادرة عن الجهاز في هذا الشأن. يجب أن يتم تحقيق هذه المتطلبات من قبل المسئولين في المنشآت الغذائية والمسئولين في منشآت الأعلاف ومن قبل المسئولين في منشآت الإنتاج الأولي. |
| **المخاطر** | احتمالية حدوث آثار سلبية ومدى تأثيرها على صحة الإنسان نتيجة التعرض لمصدر الخطر في المادة الغذائية والأعلاف[2]. |
| **تحليل المخاطر** | تحديد المخاطر في المادة الغذائية استناداً إلى أسس علمية، ووضع التدابير اللازمة لإدارتها، وتتألف من ثلاثة عناصر: تقييم المخاطر وإدارتها والإبلاغ عنها. |
| **حجم الخطر الممكن قبوله** | في علم الإدارة هو كمية الخطر التي يتم الحكم عليها بأنّها محتملة ويمكن تبريرها. أمّا فيما يتعلق بأنظمة سلامة الغذاء، فهو حجم الفجوة بين الخطر الصفري (انعدام الخطر) والخطر الذي يقبل به المشرّع. مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ هناك خطر لا مفر منه في السلسلة الغذائية. يكون حجم الخطر عالياً عندما تكون الفجوة كبيرة، بينما يكون منخفضاً عندما يتم تصغير هذه الفجوة. |
| **تقييم الخطر** | تقييم مدى احتمال حدوث الآثار الضارة على صحة الإنسان ومدى شدتها، وهي عملية مبنية على أسس علمية وتتألف من الخطوات التالية: (١) تحديد مصادر الخطر (٢) توصيف المخاطر (٣) تقييم مدى التعرض للمخاطر (٤) توصيف الخطر. |
| **النهج القائم على المخاطر** | تطبيق الممارسات الجيدة جنباً إلى جنب مع مبادئ الهاسب بغرض تحديد وإدارة الأخطار المتعلقة بسلامة الغذاء / الأعلاف، ويستخدم كأساس لتطوير برامج سلامة الغذاء / الأعلاف على مستوى الإمارة. |

2 دليل الاجراءات (هيئة الدستور الغذائي FAO 2010)





| المصطلح | التعريف |
|---|---|
| **التواصل وتبادل المعلومات عن المخاطر** | التبادل التفاعلي للمعلومات والآراء من خلال عملية تحليل المخاطر وذلك فيما يتعلق بالمخاطر، والعوامل والمفاهيم المرتبطة بالمخاطر، ومقيمي المخاطر، ومدراء المخاطر، والمستهلكين، والقطاعات المعنية، والجهات الأكاديمية، والجهات الأخرى ذات العلاقة، حيث يتضمن شرح نتائج تقييم المخاطر، والأساس الذي تبنى عليه قرارات إدارة المخاطر. |
| **إدارة المخاطر** | عملية تختلف عن تقييم المخاطر، تقوم بالتحديد والمفاضلة بين بدائل السياسة المطروحة، بالتشاور مع كافة الجهات المعنية، مع الأخذ بعين الاعتبار تقييم المخاطر، والعوامل الأخرى المرتبطة بحماية صحة المستهلكين، وتعزيز الممارسات المنصفة للتجارة، واختيار سبل الوقاية اللازمة والخيارات المتاحة للضوابط إن لزم الأمر. |
| **الغذاء الآمن** | الغذاء الذي يتم إنتاجه عن طريق تطبيق كافة متطلبات سلامة الغذاء (أو ما يعادل ذلك) وبما يتلاءم مع الغرض المقصود من الاستخدام، ويشمل الأغذية المنتجة أو المحضرة في إمارة أبوظبي أو المستوردة إليها . |
| **المساعدة الاجتماعية** | برامج لتشجيع ودعم الممارسات الزراعية المستدامة والإنتاج. |
| **السلاسة** | عدم حدوث تكرار أو فجوات قانونية أو تشغيلية في البرنامج التشريعي الذي يديره جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية. |
| **ملاءمة المادة الغذائية (الملاءمة)** | الحالة التي تكون فيها المادة الغذائية سليمة ومقبولة للاستهلاك الآدمي حسب الغاية التي أعدت لها متضمنةً الخواص المحددة ومتطلبات التركيب (غير المتعلقة بسلامة الغذاء)، وبطاقة البيان بغرض إعلام المستهلك لأغراض لا تتعلق من الناحية العلمية بقضايا السلامة الغذائية وتشمل الملاءمة متطلبات الغذاء الحلال. |
| **الزراعة المستدامة** | نظام إنتاج زراعي يهدف للحصول على عائد اقتصادي مجزي يرتكز على جوانب السلامة البيئية والمحافظة على الموارد الطبيعية، والمسئولية الاجتماعية. |
| **التدقيق / التحقق**[3] | الفحص المنتظم للتحقق من الالتزام بالشروط والمتطلبات الواردة في نظم سلامة المادة الغذائية. قد يتضمن الفحص تفتيش «عينة» تخص المؤسسة و/ أو المنشأة الغذائية او منشأة اعلاف بغية الفحص التأكيدي لسجلات مسئول المنشأة الغذائية / منشأة الأعلاف. |
| **المنطقة** | الجزء المحدد بوضوح من إقليم توجد به مجموعة من الحيوانات ذات وضع صحي محدد وواضح فيما يتعلق بمرض محدد، و تطبق فيه آليات للمسح والتقصي ومعايير السيطرة و الأمن الحيوي المطلوبة لأغراض التجارة الدولية. |
| **الأمراض المشتركة** | الأمراض أو الإصابات التي تنتقل بين الحيوانات الفقارية والإنسان. |
| **عوامل ومسببات الأمراض المشتركة** | الكائنات الحية الدقيقة التي يمكن أن تنتقل بين الإنسان والحيوانات الفقارية (وتشمل الكائنات المنقولة عن طريق الغذاء) مما يؤدي إلى المرض أو الإصابة. |

3 تعرف هيئة الدستور الغذائي التحقق بانة تطبيق الطرق أوالمنهجيات أو الاختبارات وأدوات التقييم المناسبة بالإضافة للرصد لتحديد ما مدى الالتزام واستيفاء معايير السيطرة حسب المطلوب

## قائمة الاختصارات

| | |
|---|---|
| جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية | ADFCA |
| نظام تعريف وتسجيل الحيوانات | AIRS |
| منخفض بقدر ما هو قابل للتحقيق بشكل منطقي | ALARA |
| المستوى المناسب من الحماية | ALOP |
| مفوضية الصحة النباتية | CPM |
| دائرة التنمية الاقتصادية | DED |
| هيئة البيئة- أبوظبي | EAD |
| البرنامج التدريبي لأسس السلامة الغذائية | EFST |
| هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس | ESMA |
| منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) | FAO |
| مركز خدمات المزارعين | FSC |
| الممارسات الزراعية الجيدة | GAP |
| دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية | GCC |
| الممارسات الصحية الجيدة | GHP |
| الممارسات التصنيعية الجيدة | GMP |
| الممارسات التشغيلية الجيدة | GOP |
| الممارسات البيطرية الجيدة | GVP |
| هيئة الصحة - أبوظبي | HAAD |
| تحليل مصادر الخطر ونقاط الضبط الحرجة | HACCP |
| الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات | IPPC |
| المعايير الدولية للصحة النباتية | ISPM |
| اللجنة المشتركة لخبراء منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية للمضافات الغذائية | JECFA |
| وزارة التغير المناخي والبيئة MOCCE | MoEW |
| وزارة الصحة | MOH |
| هيئة سلامة الغذاء النيوزيلندية | NZFSA |
| المنظمة الدولية للصحة الحيوانية | OIE |
| مجلس الجودة والمطابقة - أبوظبي | QCC |
| اتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية | SPS |
| دولة الإمارات العربية المتحدة | UAE |
| مجلس التخطيط العمراني- أبوظبي | UPC |
| منظمة الصحة العالمية | WHO |
| منظمة التجارة العالمية | WTO |





## الملخص التنفيذي

شرع جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية (ADFCA) مطلع العام 2011 في برنامج طموح لتطوير وإعداد سياسة للزراعة وسلامة الغذاء بإمارة أبوظبي (الفصل 1.1) بعد توسّع نطاق مسؤولياته التي اصبحت تغطي كامل مراحل السلسلة الغذائية من المزرعة إلى المائدة (الفصل 2.1) بالإضافة لمتطلبات سلامة وملاءمة الغذاء المستورد إلى الإمارة. وكان الغرض الرئيسي لذلك الجهد إحاطة وإطلاع كافة الشركاء وأصحاب المصلحة على الأسس المنطقية التي تمثل مرتكزات ومضمون البرنامج التشريعي للزراعة وسلامة الغذاء المزمع اطلاقه بإمارة أبوظبي . ومخرجاته المنشودة والتي تعكس المنهج الذي سيتبعه جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية في تجسيد رؤية ورسالة جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية على أرض الواقع العملي. (الفصل 3.1).

وقد مثّلت عملية تطوير السياسة استجابة موضوعيةلعدة مقاصد وموجهات أملت ضرورة ماسة لانجازها (الفصلان 1.2 و2.2). حيث أوضحت مقاصد السياسة بجلاء الارتباط الوثيق بين السياسة والمخرجات الحكومية الكلية التي أوكل تحقيقها لجهاز أبوظبي للرقابة الغذائية. تشمل تلك الموجهات ضمان سلامة الغذاء للمستهلكين أيّا كان مصدره. التنمية البيئية المستدامة لقطاع الزراعة وتأمين إمدادات الغذاء للإمارة وتشكل مجتمعة إسهاما مؤثرا لتحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي بإمارة أبوظبي. ونظرا لأهمية اتساق وتناغم السياسات التي طُورت مع مضمون رسالة جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية في حماية الصحة الحيوانية والنباتية وتأمين الغذاء السليم لأفراد المجتمع. فقد تمّ الانتباه الكامل في وضع تلك السياسات لضرورات التوافق والانسجام قدر الإمكان مع منظومة القوانين السارية بالدولة. حيث أنها تشكل القاعدة المتينة التي ستحكم التوجهات العامة للجهاز في عمليات التخطيط والتطوير وسن التشريعات المتعلقة بقطاعي الزراعة والغذاء في إمارة أبوظبي.

ولقد تم تطّوير هذه السياسات على خلفية الوضع الراهن لقطاعي الزراعة والغذاء (الفصل 2.4) وطبيعة البيئة التي سيتم من خلالها تفعيل السياسة والتي تشمل المستويات المحلية المختلفة بالإمارة (على مستوى إمارة أبوظبي) والأصعدة الاتحادية والإقليمية والعالمية (على مستوى إمارات الدولة المختلفة ودول مجلس التعاون الخليجي والهيئات العالمية والاتفاقيات الدولية الملزمة للدولة) (الفصل 2.3). كما تتناول الوثيقة بالتفصيل القضايا المحورية التي واجهت قطاعي الزراعة والغذاء والتي يتوجب على السياسة معالجتها. (الفصل 2.5 والفصل 2.6).

وتقتضي الضرورة استناد أي برنامج تشريعي حديث وعصري مؤهل للتطبيق ويهدف للنهوض بمجمل جوانب الإنتاج الغذائي والزراعي من أجل غايات سلامة الغذاء. على مبادئ متسقة تقود عملية تطوير السياسة وتطبيقها وبصورة تؤمّن تناسق الأداء وتوافق القرارات على الدوام. لذلك كان لابد من الاهتداء بمنظومة مبادئ رئيسية تمثل قاسما مشتركا بين كافة السياسات العامة والتفصيلية للزراعة وسلامة الغذاء بغرض إبراز المنهجية التي سيباشر جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية من خلالها أداء مهامه وبما يتفق مع أفضل الممارسات العالمية في هذا الشأن. (الفصل الثالث). وتشمل تلك المبادىء الرئيسة الآتي :

- إتّباع نهج علمي مبني على أساس تحليل المخاطر.
- تحمّل المسئولين في المنشآت الغذائية ومنشآت الأعلاف مسؤولية إنتاج المواد الغذائية والأعلاف الآمنة والملائمة.
- ضمان الإدارة السلسة المتسقة للبرنامج التشريعي خلال كافة مراحل السلسلة الغذائية.
- وجود نظام متماسك للاستيراد ومبني على أساس تحليل المخاطر للمنتجات الحيوانية والنباتية المستوردة.
- الالتزام بمتطلبات تشريعية موضوعية ومتوازية بكافة مراحل السلسلة الغذائية.
- تيسير عمليات التجارة والتبادل التجاري.
- التزام جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بتقديم خدمات متسقة البنية تتسم بالتنظيم المحكم والتنسيق مع كافة الجهات المعنية.

يضم الفصل الرابع من هذه الوثيقة عدد من السياسات العامة والتي تعد القاعدة الأساسية لبنية وتطبيقات النظام التشريعي الذي سيحكم كل من قطاعي الزراعة والغذاء في إمارة أبوظبي وتشمل الآتي:

- تطبيق نهج السلسلة الغذائية المتكاملة من "المزرعة إلى المائدة" أو من الانتاج إلى الاستهلاك (السياسة العامة الأولى).
- الإطار العام المتكامل لإدارة المخاطر في إمارة أبوظبي (السياسة العامة الثانية). حيث يمثل هذا الإطار الطرق التي توظف لامتلاك المعلومات المبنية على أسس علمية وعلى تحليل المخاطر من جهة. والمعلومات المتعلقة بمتطلبات حماية الصحة وتعزيز الممارسات الضامنة لعدالة العملية التجارية من جهة أخرى وذلك من أجل اختيار وتطبيق تدابير التحكم والمعايير الملائمة للسيطرة .
- النموذج التشريعي لإمارة أبوظبي (السياسة العامة الثالثة) لتحديد العلاقة بين الجهات التشريعية المسئولة عن وضع المتطلبات وتقييم المطابقة والامتثال (من خلال عمليات التفتيش أو التدقيق) وبين مسئولي المنشآت بقطاع الغذاء وجمهور المستهلكين. على امتداد السلسلة الغذائية.
- الممارسات التشغيلية الجيدة (السياسة العامة الرابعة) والتي تمثل مفهوم أساسي لضمان حماية الصحة العامة عبر مراحل السلسلة الغذائية.وتتضمن الممارسات الزراعية الجيدة. والممارسات البيطرية الجيدة. والممارسات التصنيعية الجيدة. والممارسات الصحية الجيدة. وتطبيق مبادئ الهاسب ( نظام تحليل المخاطر والتحكم بنقاط الضبط الحرجة).
- المصداقية والكفاءة الأدائية (السياسة العامة الخامسة). حيث تعتمد مصداقية جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية "كهيئة مختصة" على وجود برنامج تشريعي ثابت وقوي وفعّال. كما تعتمد على الكفاءة الأدائية للقائمين عليه (كمركز خدمات المزارعين). وما لذلك من صلة وثيقة ومباشرة بالقدرة على كسب ونيل ثقة وتقدير المجتمع.
- التواصل والتشاور مع الشركاء (السياسة العامة السادسة) والذي يولّد الثقة والنجاح من خلال الالتزام بالشفافية.
- التوافق مع المتطلبات الدولية لمنظمة التجارة العالمية الخاصة باتفاقية الصحة والصحة النباتية. واتفاقية العوائق الفنية للتجارة (السياسة العامة السابعة).
- التوافق عبر دولة الإمارات العربية المتحدة (السياسة العامة الثامنة).

- إدارة الأداء (السياسة العامة التاسعة).
- التتبّع (السياسة العامة العاشرة).
- تجارة المواد الغذائية والزراعية (الاستيراد والتصدير) (السياسة العامة الحادية عشر).

على صعيد القطاع الزراعي فإن السياسات التي تم وضعها تستشرف الوصول للتنمية البيئية المستدامة لهذا القطاع. حيث تعتمد التنمية المستدامة على إطار متوازن يهدف إلي تطوير وإنفاذ المتطلبات التشريعية الملائمة التي تغطي الإنتاج الزراعي وتطبيق الممارسات الزراعية الجيدة GAP من جهة وزيادة مردود الإنتاج من الجهة الأخرى.

إن إطار السياسة الزراعية يتضمن منظومة السياسات اللازمة للتطوير والحفاظ على وجود قطاع زراعي فعّال في إمارة أبوظبي (القسم 2-5). وتمثل هذه السياسات أجندة متكاملة تشتمل ما يلي:

- **سياسات الإنتاج الزراعي:**
  - استخدام الأراضي الزراعية (السياسة الأولى- قسم 5-2-1-1)
  - استخدام المياه في الزراعة (السياسة الثانية- قسم 5-2-1-2)
  - خيارات الإنتاج الزراعي (السياسة الثالثة- قسم 5-2-1-3)
  - الاستدامة الاقتصادية (السياسة الرابعة- قسم 5-2-1-4)
- **سياسات الوقاية الزراعية:**
  - إجراءات الوقاية في المزرعة (السياسة الخامسة - قسم 5-2-2-1)
  - مكافحة الآفات والأمراض (السياسة السادسة - قسم 5-2-2-2)
  - تحديد مناطق لإدارة الآفات والأمراض (السياسة السابعة - قسم 5-2-2-3)
  - التأهب والاستجابة للحالات الطارئة (السياسة الثامنة - قسم 5-2-2-4)
  - الحفاظ على الأصناف الزراعية ذات القيمة العالية (السياسة التاسعة - قسم 5-2-2-5)
- **السياسات الزراعية المشتركة:**
  - البحث والتطوير (السياسة العاشرة - قسم 5-2-3-1)
  - الدعم الاجتماعي (السياسة الحادية عشر - قسم 5-2-3-2)
  - المدخلات / المركبات الزراعية (السياسة الثانية عشر - قسم 5-2-3-3)
  - الرفق بالحيوان (السياسة الثالثة عشر - قسم 5-2-3-4)
  - القدرات والكفاءات في المزارع (السياسة الرابعة عشر - قسم 5-2-3-5)
  - المطابقة والمخالفات والغرامات وإنفاذ التشريعات (السياسة الخامسة عشر - قسم 5-2-3-6)

أمّا على صعيد قطاع الغذاء، فقد صِيغت قرارات السياسة بحيث تحقق التوازن بين أربعة عوامل رئيسية هي: حماية الصحة العامة والسلامة، وتأمين الدعم الكافي لتحقيق أهداف الصحة العامة، وتقديم العون الإرشادي للمستهلكين لاتخاذ قرارات الاختيار الصحية للمواد الغذائية، إضافة لدعم واسناد قيام وتطور قطاع أعمال غذائية مستدام و منيع الأساس. إنّ الهدف الرئيسي للسياسة في هذا القطاع يتمثل في حماية الصحة العامة وسلامة المستهلك (الفصل 1.6). ويتضمّن الإطار العام لسياسة السلامة الغذائية السياسات اللازمة لتأمين الغذاء الآمن والملائم لسكان إمارة أبوظبي (الفصل 2.6). بحيث تشكّل برنامجاً متكاملاً يغطي ما يلي:

- تحديد المسؤوليات والأدوار (السياسة الأولى - الفصل 1.2.6).
- إجراءات الترخيص، التسجيل، الاعتماد والاعتراف، الخ (السياسة الثانية - الفصل 2.2.6).
- تقييم المطابقة - التحقق والتفتيش (السياسة الثالثة - الفصل 3.2.6).
- البطاقة الغذائية والتعريف بمكونات المواد الغذائية (السياسة الرابعة - الفصل 4.2.6).
- الأغذية الحلال (السياسة الخامسة - الفصل 5.2.6).
- أدوات البرنامج التشريعي (السياسة السادسة - الفصل 6.2.6).
- توفر الكفاءات (السياسة السابعة - الفصل 7.2.6).
- الاستجابة لحوادث الغذاء (السياسة الثامنة - الفصل 8.2.6).
- صلاحيات المفتشين (السياسة التاسعة- الفصل 9.2.6).
- إنفاذ التشريعات، وتطبيق المخالفات والعقوبات (السياسة العاشرة - الفصل 10.2.6).
- تعزيز وعي المستهلك والتعليم في القطاع الغذائي (السياسة الحادية عشرة - الفصل 11.2.6).

ويلخص الرسم التالي إطار السياسة العامة وسياسات الزراعة وسلامة الغذاء:





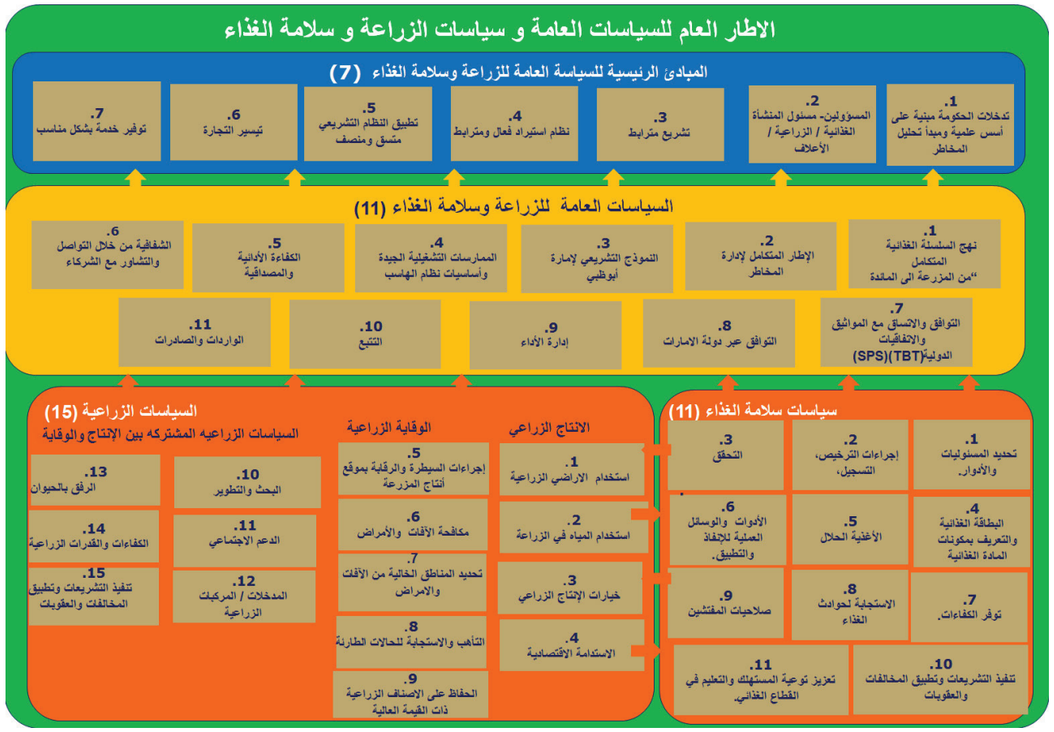


وكما تقدم ذكره، يمثل برنامج السياسة المطروح من خلال هذه الوثيقة مخططا طموحا سيستغرق تطبيقه وتنفيذه وقتا طويلا، حيث يعد تطويره بمثابة الإنطلاقة الصحيحة والخطوة الأولى على طريق النجاح الشامل، والذي لن يتحقق إلا باكتمال تطبيق البرنامج . وسيعتمد ذلك بصورة كبيرة على خبرات وجدية وتفاني العاملين في جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية و درجة التعاون والتنسيق مع القطاعات المعنية ومع الصناعة والمستهلكين لتقديم برنامج تشريعي رائد وفقا لأفضل الممارسات العالمية، يرقى لتلبية الطموح والتوقعات بقطاعي الزراعة وسلامة الغذاء بالإمارة .

# 1. مقدمة

يعد قيام جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية (ADFCA) بتطوير سياسات الزراعة وسلامة وملاءمة الغذاء لإمارة أبوظبي ترجمة عملية لأهداف الاستراتيجية الرئيسية لحكومة إمارة أبوظبي (في التنمية المستدامة لقطاعي الزراعة وسلامة وملاءمة الغذاء) والمتضمنة في الأجندة السياسية لحكومة الإمارة. وسعيا جادا لتحقيق رسالة الجهاز المتمثلة في حماية صحة الحيوان والنبات وتوفير غذاء آمن للمستهلك. حيث تشكل هذه السياسات المرتكز الأساس للتوجه المستقبلي لجهاز أبوظبي للرقابة الغذائية في التخطيط والتطوير والتشريع لقطاعي الزراعة والغذاء في الإمارة.

## 1.1 الأهداف والنطاق

تشمل هذه الوثيقة المبادئ الرئيسية والسياسات العامة لجهاز أبوظبي للرقابة الغذائية المتعلقة بمهامه والتزاماته تجاه قطاعي الزراعة والغذاء. كما تحدد الأطر العامة والسياسات التفصيلية لكلا القطاعين. ولقد جاء تطوير هذه المجموعة من السياسات التي تضمنتها الوثيقة لتشكل منهجاً شاملاً لمعالجة القضايا العامة والمتعددة الأبعاد والتأثير في كامل مراحل السلسلة الغذائية. بالإضافة إلى القضايا ذات الخصوصية لكل قطاع. كما ترسي الوثيقة كذلك الأُسس التي تستند إليها عمليات رسم الخطط وصنع القرارات على المدى المتوسط. وبذلك فإنّ هذه الحزمة تساعد في تحديد ومتابعة النشاطات والمبادرات الملائمة لكلا القطاعين.

إنّ مبادئ وسياسات جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية تشكل نواة لنهجٍ رقابيٍ استراتيجيٍ متكامل يغطي كافة مراحل السلسلة الغذائية وتمثل نظاماً شاملاً يضبط بتوازن ايقاع قطاعي الزراعة والغذاء. يتضمن كافة التشريعات والمتطلبات. والخدمات المساندة. والبنية التحتية. والرصد والمراقبة. والبرامج التنفيذية لكل من قطاعي الزراعة والغذاء.

وتعرض الوثيقة في مستهلها الإطار العام للسياسة الذي يشمل (دور وصلاحيات جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية. والملامح العامة لقطاعي الزراعة والغذاء.المقاصد والموجّهات العامة للسياسة . وبيئة السياسة. والقضايا والمخاطر الحالية المتعلقة بالزراعة وسلامة وملاءمة الغذاء واحتمالات حدوثها). يلي ذلك شرح وتفصيل مبادئ السياسة التي ستطبق عبر السلسلة الغذائية والتي تعكس الموجهات والنهج الثابت الذي سيتبعه جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية في القيام بمهامه وصياغة قراراته المستقبلية.

ومن خلال السياسات العامة الشاملة يتم إبراز الدور والأنشطة العملية لجهاز أبوظبي للرقابة الغذائية في قطاعي الزراعة والغذاء. و يتم الانتقال بعد ذلك للسياسات الخاصة بالزراعة ومن ثم السياسات الخاصة بسلامة وملاءمة الغذاء. وقد تختلف درجة تأثير السياسات العامة على الطريقة التي ستطبق فيها السياسات الخاصة وفقاً لطبيعة القضية المطروحة.

**إن الغرض الجوهري من وضع وتطوير السياسات المتعلقة بالزراعة وسلامة الغذاء يتمثل في الآتي:**

- **بناء نظام تشريعي يتمتع بالكفاءة والفاعلية، يقوم على أساس المخاطر الغذائية، لمعالجة الآتي :**
  - القضايا المتعلقة بسلامة وملاءمة الغذاء المستورد والمنتج محلياً.
  - الصحة والإنتاج الحيواني والنباتي. وما يتصل بذلك من القضايا المتعلقة بسلامة الغذاء.
  - استدامة الإنتاج.
- **إتباع أكثر الطرق فاعليةً لضمان سلامة وملاءمة المواد الغذائية المعدّة للتداول والبيع.**
- **التوجه لوضع إجراءات لإدارة المخاطر بحيث تسهم في:**
  - التقليل والحد من المخاطر المتعلقة بصحة الإنسان والنباتات والحيوانات.
  - حماية وتعزيز الصحة العامة.
  - تعزيز الثقة لدى أصحاب المنشآت حول مدى التأثير الإيجابي للمتطلبات التشريعية على أنشطتهم.
  - إحاطة مسئولي منشآت الغذاء والأعلاف (متضمنةً المنشآت العاملة بتجارة كل منهما) بتحمل مسؤولية سلامة وملاءمة الغذاء والأعلاف المنتجة من قبل منشآتهم .
- **المساعدة في تعزيز الاستدامة الاقتصادية للقطاع التقليدي في مجالي الزراعة والأغذية.**

## 1.2 دور جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية كهيئة تعنى بكافة مراحل "السلسلة الغذائية»

أُسس جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية (ADFCA) في عام 2005 كهيئة محلية مستقلة في إمارة أبوظبي. وهو الجهة الوحيدة المختصة بالرقابة على الغذاء. حيث يضطلع الجهاز بمهام ومسؤوليات تمتد عبر كافة مراحل السلسلة الغذائية في الإمارة. دخل ذلك حيّز التنفيذ الفعلي في عام 2007 بإدماج قطاع الزراعة في الهيكل التنظيمي للجهاز. و توسعت مهامه بذلك لتغطي شؤون و مدخلات الزراعة بشقيها الحيواني والنباتي. بالإضافة إلى تجهيز وتصنيع ونقل وتوزيع المواد الغذائية بقطاع تجارة التجزئة والتموين الغذائي بكافة أشكاله. فضلاً عن عمليات البيع خلال كافة مراحل السلسلة الغذائية. علما بأن مفهوم السلسلة





الغذائية يغطي ايضا المواد الغذائية المستوردة والمُصّدرة. ولقد أنشىء مركز خدمات المزارعين بإمارة أبوظبي[4] بقرار من المجلس التنفيذي للإمارة ليمثل ذراع تنفيذيا يتولى المهام العملية المتعلقة بالزراعة في إطار الخطط التي يتبناها جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية. حيث أنيط بالمركز تحقيق السياسات الشاملة للإمارة في مجال الزراعة. وتقديم خدمات تمتاز بالجودة العالية تحد من التأثيرات السالبة للممارسات الزراعية على البيئة وفقاً لما نصت عليه المادتان 3 و 4 من قانون انشاء المركز. الذي حدد أيضا الوضع القانوني والهيكل الخاص بإدارة المركز. ويوضح المخطط التالي التركيب الهيكلي لقطاعات جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية والتي تغطي " كافة مراحل السلسلة الغذائية". ووظائفه ومهامه الرئيسية.

### مخطط (1) الهيكل التنظيمي والوظيفي لجهاز أبوظبي للرقابة الغذائية

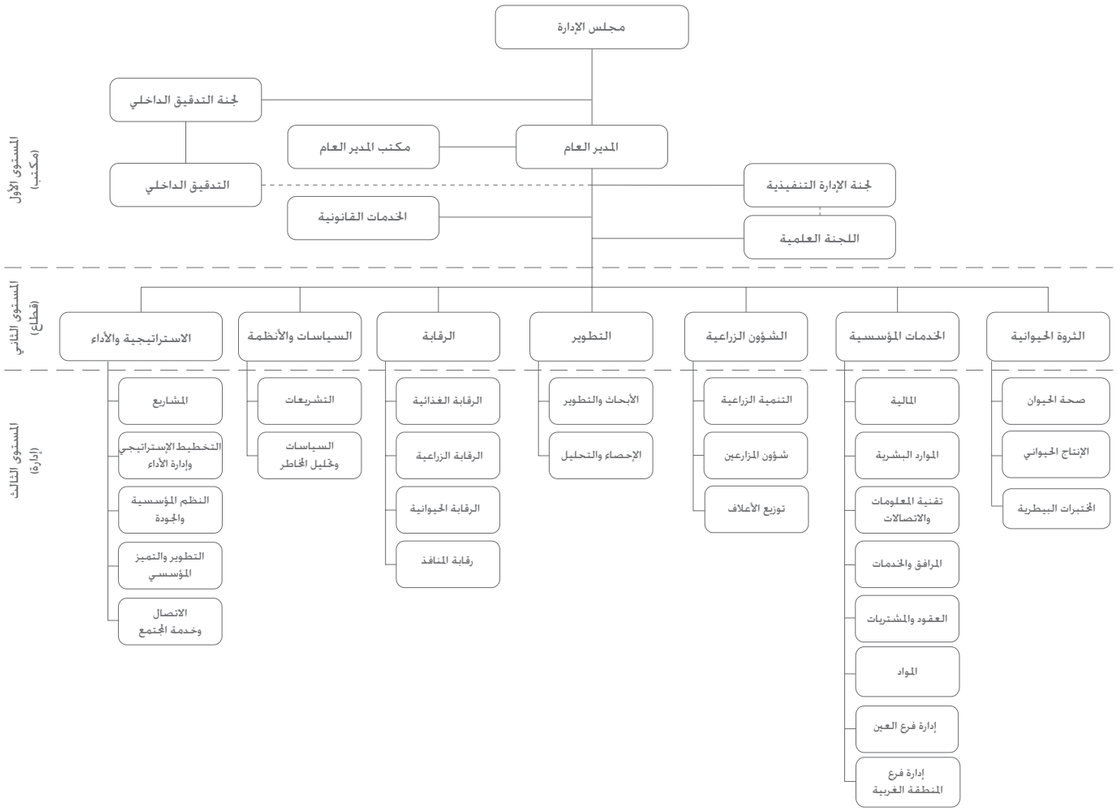


يحظى جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بموقع يضاهي أفضل هيئات الغذاء والزراعة في العالم بتطبيقه لنهج تحقيق "الأمن البيولوجي" بالمعنى العريض لهذا المصطلح. وبما يتفق مع تعريف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO). (تُعرّف منظمة (FAO) الأمن الحيوي بأنه نهج إستراتيجي متكامل يضم الأطر العامة للسياسات والتشريعات الخاصة بتحديد وتحليل وإدارة المخاطر المتعلقة بحياة وصحة الإنسان والحيوان والنبات فضلا عن المخاطر البيئية ذات الصلة). وتشمل المخاطر المتعلقة بحياة الإنسان والحيوان والنبات: مهددات سلامة الغذاء. والأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان. وآفات وأمراض النباتات. وقضية الكائنات المحوّرة وراثياً ومنتجاتها ودخول الأنواع الغريبة الغازية. بينما تغطي المخاطر المتعلقة بالبيئة العديد من القضايا التي ترتبط بالاستدامة. واستخدامات المياه. وإدارة النفايات.والتغييرات التي تستحدث وتستجد على النشاط الزراعي في نواحي (المقاصد. المنتجات.الممارسات). والاستجابة للتغيرات المناخية. ومهددات التنوع الحيوي والسلامة الحيوية[5] والاستجابة للتحديات المترتبة على تنقلات الإنسان والحيوان. والتغيرات التي تحدث للنباتات نتيجة (تحديد مناطق جغرافية خالية من الأمراض ومسبباتها بإتباع برامج محددة ومعايير خاصة بالأمن الحيوي). يرتكز هذا النهج الإستراتيجي المتكامل على سياسات واضحة ومنظومة تشريعية وسياق مؤسسي يحدد الأدوار والمسؤوليات لكافة الشركاء ويرتكز في ذات الوقت على توفر القدرات الفنية والعلمية الملائمة (متضمنة استخدام أسلوب تحليل المخاطر). إضافة لتوفر البنيات التحتية الفعالة. ونظم الاتصالات وتبادل المعلومات[6].

4 القانون رقم 4 لسنة 2009 بإنشاء مركز خدمات المزارعين بإمارة أبوظبي

5 يغطي مفهوم السلامة الحيوية الوقاية من التهديد واسع النطاق للتكامل الحيوي الذي يشمل المجالات البيئية. الطبية. والزراعية.

6 مرجع Biosecurity Toolkit (FAC, 2006) الصفحة 16

وسيحقق اتباع النهج المتكامل للأمن الحيوي عبر القطاعات المختلفة، جملة من المزايا الايجابية تتمثل في الارتقاء بمتطلبات الصحة العامة، وتسهيل انسياب حركة التجارة العالمية، وتحسين الإنتاج الزراعي، وحماية البيئة، فضلا عن العلاقة المباشرة للأمن الحيوي بتحقيق الأمن الغذائي من خلال أثره الكبير على إنتاج الغذاء ومجمل الأنشطة والمجالات ذات العلاقة.

**مخطط (2) الفوائد المترتبة على إتباع نهج الأمن الحيوي في القطاعات المختلفة**

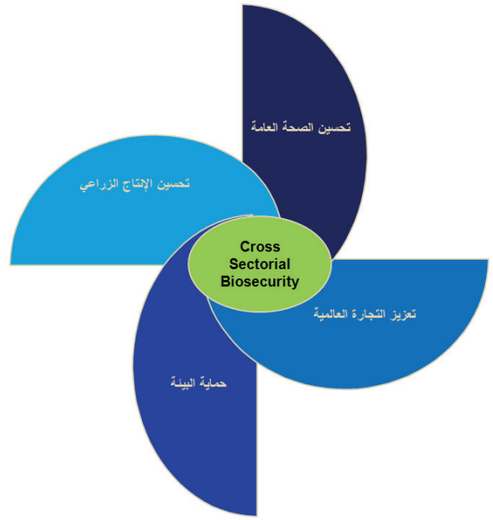


يعرض جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية من خلال المفاهيم والسياسات الموضّحة في الفصول القادمة إسهاماته ومساعيه المستمرة لإنشاء "نهج متكامل واستراتيجي" لمواجهة المخاطر المتعلقة بالسلسلة الغذائية في إمارة أبوظبي، والمحافظة على مقتضيات الأمن الحيوي بمفهومه الشامل. وجدير بالملاحظة أنّه رغم ارتفاع نسبة المواد الغذائية المستوردة إلى إمارة أبوظبي، إلاّ أنّ التركيز ينصرف بشكل أكبر على الإنتاج المحلي للمواد الغذائية ذات المنشأ الحيواني والنباتي، وينحصر كما هو الحال السائد في الدول الاخرى في الأخطار المحتملة المهددة لهذا الإنتاج. ويهتم في ذات الوقت بتقليل الأخطار الناجّة عن التجارة في المنتجات الزراعية والمواد الغذائية والتي كانت ومازالت من القضايا ذات التأثير الواضح على التبادل التجاري بين الدول .وضمن هذا السياق فإن حكومة أبوظبي ملتزمة باتفاقية منظمة التجارة العالمية (WTO) المتعلقة بالصحة والصحة النباتية (SPS) وما تضمنته من معايير دولية، بالإضافة إلى التزامها بقواعد وأدلة الممارسات الصادرة عن كل من هيئة الدستور الغذائي Codex Alimentarius، المنظمة العالمية للصحة الحيوانية (OIE) والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات (IPPC).

إنّ التطلعات المستقبلية لإمارة أبوظبي تستوجب الالتزام ببرنامج كفء «للأمن البيولوجي» المحلي يتسم بالفعالية والقدرة على توفير الصحة والمنافع البيئية والاقتصادية للسكان. لذلك ولأجل خدمة التطلعات في مجال سلامة وملائمة الغذاء لا بد من كسب ثقة المستهلك بشكل أساسي في وجود منظومة تشريعية فعّالة تتمتع بالقدرة الكافية على معالجة قضايا سلامة الغذاء وصلاحيته. لقد وضعت حكومة أبوظبي بإنشائها لجهاز أبو ظبي للرقابة الغذائية (ADFCA) الإطار المناسب لتوحيد المسؤولية وضمان القدرة على تطبيق منهجية موحدة للأنظمة والنشاطات التشريعية عبر السلسلة الغذائية (متضمنةً واردات المواد الغذائية)، بالإضافة إلى تطبيق نظام متكامل لإدارة المخاطر. إنّ هذا النهج التشريعي الشامل عبر السلسلة الغذائية يضمن توفر الكفاءة التنظيمية وتعزيز ضمانات سلامة الغذاء بكافة الأنشطة ذات العلاقة وللمستهلك في إمارة أبوظبي.

ويسعى الجهاز من خلال تحسين الضمانات المتعلقة بتجارة المنتجات الحيوانية والنباتية والأعمال التجارية ذات العلاقة، إلى تحقيق أهداف أخرى تتمثل في توفير نظام تشريعي متناسق وفعّال لخدمة المؤسسات العاملة في مجال الإنتاج المحلي أو الاستيراد والتصدير، بالإضافة إلى القدرة على الإستجابة المواتية والمتكاملة للقضايا المتعلقة بالأمن البيولوجي أو الحالات الطارئة التي يمكن أن تحدث على امتداد مراحل السلسلة الغذائية.

و خلال معالجة القضايا المتعلقة بالإطار العام لكل من سياسة الزراعة وسياسة السلامة الغذائية ، اتبع نهجا للتمييز والفصل النوعي بين قطاعي الغذاء والزراعة كصيغة مثلى لأجل التحديد الواضح بين أطر السياسات المتعلقة بالإنتاج الزراعي وصحة الحيوان والنبات من جهة، وتلك المتعلقة بتداول وسلامة الغذاء و المحافظة على صحة الإنسان ورفاهيته من جهة أخرى .وبعد ذلك الفصل منهجا منطقيا لا يؤثر سلبا على امكانية تطبيق التدابير المتعلقة بسلامة وملاءمة الغذاء وصحة الإنسان ورفاهيته في أي نقطة ضمن السلسلة الغذائية، بدءا من مرحلة الإنتاج الأولي مروراً بقطاع البيع بالتجزئة وخدمات تموين الطعام.





## 1.3 نهج تطوير السياسات

يشمل مفهوم وضع السياسات في معناه الأوسع الالتزام بمبادئ وقرارات السياسة كإطار مرجعي يحكم رسم خطط التطبيق وتحديد مسارات التنفيذ العملي، التي تمكّن الحكومة من النجاح في تحقيق الغايات المنشودة على المدى الطويل. ويمتد المفهوم ليشمل النهج الذي سيتبع في التصدي الفوري المباشر للقضايا الطارئة عند وقوعها. ووفقا لذلك يصبح لزاماً تضمين المبادئ والأسس الواردة في وثيقة السياسة في كافة التشريعات والقوانين المنبثقة منها والمزمع إقرارها مستقبلاً.

**لقد تمّ وضع وثيقة السياسة هذه عبر مجموعة من الخطوات، كما هو موضح أدناه.**

**مخطط (3) النهج المتبع في تطوير السياسة - اجراءات السياسة**

**الخطوة الأولى:** قام جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بتحديد أهداف السياسة والمستمدة من المخرجات الحكومية الرئيسية المناط بالجهاز تحقيقها (كما سيوضح الفصل الثاني).

- **الخطوة الثانية:** أجريت دراسة تحليلية للوضع التشريعي القائم كمقدمة تُمهّد لإجراء قياس معياري مقارن مع أفضل الممارسات العالمية (benchmarking) بهدف تحديد ملامح الوضع القائم والتعرف على أوجه القصور أو الفجوات بغية تحديد المجالات التي يتعين أن تحظى بالتركيز والاهتمام والجديرة باستقطاب جهود التحسين.
- **الخطوة الثالثة:** تم إجراء قياس للمستوى بالمقارنة المعيارية (benchmarking) مع أفضل الممارسات العالمية والتي شملت كلاً من Codex وOIE وIPPC بالإضافة إلى المقارنة مع نماذج من دول مختلفة المستويات (شملت: الإتحاد الأوروبي / ايرلندا / الولايات المتحدة / كندا، أستراليا / نيوزيلندا). وقد تمّ تحديد خيارات متعددة ضمن التوصيات التي تمّ إعدادها .
- **الخطوة الرابعة:** إقرار مبادئ السياسة والخيار الذي يجسّد موقف الحكومة تجاه المجالات ذات العلاقة.
- **الخطوة الخامسة:** إقرار السياسات الملائمة ووضع اللمسات الأخيرة لوثيقة إعلان السياسات، وتمثل وثيقة السياسة هذه الخطوة الخامسة في عملية تطوير السياسات.
- الخطوة السادسة: تنفيذ السياسات، ووضع مؤشرات الأداء، وتقييم فعالية الإجراءات أو القياسات، مع الأخذ بالإعتبار الحاجة لإدخال بعض التعديلات الضرورية على السياسات على ضوء نتائج التقييم.

تعكس هذه الوثيقة عملية تطوير مبادئ السياسة ومواقفها، التي تمثل حزمة متكاملة ومرجعية لاتخاذ القرار والتطبيق، وسوف يتم في المستقبل تبسيط عملية وضع السياسات، حيث يجري إتباع المراحل الموصوفة في المخطط (4).

## مخطط (4)عملية تطوير السياسات في المستقبل

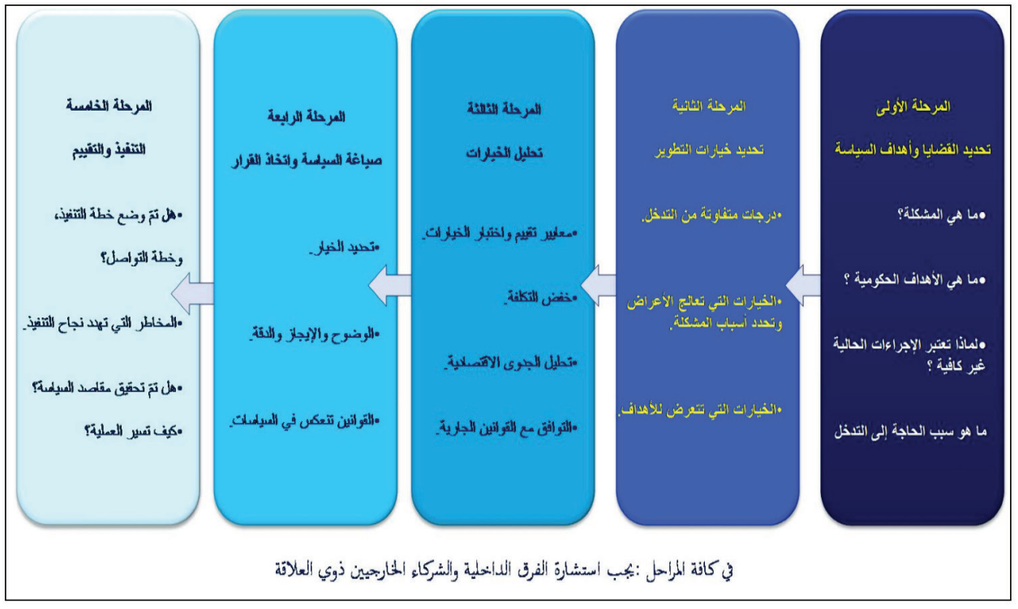


إن المحصلة النهائية للسياسات الشاملة التي تطرقت لها هذه الوثيقة تعكس الأهداف بعيدة المدى لحكومة أبوظبي التي يضطلع بها جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بغية خلق أرضية صلبة ينبني عليها التطوير والتخطيط المستقبلي مع التأكيد على الإتصال والإرتباط الوثيق بين كافة مكونات ومراحل السلسلة الغذائية من المزرعة إلى المائدة.

## 1.4 الشـــركاء

**تستهدف هذه الوثيقة ثلاثة مجموعات رئيسية من الشركاء في إمارة أبوظبي:**

- **الشركاء الحكوميين:** وهي الجهات الحكومية الأخرى غير جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية. فعلى الصعيد الرسمي يعد مجلس إدارة جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية الجهة الحكومية الأعلى التي تملك صلاحية إدارة وتوجيه كافة الشؤون ذات الصلة بهذه الوثيقة وأهدافها كما تجسّد الوثيقة كذلك دليلاً واضحا للجهات الحكومية الأخرى يقطع باختصاص الجهاز بوضع وتطوير السياسات المحققة للمخرجات الرئيسية لحكومة الإمارة المناطة به. لذا تمثل العلاقة الإيجابية البناءة بين الجهاز والجهات الحكومية الأخرى( المحلية والإتحادية ) دعما قويا للعمل المشترك والتنسيق المتبادل من أجل انجاز المهام ذات العلاقة بالمخرجات الحكومية الكلية. (على سبيل المثال: توفير البيانات التغذوية اللازمة للهيئات الصحية لاتخاذ القرارات الفعّالة المتعلقة بسلامة وملاءمة المنتجات الغذائية التي يتم بيعها في المدارس). وفي ذات السياق هناك العديد من المجالات التي تستقطب قدرا كبيرا من الاهتمام المتبادل بين جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية وبين الهيئات الحكومية المسئولة عن شؤون البيئة والتنمية الاقتصادية.
- **القطاعات المعنية (الصناعة والإنتاج):** كافة المؤسسات التجارية بقطاع الأعمال في حقل انتاج المدخلات الزراعية التي تتأثر بالأهداف والسياسات الحكومية. (الموردون العاملون في مجال المنتجات الزراعية. الخ). الإنتاج الأولي (المزارعون ومربو الثروة الحيوانية). الصناعات الغذائية ( المصنعون والعاملون في مجالات النقل والتوزيع والتخزين وتجارة التجزئة وخدمات التموين الغذائي). وسيلتزم جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بنهج يتميز بالتعاون والشفافية ويتسم كذلك بالكفاءة والفاعلية في تغطية كافة النشاطات تحقيقا لمبدأ تكامل السلسلة الغذائية.
- **المستهلكون:** عموم الأفراد الذين يقومون بشراء المواد الغذائية ضمن إمارة أبوظبي سواءً كانوا مواطنين أو مقيمين أو زائرين. والذين تتمحور حولهم العديد من السياسات التي تم إقرارها في هذه الوثيقة. وخصوصاً فيما يتعلق بسلامة الأغذية. وبذلك فهم يعتبرون ضمن الشركاء الرئيسيين في هذه الوثيقة.





## مخطط (5) الشركاء الرئيسيون

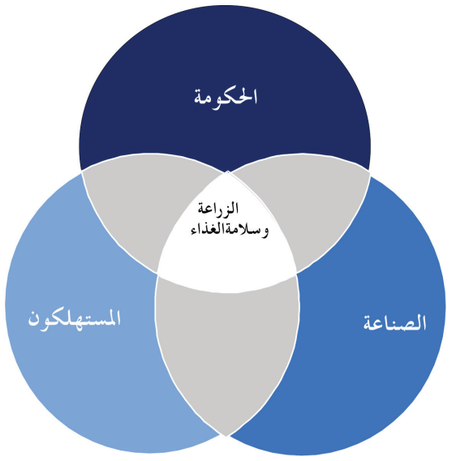


سوف يساهم النهج المتضمن في هذه الوثيقة في تعزيز الحوكمة الناجحة والإدارة السلسة وتحديد المسئوليات في قطاعي الزراعة والغذاء في إمارة أبوظبي. يوضح المخطط (6) مستويات ارتباط وتداخل الفئات الرئيسية للشركاء حيث تختلف تبعاً للأمور التالية: اهتمامها وتأثيرها ومشاركتها لتنفيذ وتطبيق هذه السياسة. كما يوضح المخطط سياسة إستراتيجية التواصل الداعمة التي تمّ إعدادها بالتزامن مع هذه الوثيقة والتي تحدد مستوى ومدى تدخل الشركاء.

## مخطط (6) مستويات ارتباط وتداخل المجموعات / الهيئات المحددة

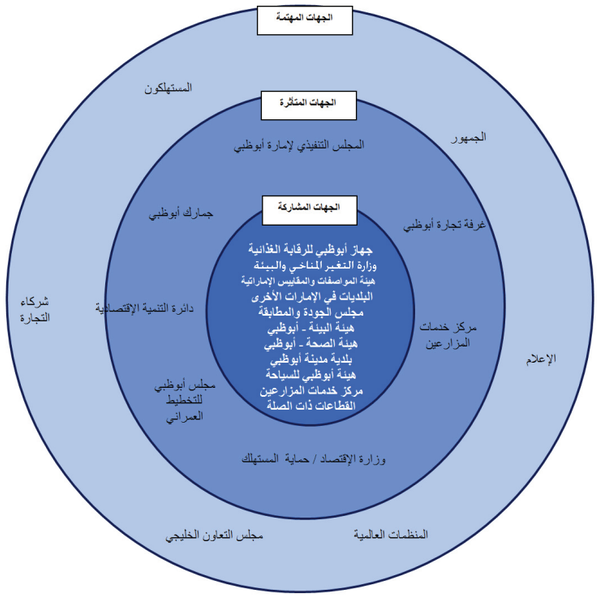


تعالج إستراتيجية التواصل بالتفصيل جملة من المحاور الأساسية تتضمن الإدارة الفعّالة للعلاقة مع الشركاء وآليات إشراكهم في صنع القرار فضلاً عن رصد وتفهّم مطالبهم وإبداء التقدير المستحق للتفاعل الايجابي والاستجابة من قبلهم. وقد انتهجت الاستراتيجية كذلك التقسيم المرحل لأنشطة التواصل. بحيث تتم عبر ثلاث مستويات متعاقبة تتدرج من مستوى الحملات التوعوية والإرشادية مروراً بتطوير الموقف لكسر مقاومة التغيير وبناء القناعات والايمان بضرورة تبنّي التغيير. ومن ثم الانخراط في الفعل المباشر على أرض الواقع لتجسيد الالتزام التام سعيا لبلوغ الغايات المنشودة للقرار.

## 1.5 الافتراضات والمخاطر

**هناك عدد من العناصر المفترض توافرها لإسناد تطبيق وتنفيذ المفاهيم والسياسات المحددة في هذه الوثيقة، وهي:**

- الدعم الحكومي لهذه المنهجية.
- توفر الموارد اللازمة للتنفيذ الفعّال.
- توفر وامتلاك القدرات والكفاءات اللازمة للتنفيذ.
- التنسيق بين الجهات الحكومية المحلية في الإمارة من جهة و مع الجهات الحكومية الاتحادية ذات العلاقة من جهة أخرى لضمان بلوغ النجاح المتكامل.

**كما أن هناك عدد من المخاطر المحتملة والتي يمكن إجمالها على النحو التالي:**

- فشل إدارة السياسات.
- وضع سياسات مختلفة التوجه لسلامة الغذاء على المستوى الاتحادي للإمارات.
- تأثير التغيرات التي يمكن أن تحدث في البرامج والأولويات الحكومية.
- ضعف التعاون من قبل الهيئات الأخرى.
- عدم التواصل الفعال مع الهيئات الأخرى.
- وجود أنواع مختلفة من الحواجز أوالمعوقات.
- مقاومة التغيير من قبل الشركاء أو ضمن جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية.
- غياب المواكبة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي.
- افتقار عمليات إدارة التغيير للفعالية الكافية و الدعم الكافي من قبل الشركاء.
- الآثار البيئية السلبية المحتملة التي قد تتطلب الحد من التوسع في النشاط الزراعي (مثل تدهور الأراضي واستنفاد وارتفاع درجة ملوحة المياه الجوفية).

**وتشمل الأمثلة الآتية بعض الآليات التي يمكن استخدامها للمعالجة أو التقليل من المخاطر المذكورة أعلاه كالآتي:**

- وضوح الأدوار والآليات.
- التعاون الوثيق بين الجهات الاتحادية والمحلية والتعاون على المستوى الإقليمي.
- التزام القيادات العليا بدعم التغيير اللازم لتطبيق السياسات.
- تطوير وتطبيق إستراتيجية اتصال واضحة.
- وضع خطة تنفيذية شاملة ورصد الموارد الكافية للتنفيذ .
- رصد وتقييم الآثار البيئية المترتبة على تنفيذ السياسات الزراعية التي تم تطويرها.

## 2. سياق السياسة

سيتم التطرق في هذا الفصل إلى الدوافع التي أدّت إلى إعداد هذه الوثيقة. وتوصيف البيئة الحالية للزراعة وسلامة الغذاء في دولة الإمارات العربية المتحدة وعلى وجه الخصوص بإمارة أبوظبي. وسيتناول هذا الفصل أيضاً مقاصد السياسة وموجهاتها والتي أُخذت بعين الاعتبار عند إعداد الإطار العام والسياسات الخاصة المرتبطة به.

## 2.1 مقاصد السياسة

إنّ مقاصد السياسة والتوجه العام لهذه الوثيقة مستمدة من المخرجات الحكومية الرئيسية لحكومة أبوظبي[7]. ويعتبر جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية الجهة المسئولة عن التنفيذ والإشراف على ثلاثة من هذه المخرجات والتي تعتبر الأساس الذي تستند إليه السياسات التي سيتم التطرق إليها في هذه الوثيقة[8]:

- **ضمان سلامة الغذاء**

العمل على ضمان سلامة الغذاء خلال كافة مراحل السلسلة الغذائية، سواء للمواد الغذائية المنتجة محلياً بإمارة أبوظبي أو المواد الغذائية المستوردة عبر حدود الإمارة، وذلك بهدف حماية المجتمع من المخاطر التي تهدد سلامة الغذاء و تؤثر سلباً على صحة المستهلكين. وكذلك الحد من الأمراض التي تنتقل بواسطة الأغذية.

7 الإصدار الأخير من جدول أعمال سياسة حكومة أبوظبي غير متوفر للعامة بعد.

8 الخطة الاستراتيجية لجهاز أبوظبي للرقابة الغذائية 2015-2011، الإصدار الثاني.





- **التنمية البيئية المستدامة لقطاع الزراعة**

تحقيق التنمية المستدامة المستندة إلى إطار متوازن يتمثل في تطوير وإنفاذ منظومة تشريعية متكاملة لرعاية تطبيق الممارسات الزراعية الجيدة وزيادة كفاءة وفعالية الإنتاج الزراعي وتطبيق برنامج فعال للحماية الزراعية.

- **تأمين إمدادات الغذاء للإمارة:**

يشمل ذلك جوانب توفر الغذاء وسهولة الوصول إليه وقدرة المستهلكين على تحمل تكاليفه بهدف ضمان تأمين إمدادات الغذاء لأفراد المجتمع.

**مخطط (7) الخطة الاستراتيجية لجهاز أبوظبي للرقابة الغذائية 2016-2020**

لقد كان للدور الهام لمساهمة كل من قطاعي الزراعة والغذاء بشكل أساسي في اقتصاد إمارة أبوظبي أثره في ادراك الجهاز أهمية أن يأخذ بعين الاعتبار التأثيرات الاقتصادية المترتبة على هذين القطاعين عند تطوير سياسة الزراعة وسلامة الغذاء بالإمارة وخلال المراحل اللاحقة لتطبيق وتقييم السياسة .

و من أجل تحقيق المخرجات المنشودة، يقوم جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بالعمل على تطوير الجوانب التالية:

- تحديد المفاهيم والسياسات القابلة للتطبيق خلال كافة مراحل السلسلة الغذائية وفقا لنهج يستند على تحليل المخاطر.
- إقرار نهج شامل لتطوير قطاع الزراعة بهدف زيادة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي وتحسين جميع جوانب الإنتاج الزراعي مع الأخذ بعين الاعتبار قضايا سلامة الغذاء.
- تطوير نظام لسلامة الغذاء يشمل الإطار العام للسياسة بالإضافة إلى السياسات التفصيلية المستندة إلى أفضل الممارسات العالمية في هذا الشأن.
- وضع وبناء برنامج تشريعي يغطي كافة مراحل السلسلة الغذائية.
- صياغة إستراتيجيات تهدف إلى تقليل المخاطر الصحية الناجمة عن استهلاك الغذاء.
- التعاون مع الشركاء في تقديم المبادرات والمتطلبات التشغيلية لأنظمة السلامة الغذائية.
- امتثال مسئولي المنشآت للمتطلبات ومراقبة النظام.
- التعليم وزيادة الوعي والتدريب للعاملين في المنشآت الغذائية والمستهلكين / الجمهور.

## 2.2 موجهات السياسة

لقد قام جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بتطوير هذه الوثيقة اتساقا مع الطيف الواسع لموجهات السياسات والتطورات التي تشهدها كافة المستويات الدولية والإقليمية والاتحادية والمحلية في مجالات الزراعة وسلامة الغذاء . وقد حددت حكومة أبوظبي في «الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي» تسعة مرتكزات يستند عليها مستقبل البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للإمارة ترتبط خمس منها مباشرة بسياسة الزراعة وسلامة الغذاء، وهي : قطاع خاص فاعل ومؤثر، اقتصاد مستدام مبني على المعرفة والعلم الحديث، وبيئة تشريعية مثالية تتسم بالشفافية والكفاءة، والمحافظة على العلاقات المتميزة مع بقية دول العالم على مختلف الأصعدة، والاستخدام الأمثل لموارد الإمارة.

لقد تمّ صياغة التوجهات الطموحة لحكومة الإمارة بما يتوافق مع الوضع العالمي الذي يشهد تصاعدا مضطردا في الاهتمام بمتطلبات الصحة العامة وسلامة الغذاء من قبل الحكومات والمستهلكين. وفي ظل نمو الوعي العام في الآونة الأخيرة بالكثير من القضايا المتعلقة بالغذاء والذي يتجلى في نمو الطلب على أنواع معينة من الأغذية ذات الخواص الصحية المحددة أو الأغذية الفاخرة. إذ على الرغم من عدم تعلق الامر هنا بالسلامة الغذائية، إلا أن تلك الانواع من الأغذية تحظى بإقبال كبير من ذوي الاستطاعة والقدرة على المفاضلة والاختيار دون النظر لارتفاع أسعارها جراء ازدياد التكلفة بسبب ازدياد الطلب. وبموجب أهداف خطة ابوظبي 6102-0202 وخطة الجهاز الاستراتيجية المحدثة تبعا لذلك (مخطط رقم 7)، تم تحديد هدف (أمن غذائي وقطاع زراعي مستدام) كهدف حكومي يقوم فيه الجهاز بدور المنسق ويتضمن برنامجين رئيسيين هما:

1. ضمان سلامة الغذاء

2. تنمية القطاع الزراعي والثروة السمكية

إنّ النمو المتسارع لوتيرة التبادل التجاري حول العالم، واتساع حركة التنقل والسفر بين البلدان أدى إلى زيادة حجم تجارة الأغذية وتنوع المواد الغذائية المتداولة في الدول والأقاليم المختلفة، ويتم التعامل عالمياً مع تجارة الغذاء عبر السلسلة الغذائية تحت مظلة اتفاقيتي منظمة التجارة العالمية WTO بخصوص الصحة والصحة النباتية والاتفاقية (SPS) و الاتفاقية الخاصة بالعوائق الفنية لحركة التجارة (TBT)، حيث تحتل شؤون صحة الإنسان والحيوان والنبات الاولوية في هذه الاتفاقيات إضافةً إلى الاهتمام بإزالة العوائق الفنية للتجارة. وقد أدّى ارتفاع مستويات التجارة العالمية كذلك إلى تعاظم أهمية الدور الحكومي في تنظيم التجارة والتداول التجاري والرقابة على تطبيق التدابير اللازمة لضبط سلامة الغذاء ضمن الدولة، فضلاً عن التنمية الاقتصادية ونمو الإنتاج الزراعي.

يمكن معالجة القضايا الخاصة بالزراعة أو البيئة (مثل التغيرات المناخية، واستخدام المياه، والتنمية المستدامة) من خلال طرق الضبط والسيطرة المعتمدة في الدولة، وكذلك هو الحال بالنسبة إلى القضايا المتعلقة بالسلسلة الغذائية كعمليات التحضير والتصنيع والاستيراد وتجارة التجزئة وتموين الطعام، وقد تمخض ذلك عن تركيز الاهتمام على المسؤوليات التي يتعين أن تتحملها المؤسسات الغذائية عبر كافة مراحل السلسلة الغذائية من المزرعة إلى المائدة، وعلى دورها في تحقيق المطابقة مع المتطلبات التشريعية، ودورها في ضمان سلامة وملائمة الغذاء.

### 2.2.1 الموجهات العامة:

- تحقيق توجهات وتطلعات حكومة الإمارة في توفير الغذاء الآمن وتحقيق الاستدامة البيئية للإنتاج الزراعي والغذائي.
- الإسهام الفعلي في صحة المجتمع ورفاهيته.
- ازدياد وتعاظم الطلب على مقتضيات حماية الصحة.
- تغير سلوك المستهلك واختياراته.
- تحقيق الأمن الغذائي الذي يعتمد على وفرة الغذاء وسهولة الحصول عليه وملاءمته.
- التطور التكنولوجي المتنامي في طرق إنتاج الغذاء، والتعقيد المصاحب لذلك في بنية وتركيب السلسلة الغذائية.
- الأمراض المستوطنة والحديثة الظهور والملوثات وغيرها من المخاطر المحتملة على الصحة.
- النمو السكاني والتغير الديموغرافي.
- الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية: تدابير الصحة والصحة النباتية SPS والعوائق الفنية للتجارة TBT.
- الدور المنشود على المستوى الوطني والإقليمي لجهاز أبوظبي للرقابة الغذائية كنموذج للمؤسسة الحكومية دائمة التطور والارتقاء الأدائي بما يجعلها أهلا للاعتراف الدولي.
- المساهمة في التطور الاقتصادي للدولة و في زيادة الناتج الإجمالي المحلي.
- الانسجام والتوافق مع المعايير الدولية.
- صحة الحيوان ووقاية النبات.

### 2.2.2 الموجهات الخاصة بقطاع الزراعة:

- تطور وسائل الزراعة، وإتباع الممارسات الزراعية الحديثة.
- ازدياد التنوع والتداول التجاري في المجال الزراعي .
- تعزيز المستوى الاجتماعي للمزارعين.
- إيلاء الاعتبار اللائق لخصوصية الإرث الثقافي والأبعاد والعوامل الاجتماعية في الإمارة.
- الالتزام الحكومي بدعم وتطوير قطاع الزراعة ليساهم بالحد الأقصى في تأمين الغذاء السليم الآمن وتحقيق الاستدامة الاقتصادية والبيئية في الإمارة.





- ارتفاع درجة التعرض للمخاطر المرتبطة بصحة الحيوانات والنباتات وضمان سلامة الغذاء المنتج منها.
- استدامة الموارد الطبيعية والتي تشمل: الاستخدام الأمثل لموارد المياه، الحفاظ على الأراضي الزراعية والمحافظة على التربة الملائمة للزراعة (مثال: ترشيد استهلاك المواد الكيميائية)، والإدارة السليمة للمخلفات والنفايات الزراعية.

### 2.2.3 الموجهات الخاصة بسلامة وملاءمة الغذاء:

- سلامة المستهلك وضمان الصحة العامة.
- الارتقاء بوعي المستهلك في اختيار الغذاء المناسب.
- إحاطة المسئولين علماً في المنشآت الغذائية (بما فيهم العاملين في تجارة المواد الغذائية) بمسؤولياتهم القانونية.
- تطبيق المتطلبات التشريعية.
- الازدياد الكبير في حجم تجارة الأغذية والتنوع الواسع في أصناف الغذاء المتداول تجارياً.

## 2.3 بيئة السياسة الحالية:

يعرض هذا الفصل بيئة سياسة أبوظبي الحالية ذات الصلة بقطاعي الزراعة والغذاء. كما يعرض المسؤوليات والتسلسل الهرمي في قطاعي الزراعة والغذاء على مستوى الجهاز والإمارة وعلى المستوى الاتحادي، بالإضافة إلى توضيح العلاقة القائمة بينهم في هذا الشأن.

لقد أوضحت عملية التقييم للوضع التشريعي والمقارنة المعيارية اللذان تمّ إجراؤهما بواسطة جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية في عام 2009 أنّ الجهات والهياكل الإدارية المشرفة على الأداء التشريعي للزراعة والسلامة الغذائية في دولة الإمارات العربية المتحدة تتسم نسبيا بالحداثة وهي تتفاعل فيما بينها لتقوم بالتنفيذ المنسجم والمتكامل للتشريعات ذات الخصوصية الإقليمية،أو تلك التي تشكل جزءاً من الاتفاقيات الدولية، وذلك التنفيذ المتوافق للتشريعات يحسّن فرص التطبيق الفعال ويسهم في توضيح الإرشادات والمتطلبات للقطاعات ذات الصلة.

وقد أسفرت عملية التقييم التشريعي والمقارنة المعيارية عن مجموعة من التوصيات شملت:

أهمية العمل على تنسيق وتوافق النظام الرقابي في جميع أنحاء الدولة، الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية WTO، إتباع نهج تحليل وإدارة المخاطر، الشفافية، تتبع المنتجات، تحديد المسؤوليات والأدوار، التعليم والتوعية، الترشيد في منح التراخيص، ضرورة الالتزام بتوسيم المنتجات الغذائية عن طريق بطاقات بيان وتركيب المواد الغذائية ( البطاقة الغذائية)، تحقيق الاستدامة في مجالات (استهلاك المياه، إدارة النفايات، التنوع البيولوجي، الأمن البيولوجي)، صحة الحيوانات والنباتات والمدخلات المتعلقة بها، التفتيش والتدقيق والرصد، التسويق، برامج سلامة الغذاء، المنح والإعانات والتشريعات.

قام جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بتصنيف هذه التوصيات ضمن مجموعات وفقاً لأهميتها وأولويتها، وهو الآن بصدد التعامل الملائم مع تلك التوصيات.

لقد شهد كل من قطاعي الزراعة وإنتاج الغذاء بالإمارة عموما تطورات ملحوظة في السنوات الأربعين الأخيرة أو أقل من ذلك، تأثر خلالها القطاعان بالتغيرات الديموغرافية للسكان، بالمقابل كان لتلك التطورات تأثيرات على البيئة لم تحظي باهتمام كاف .وتمخضت تلك الفترة الزمنية القصيرة نسبيا عن انقسام و توزع الاعمال بين اطارين منفصلين وإتباع سياسات تفتقر للترابط والاتساق وفي حين شكلت أنشطة الانتاج الأولي أو الابتدائي الجزء الأول من قطاع الاعمال ، تضمن الجزء الثاني مجموعة الأنشطة المتبقية ضمن السلسلة الغذائية. لذلك استوجبت الضرورة السعي لتحقيق التوازن المطلوب لمعالجة التفاوت واختلال التكافوء في نمو مكونات قطاع الاعمال لإحداث التنسيق والتوافق المتكامل على امتداد قطاعي الزراعة والغذاء خلال السلسلة الغذائية. لذلك تم تطوير سياسة متكاملة للزراعة وسلامة الغذاء متضمنة لمفهوم السلامة الحيوية والأمن الحيوي (وفقا لتعريف FAO) ) في جانب الزراعة و تغطي كذلك المواد الغذائية المستوردة في مجال سلامة الغذاء، لتشكل أساسا مشتركا يجمع بين متطلبات الزراعة إلى جانب سلامة وملاءمة الغذاء ويكون دليلاً هاديا للتطبيق المتجانس خلال كافة القطاعات المختلفة بالسلسلة الغذائية بالإمارة.

### 2.3.1 الإطار الاستراتيجي للسياسة:

تتكامل الاستراتيجية مع الأداء التنفيذي وتعمل بشكل متوازي مع السياسة المرسومة، كما هو الحال بالنسبة لحكومة أبوظبي بشكل عام ولجهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بشكل خاص، وتقوم السياسة بتعزيز التوافق والتناغم المستمر بين الاستراتيجية ورؤية الحكومة، وبالمقابل تسهم الاستراتيجية في تحديد التغييرات التي يمكن أن تطرأ على السياسة.

إنّ الإطار العام للتخطيط الإستراتيجي الشامل لحكومة أبوظبي يحدد الأهداف الشاملة المشتركة للزراعة وسلامة الغذاء والتي تشكل مقاصد السياسة وتوجهاتها المرتبطة بتطوير مبادئ السياسة وصياغة السياسات العامة، يلي ذلك تحديد الأولويات التي توجه عملية تطوير السياسات الخاصة بقطاعي الزراعة وسلامة الغذاء كل على حدة بناء على المخرجات المستهدفة .كما أنّ الاستجابات والمبادرات الخاصة بأولويات كل قطاع ضمن إطار التخطيط الإستراتيجي سوف تنعكس في ما سيحدث من تغيرات للأنظمة التشريعية وفي تطبيق الإطار العام للسياسة وتنفيذ السياسات، بما يجعل من إدارة الأداء الحكومي في النهاية أمر موازيا لإدارة أداء تطبيق السياسة.

## مخطط (8) الربط بين إطار عمل السياسة والتخطيط الاستراتيجي

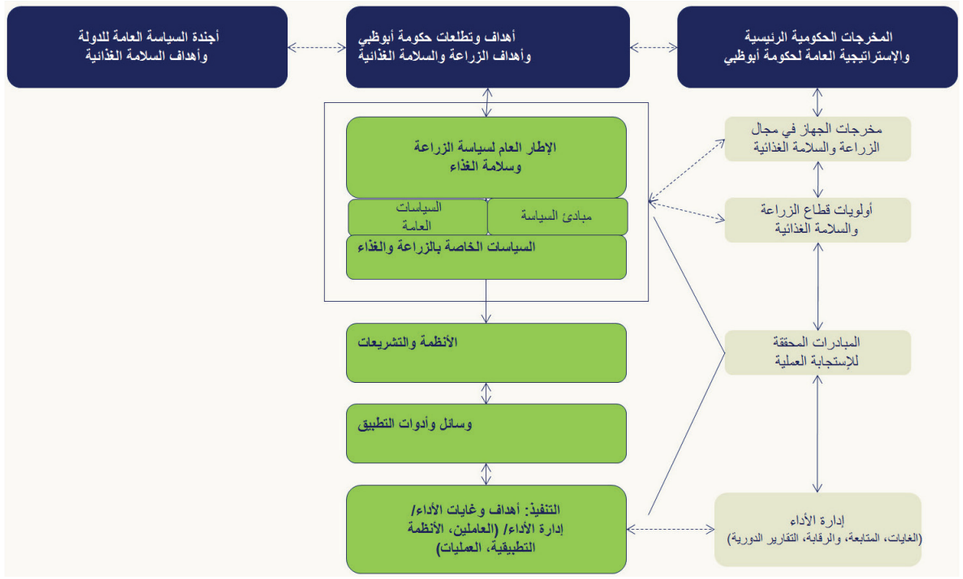


### 2.3.2 المسؤولية التشريعية

على الرغم من اقتصار مهمة جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية على مجالي الزراعة وسلامة الغذاء، إلا ان جهات أخرى سواء على مستوى الإمارة أو المستويين الاتحادي والإقليمي، تشترك في المسؤولية عن عناصر أو جزئيات مختلفة من مكونات الإطار التشريعي لمجالي الزراعة والغذاء، علما بأن تعدد الأطر المسئولة قد يفرض احيانا تحديات إضافية تتمثل في احتمالات التعقيد والصعوبات التي قد تشوب عمليات التواصل والتنسيق بشأن البرنامج التشريعي بين تلك الجهات المتعددة.

## مخطط (9) المسؤولية التشريعية

| الجهات | السلطات |
|---|---|
| • لجنة سلامة الأغذية: التنسيق والمواءمة فيما يتعلق بقضايا السلامة الغذائية المشتركة بين الدول الأعضاء ( الرقابة على المنافذ الحدودية، نظم الإخطار الغذائي والإستراتيجيات).<br>• هيئة التقييس الخليجية : تتولى إصدار المواصفات الفنية والمقاييس الموحدة لدول المجلس. | لجنة سلامة الأغذية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية |
| وزارة التغير المناخي والبيئة : الرقابة على مهام الزراعة وسلامة الغذاء على المستوى الإتحادي بالدولة. | دولة الإمارات العربية المتحدة |
| • جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية: الرقابة على التزام أنشطة الزراعة والسلامة الغذائية بإمارة أبوظبي بالتشريعات والأنظمة على مستوى الإمارة.<br>• هيئة البيئة – أبوظبي: قضايا سلامة البيئة، تقييم الأثر البيئي للأنشطة الزراعية والإنتاج الغذائي، واستخدامات الموارد المائية لأغراض الزراعة.<br>• هيئة الصحة – أبوظبي: جوانب التبليغ والرصد والسيطرة على الأمراض المنقولة بواسطة الغذاء والتغذية السليمة.<br>• هيئة السياحة – أبوظبي: ترخيص المنشآت السياحية بالإمارة بما في ذلك الفنادق.<br>• دارنرة التنمية الإقتصادية: إصدار تراخيص المنشآت التجارية العاملة في مجال الزراعة وخدمات الغذاء.<br>• مجلس أبوظبي للتخطيط العمراني: يشرف على جوانب تخصيص وتخطيط الأراضي وموجهات ضوابط إستخدامها.<br>• البلديات : المشاركة في الاشراف والرقابة على الضوابط الخاصة بقضايا الصحة العامة.<br>• مجلس أبوظبي للجودة والمطابقة: المشاركة في وضع القوانين والمعايير الخاصة بالمستهلك. | أبوظبي |





## 2.4 نظرة عامة للوضع الحالي لقطاعي الزراعة والغذاء

يمثل الفهم العميق للوضع التشريعي الراهن لقطاعي الزراعة والغذاء أمراً أساسياً لتطوير السياسة وتحديد نقطة الانطلاق لتحقيق التطور المستقبلي المنشود والتمكن لاحقاً من قياس التطور والتقدم المحرز فعليا في المستقبل. كما أنّ معرفة الوضع الحالي يساعد على فهم واستيعاب القضايا والمخاطر التي تواجه الحكومة والقطاع بما يتيح تلمّس واقتناص الفرص الواعدة التي يمكن استثمارها.وفيما يلي توضيح للوضع الراهن لقطاعي الزراعة والغذاء:

### الزراعة [9]

شهد قطاع الزراعة والثروة الحيوانية في إمارة أبو ظبي تطورا سريعا ومضطردا منذ العام 1970. وقد لعبت البرامج الحكومية الداعمة لهذا القطاع الدور الرئيسي في ذلك التطور حيث أخذت الحكومة على عاتقها التوفير المجاني لعناصر البنية التحتية وموارد المياه اللازمة وقدمّت دعما واسعا لمدخلات القطاع بهدف تشجيع التوجه نحو الزراعة. ولكن طبيعة المناخ السائد في دولة الإمارات وندرة موارد مياه الري شكلت تحديات إضافية على قطاع الزراعة. وقد هيأ وجود قرابة 25000 مزرعة غالبيتها مزروعة بأشجار النخيل الفرصة المناسبة لظهور صناعة متنامية من منتجات التمور. فقد بلغ العدد الكلي لأشجار النخيل في أبوظبي قرابة 33 مليون شجرة، بمتوسط إنتاج 50 - 120 كغ لكل شجرة. كما ازداد نمو قطاع زراعة الخضروات بشكل ملحوظ ليبلغ الإنتاج الزراعي عام 2009 : 2.2 طن / دونم من الخضروات، حيث شكلت الطماطم النسبة الأعلى من بين الخضار المزروعة بواقع (6.110 دونم) وإنتاج 5.31 طن / دونم. أمّا فيما يتعلق بالأعلاف فقد بلغت كمياتها المستوردة 713.154 طن في عام 2009، بزيادة بلغت نسبتها 145% مقارنةً بعام 2008. وقد تمّ توزيع ما نسبته 87% من العلف المستورد إلى مربي الماشية.

وعلى الرغم من الإسهام البسيط لقطاع الإنتاج الحيواني (الحيوانات المنتجة للغذاء) في الناتج الإجمالي المحلي لإمارة أبوظبي والذي لا يتجاوز 1%، إلاّ أنّ هذا القطاع يضم عدد كبير من مربي المواشي وعائلاتهم حيث يشكل ذلك جزءاً من تقاليد وتراث الإمارة. وانطلاقا من حقيقة أنّ البروتين الحيواني يعتبر من الأمور الرئيسية المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، فهو بالتالي يشكل عاملاً كبير التأثير على الصحة العامة خاصة أنّ 60% من مسببات الأمراض البشرية و75% من الأمراض الطارئة و80% من الميكروبات المحتملة الاستغلال في الإرهاب البيولوجي هي حيوانية المنشأ . وتزداد الأهمية الاقتصادية لهذا القطاع نظرا لتوفر فرص ممكنة لزيادة إسهام النشاطات المرتبطة بتربية المواشي والإنتاج الحيواني في الناتج الإجمالي المحلي.

شكلت الثروة الحيوانية في العام 2009 ما مقداره 2.726.671 رأساً من الماشية، شملت 2.305.603 رأساً من الاغنام والماعز، و42.992 من البقر، و378.076 من الجمال. تصنف الخراف الاغنام والماعز أولاً في الحيوانات المنتجة للحوم الحمراء في الإمارة، تليها الجمال والأبقار. وبما أنّ الاغنام والماعز تشكل مصدراً رئيسياً للحوم الحمراء في الإمارة، فمن الممكن أن تسهم بشكل كبير في تلبية الطلب المتنامي على البروتين الحيواني، والذي يعتبر أحد المقومات الرئيسية لتحقيق الأمن الغذائي بشكل عام.

إنّ الوضع الصحي للثروة الحيوانية في إمارة أبوظبي يؤثر على إنتاجيتها، وعلى فرص التسويق للماشية والمنتجات الغذائية المشتقة منها، وعلى التنقلات المحتملة للحيوانات. فقد رصدت التقارير المتعلقة بأمراض الحيوانات التي تمّ الإبلاغ عنها في عام 2009 الأرقام التالية: الأمراض الطفيلية (922.046 حالة بنسبة 38% من كافة الحالات المبلغ عنها)، الأمراض الداخلية غير المعدية (715.119 حالة بنسبة 29%)، الأمراض السارية (526.638 حالة بنسبة 21%)، الأمراض المعدية (283.709 حالة بنسبة 12%). وهذه الإحصائيات والأرقام ومامّ ذكره عن الامراض المشتركة تعد مؤشرا قويا على أهمية توفر خدمات بيطرية حكومية عالية الكفاءة على المستويين المحلي والاتحادي، وتؤكد أيضاً على ضرورة فهم العلاقة المتداخلة بين الصحة الحيوانية، والإنتاج الحيواني، والظروف البيئية السائدة.

بلغ عدد المراكز المقدمة للخدمات للمزارعين في أبوظبي عام 2009 حوالي 105 مركز تضم 39 مركز فرعي، و24 مركز دعم، و22 مركز تسويق زراعي، و20 مركز لتسويق الأعلاف.

وقد نما حجم التجارة الخارجية لإمارة أبوظبي من السلع الزراعية خلال الفترة بين عامي 2005 و2009 بمعدل 18% سنوياً، وذلك يعزى لزيادة الحجم الإجمالي للصادرات والواردات. ففي عام 2009 كانت نسبة حجم السلع الزراعية مقارنةً بحجم التجارة الخارجية على النحو التالي: 92% من الواردات، 6% من الصادرات، 2% من السلع المعاد تصديرها.

### الغـذاء

إنّ حماية صحة ورفاهية المواطنين والمقيمين وزوّار أبوظبي تعتبر من الأولويات الرئيسية لحكومة أبوظبي. ومن أهم المرتكزات لهذه الأولويات ضمان سلامة المواد الغذائية. وقد قدرت إحصاءات عام 2009 تعداد سكان أبوظبي 1.6 مليون نسمة (406.797 مواطن و1.236.547 وافد) وحوالي 1.54 مليون سائح يزورون أبوظبي سنوياً. وهكذا يقوم جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية في كل عام بالعمل على حماية صحة ورفاهية 3.2 مليون نسمة مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ المعدّل السنوي لتزايد السكان في الإمارة هو 4.47%.

وتوجد حالياً أكثر من 11.000 منشأة غذائية في إمارة أبوظبي [10]. تصنف كما يلي وفقا للنسب المئوية:

- قطاع تجارة التجزئة 34%
- قطاع التموين الغذائي وتقديم خدمات الغذاء 57%

9 تمّ الحصول على الإحصائيات المقدمة في هذا الجزء من النشرة السنوية للإحصاءات الزراعية 2009، ومن التقرير السنوي لجهاز أبوظبي للرقابة الغذائية 2009، ومن تقارير مركز خدمات المزارعين.

10 جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية

- التخزين والنقل 3%
- أصناف أخرى 5%
- مصانع الأغذية 1%

كما يوجد أكثر من 64.200 متعامل مع الأغذية في قطاعي الزراعة والغذاء، وقد حصل أكثر من 42% منهم على شهادات ضمن "برنامج التدريب على أساسيات سلامة الغذاء EFST" الذي يديره جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية. تتوزع النسب المئوية للعاملين في هذين القطاعين وفق التصنيفات السابقة على النحو التالي (ديسمبر 2011):

- التموين الغذائي وخدمات الطعام 59 %
- تجارة التجزئة 28 %
- أصناف أخرى 6.2 %
- مصانع الأغذية 6.3 %
- الإنتاج الأولي 0.5 %

تتعدد جنسيات وأعراق المتعاملين مع الأغذية بشكل كبير في إمارة أبوظبي، حيث يشكل القادمون من جنوب آسيا أكثر من النصف (اللغة السائدة لهذه المجموعات هي اللغة الهندية، المالايالامية والأوردية) و تتراوح الفئة العمرية لهؤلاء بين 26 - 35 عام.

حاليا يطبق جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية نظاماً تشريعياً ورقابياً يعتمد على التفتيش، وهو يعالج العديد من القضايا الرئيسية المتعلقة بسلامة الغذاء والمتعلقة بالمنشآت الغذائية العاملة في الإمارة. وجدير بالذكر أنّ النموذج التشريعي الحالي لا يستند إلى نهج مبني على المخاطر بشكل كامل على الرغم الجهود الجادة المبذولة لمقاربة ذلك. ويتجلى ذلك بوضوح فيما يتعلق بضبط سلامة الغذاء على المنافذ الحدودية، حيث يتم تطبيق برنامج - تحت التدريب - لتوسيع قاعدة النظام المبني على المخاطر، بحيث تضاف أولويات تشمل عوامل جديدة مثل مصدر المنتجات الغذائية، العلامة التجارية، تتبع تاريخ المورّد. وبصورة مماثلة سيتم إضافة عوامل أخرى مبنية على المخاطر لعمليات تفتيش المنشآت الغذائية داخل الإمارة بتضمين عوامل جديدة مثل نوع المادة الغذائية التي يتم تداولها، طريقة المعالجة أو التحضير، حجم العمليات التي تتم في المنشأة، والخطر الذي يمكن أن تشكله على المستهلك المحلي.

خلال العامين 2010 2011- تمّ استيراد أكثر من 2.3 مليون طن من المواد الغذائية، بمعدل حوالي 174 ألف إرسالية. ويوجد في إمارة أبوظبي 7 منافذ حدودية، ويتميز من بينها ميناء زايد الذي استكملت فيه البنيات اللازمة لتطبيق متطلبات اجراءات تفتيش المواد الغذائية المستوردة وفق النهج المبني على تحليل المخاطر . يقوم النهج على تصنيف الشحنات وفقاً لدرجة للخطر الكامن والمتوقع في المادة الغذائية استنادا لشفرة لونية خاصة يحدد تبعا لها طبيعة إجراء التفتيش عبر المسا رات: الأحمر أو الأصفر أو الأخضر.

وقد تم خلال الفترة الممتدة بين يناير 2009 وحتى ديسمبر 2011 استيراد 33 ألف شحنة في ميناء زايد. جاء تصنيفها على النحو التالي:

- التفتيش عبر المسار الأحمر (سحب عينات وإجراء التحليل المخبري) 31 % من الشحنات
- التفتيش عبر المسار الأصفر (الكشف الظاهري للشحنة الغذائية) 53 % من الشحنات
- التفتيش عبر المسار الأخضر (تدقيق وثائق الشحنة الغذائية) 16 % من الشحنات

ضمت الشحنات الغذائية الموردة إلى ميناء زايد في نفس الفترة الأصناف التالية من المواد الغذائية:

- الفواكه والخضروات 24 % من الشحنات
- الحبوب والبقوليات 16 % من الشحنات
- الحليب والأجبان 13 % من الشحنات
- الأرز والسكر 7 % من الشحنات
- اللحوم 3 % من الشحنات

## 2.5 قضايا الزراعة الحالية

يعد قطاع الزراعة قطاعاً ضمن القطاعات الاستراتيجية بإمارة أبوظبي، ويكتسب هذا القطاع أهمية من الآتي:

- الدور المنشود للزراعة في تنويع الاقتصاد ليشمل القطاعات غير النفطية.
- المساهمة في إمدادات الغذاء والأمن الغذائي.
- توفير الغذاء الصحي الآمن من خلال تطبيق الممارسات الملائمة.
- البعد الاجتماعي الكبير للزراعة وارتباطها بالموروث الثقافي والتراثي للسكان .





يواجه القطاع الزراعي عديد التحديات في الوقت الذي تتنامي فيه الرغبة والتوجهات الرامية لتعزيز مساهمة هذا القطاع في الناتج الاقتصادي المحلي للإمارة سواءً من حيث الكمية أو الجودة وذلك بهدف زيادة العائد الاقتصادي. سيتم التطرق للقضايا العامة المتعلقة بالزراعة، ثم لقضايا الإنتاج الزراعي ووقاية النبات، وصحة الحيوان.

### 2.5.1 قضايا الزراعة العامة

هناك العديد من القضايا العامة التي يتعين أن تستقطب الاهتمام الكافي بغية الإسهام في تعزيز دور القطاع الزراعي. وهي تشمل بشكل أساسي:

- تعزيز وتوجيه النشاط الزراعي نحو زيادة الإنتاجية وتحقيق الاستدامة.
- البحث في مجال الزراعة المختلطة وخياراتها (الثروة الحيوانية، إنتاج الأعلاف، إنتاج الخضروات والتمور) والزراعة المكثفة.
- تشجيع تحديث نمط الإنتاج التقليدي بالمزارع صغيرة الحجم وفقا لآليات السوق وكذلك بناء الشراكات بين هذه المزارع والمؤسسات الزراعية التجارية الكبيرة.
- تطبيق الدعم الاجتماعي بأسلوب يضمن حماية النمو بالقطاع الزراعي من التشوهات الاقتصادية.
- تحقيق التوازن بين البحث والتطوير مع تحقيق أفضل الممارسات والتشجيع واستيعاب المستجدات العلمية الحديثة.
- ضمان الاستخدام الأمثل لموارد المياه وذلك بالارتقاء بالبنية التحتية لمياه الري.
- تحسين الطرق المتبعة في جمع البيانات وتعزيز الوعي باستخداماتها فيما يتعلق بتكلفة إنتاج الثروة الحيوانية والمحاصيل النباتية.
- العمل على خلق وفتح أسواق محلية جديدة وتحسين فعالية سلسلة التسويق تجنباً للتضارب في الإنتاج الموسمي بوجود فائض في بعض المواسم وعجز في مواسم أخرى.
- صياغة "رؤية للسوق" لضمان اقتناص الفرص وخصوصاً في تسويق الخضروات الطازجة للأسواق الأوروبية.
- الالتزام بالمواصفات العالمية لسلامة الأغذية، وتشجيع المعنيين بإتباع الممارسات الزراعية الجيدة، وذلك بهدف زيادة الفرص التسويقية.
- وضع نهج متكامل ومتسق بين الجهات العاملة في هذا القطاع.

### 2.5.2 قضايا الإنتاج الزراعي ووقاية النبات، وصحة الحيوان

هنالك العديد من القضايا المهمة الخاصة بإنتاج النباتات وحمايتها ووقايتها، وصحة الحيوان يشمل ذلك ما يلي:

- العوامل البيئية- استخدام المياه والري، واستخدام الأراضي، والتأثيرات المناخية والنفايات.
- أساليب الإنتاج مثل التربية المكثفة للحيوانات، تربية الأحياء المائية، زراعة المحاصيل في الحقول المكشوفة، الزراعة المحمية بالبيوت ( البلاستيكية)، الزراعة المائية غير المعتمدة على التربة.
- الخيارات الإنتاجية الجيدة - اختيار الحيوانات (الأنواع والسلالات) والنباتات (الأنواع التي تتطلب زراعتها كميات قليلة من المياه وتتمتع بالقدرة على تحمل ومقاومة الدرجات المرتفعة للحرارة أو الملوحة أو كلاهما معاً .
- الممارسات الزراعية للإنتاج، بما في ذلك وقاية النباتات وصحة الحيوان والرفق بالحيوان (أي على مستوى المزرعة استخدام المركبات الزراعية مثل الأسمدة، المواد الكيميائية والمستحضرات البيولوجية، والعقاقير البيطرية، اللقاحات والهرمونات لوقاية النبات، وصحة الحيوان والرفق بالحيوان).
- نظام تتبع الحيوانات: تشجيع تطبيق نظام تعريف وتسجيل الحيوانات المعمول به في الإمارة من قبل باقي الإمارات في الدولة [11].
- وفي سياق حرصها المعلن لدعم وتشجيع الزراعة، تتوخى حكومة الإمارة تحفيز المزارعين بغية الارتقاء بالكفاءة الانتاجية والاستدامة الاقتصادية للمزارع . وعلى ضوء ذلك تبنت حكومة الإمارة عدة مبادرات كانت أهمها إنشاء "مركز خدمات المزارعين" بهدف تحسين الإنتاج والجودة والدخل، إلى جانب تحسين مراقبة واستخدام المياه حيث يبذل المركز جهودا حثيثة لإنجاح المبادرات التالية:
- تطبيق أحدث أنظمة التخطيط والإنتاج، واختيار المحاصيل، والخيارات المتعددة المرتبطة بالزراعة، وطرق الإنتاج الزراعي، وطرق التوزيع.
- تدريب المزارعين على أفضل الممارسات، متضمنة التطبيقات العملية في الحقول.
- المساعدة في إعداد الميزانيات المناسبة.
- تسهيل تسويق المنتجات الزراعية المحلية.

11 تمّ معالجة هذه القضية وسوف يتم أخذها بعين الاعتبار على المستوى الاتحادي بغرض امتلاك القدرة على تتبع الحيوانات على امتداد دولة الإمارات العربية المتحدة.

## 2.6 القضايا المتعلقة بسلامة وملاءمة الغذاء

**إن أهم القضايا التيَ أخذت بعين الاعتبار عند تطوير سياسة سلامة الغذاء تشمل الآتي:**

### 2.6.1 القضايا العامة المتعلقة بسلامة وملاءمة الغذاء

نورد فيما يلي القضايا العامة الرئيسية التي سوف تسهم في تحسين قطاع الأغذية:

- ايجاد أسواق محلية جديدة (في المقام الأول) وتطوير سلسلة التسويق لتلافي التضارب في الإنتاج الموسمي كما تم ذكره آنفا .
- امتلاك "رؤية للسوق" من أجل المحافظة على الفرص والاستغلال الأمثل لها وخصوصاً تسويق الخضروات الطازجة.
- الالتزام بالمعايير والمواصفات العالمية لسلامة الأغذية. وتشجيع المعنيين بتبني وإتباع الممارسات الزراعية الجيدة، وذلك بهدف زيادة الفرص التسويقية.
- استكشاف الخيارات المتوفرة المرتبطة بالصناعة وأحدث ضروب تكنولوجيا التصنيع.
- تحسين البنيات التحتية والتطوير النوعي للأبحاث حول كلفة إنتاج الغذاء.
- تطوير القاعدة التشريعية.

### 2.6.2 الاستيراد والتجارة

فيما يلي القضايا الخاصة المتعلقة بمجال الواردات التي يتعين أن تحظى بالاهتمام :

- تشكل الحدود المفتوحة مع باقي الإمارات تحدياً يستوجب أخذه بالحسبان نظراً لاحتمال انتقال المخاطر من خلالها بشكل عرضي أو متعمد إلى الإمارة بصورة قد تؤثر سلباً على سلامة وملاءمة وتوفر المواد الغذائية في الإمارة.
- نقص البيانات حول المواد الغذائية المستوردة عبر الحدود الدولية للإمارة (على الرغم من أنه يتم جمع هذه البيانات ويمكن تحسينها مع مرور الوقت).
- الحاجة إلى تطبيق تدابير جديدة لإدارة المخاطر لضبط الواردات (بالإضافة إلى النهج الحالي في تصنيف المواد الغذائية وفقاً للمخاطر المحتملة في الأغذية) وذلك للمساعدة في تركيز الموارد المتوفرة على المواد الغذائية الأعلى خطورة والتي تتطلب جمع البيانات وتحليلها بالإضافة إلى تطوير العلاقات الثنائية مع دول المصدر.

### 2.6.3 التكنولوجيا الحديثة

فيما يتعلق بالتكنولوجيا الحديثة، تبرز القضايا الآتية:

- التغييرات واختلاف الممارسات الإنتاجية.
- المصادر الجديدة للغذاء ومكونات المواد الغذائية (مثال: الأغذية المعدّلة وراثياً).
- التقنيات الحديثة المتبعة في التعبئة والتغليف.

### 2.6.4 زيادة الطلب على المواد الغذائية

فيما يتعلق بمجال المستهلكين، تؤخذ بعين الاعتبار القضايا الآتية:

- التغير في أنماط الاستهلاك، والاتجاهات، والاختيارات المفضلة ، و طبيعة العادات المتعلقة بتناول الطعام ، ونمط الحياة والتوقعات.
- التغييرات في الوضع الصحي للسكان، ضرورة التصدي للحالات التي تنتج بسبب "نقص التغذية".
- التغير في التركيبة السكانية والأوضاع الاقتصادية للسكان وللإمارة.
- العوامل المرتبطة بثقافة وعقيدة أفراد المجتمع مثل أهمية أغذية الحلال.
- الزيادة المضطردة في أعداد المستهلكين وتنوع جنسياتهم، بالإضافة إلى تنامي حركة السياحة، مما يستدعي اتخاذ تدابير إضافية لضمان سلامة الغذاء والأمن الغذائي.





## 3. المبادئ الرئيسية لسياسة الزراعة وسلامة الغذاء

تطبق المبادئ الرئيسية لسياسة الزراعة وسلامة الغذاء التالي ذكرها على كافة الجوانب والمفاهيم والآليات ذات الصلة بتطوير السياسة . وقد تمت بلورة هذه المبادئ وصياغتها وفقا لأفضل الممارسات العالمية وبصورة تعكس منهجية الأداء المتبعة بجهاز أبوظبي للرقابة الغذائية في القيام بالمهام الموكلة إليه على أرض الواقع . لقد تضمنت الأهداف الاستراتيجية لحكومة إمارة أبوظبي - كما ورد في الفصل الثاني - سلامة الغذاء والتنمية البيئية المستدامة لقطاع الزراعة. أمّا المبادئ الرئيسية التالية للسياسة فتعكس التزام الحكومة بأداء متناسق ومتكامل لكافة الأعمال والمهام على امتداد سلسلة الغذاء / الزراعة، وتقدم في ذات الوقت تأكيدا لالتزام الحكومة بتطبيق تلك المبادئ الهادية عند صناعة قرارات السياسة.

**مخطط (10)مبادئ السياسة**

**المبدأ الرئيسي الأول:**

**بناء قرارات التدخل الحكومي في أنشطة القطاعات، والضوابط التشريعية على أسس علمية وفقاً لمفهوم تحليل المخاطر ما أمكن ذلك.**

العمل على تطبيق نهج مبني على أسس علمية وعلى مفهوم تحليل المخاطر (إذا اقتضت الضرورة) لتدخلات الحكومة في ضبط المخاطر المتعلقة بالزراعة وسلامة الغذاء وسن التشريعات الخاصة بأي من مراحل السلسة الغذائية وذلك وفق أفضل التشريعات والممارسات العالمية في هذا الشأن. وينسجم التدخل الحكومي (الذي هو عبارة عن تدابير للضبط أو متطلبات تشريعية) إلي أقصى الحدود الممكنة مع مبادئ هيئة الدستور الغذائي FAO/WHO Codex Alimentarius في إدارة المخاطر وفقاً لمفهوم تحليل المخاطر بالإضافة إلى مبادئ المنظمة العالمية لصحة الحيوان OIE والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات IPPC.

**المبدأ الرئيسي الثاني:**

**اضطلاع مسئول المنشأة الغذائية/ الزراعية أو منشأة الأعلاف بمسؤولية إنتاج مواد غذائية أو أعلاف آمنة وملائمة**

يعالج هذا المبدأ أهم مخرجات عملية توفير الغذاء الآمن والملائم، ويعتبر مقدمة رئيسية لتطبيق النهج الحديث القائم على أساس مبادئ تحليل المخاطر و التحكم بالنقاط الحرجة الهاسب «HACCP» والذي يهدف إلى تأمين غذاء آمن وملائم للمستهلك. ويعتبر هذا المبدأ من الأهداف طويلة الأمد الذي يتعين على المسئولين في كافة المنشآت الغذائية أو الزراعية تطبيقه للتمكن من تحمّل هذه المسؤولية والترتيبات الخاصة بالمرحلة الانتقالية. وعليه ستعتمد وتيرة تغيير الوضع القائم حاليا على مدى إرتفاع مستوى أداء و نضج فئات معينة داخل القطاعات.

حالياً يتم الاعتماد بدرجة كبيرة على مفتشي جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية في الإشراف على سلامة العمليات في المنشآت الغذائية وإرشاد المسئولين القائمين على هذه المنشآت إلى كيفية القيام بإدارتها بطريقة تضمن سلامة الغذاء لديهم. والجهود قائمة ومستمرة لتطوير تشريعات وأدلة ممارسة فعالة الأثر وسهلة الاستخدام لمساعدة المسئولين في المنشآت على استيعاب واجباتهم المتعلقة بسلامة وملاءمة الأغذية/ الأعلاف التي يقومون بإنتاجها . وفي ذات الوقت تطبق برامج تدريبية متنوعة تستهدف كافة العاملين في المنشآت الغذائية في الإمارة لزيادة وعيهم بأهمية سلامة الغذاء. إن قدرة مسئولي المنشآت الغذائية

على معالجة التغيرات غير المتوقعة في منشآتهم والتي يمكن أن تؤثر على سلامة منتجاتهم تتعلق بالربط الصحيح بين متطلبات سلامة وملاءمة الغذاء وبنيات وهياكل المنشآت الغذائية ذاتها والذي يمثل انعكاسا لمدى تمتع مسئول المنشأة والعاملين فيها بالإدراك التام والوعي الكافي بأهمية سلامة وملاءمة الغذاء. لذا يتعين أن يتحمل القائمون على أمر المنشآت الغذائية مسؤولية ضمان سلامة الغذاء المعد بمنشآتهم وعدم الاكتفاء فقط بتوجيهات مفتشي جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية.

### المبدأ الرئيسي الثالث:

**يحتّم اضطلاع جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بمسؤولية تطوير وإنفاذ البرنامج التشريعي عبر كافة مراحل السلسلة الغذائية والذي سيمثل أساسا لاتخاذ قرارات التدخل، ان يتصف هذا البرنامج بقدر عالي من الترابط والاتساق.**

لقد تطوّرت عمليات الضبط والسيطرة في كامل مراحل السلسلة الغذائية في إمارة أبوظبي خلال العقد الماضي. إلاّ أنّ تبعية قطاعي الزراعة والغذاء لإدارتين أو جهتين حكوميتين منفصلتين حتى وقت قريب أوجد بعض الفجوات والاختلافات في طرق المعالجة التشريعية المتكاملة. حيث بُنيت بعض الأحكام على أساس مفهوم تحليل المخاطر بصور جزئية لا تلبي الغرض المطلوب. ولكون أهم سمات البرنامج التشريعي هما البساطة والتناسب مع المخاطر الماثلة. فمن الضروري على جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية الالتزام بتقديم برنامج تشريعي بسيط وعملي يتيح التفاعل البنّاء مع الهيئات التي تغطي أو تؤثر على مختلف قطاعات ومراحل السلسلة الغذائية. وبما يتناسب مع الخطر وبلبي متطلبات الحد الأدنى اللازم لاحتواء الأضرار التي قد تسببها المنشأة.

### المبدأ الرئيسي الرابع:

**اتباع نظام مترابط للاستيراد يقوم على أسس تحليل المخاطر يغطي كافة مراحل السلسلة الغذائية، ويتضمن تدابير وضمانات كافية وفعّالة لضمان تحقيق المستوى المناسب من الحماية للمستهلك.**

إنّ استيراد الحيوانات والنباتات والأغذية المنتجة منها يعتبر أحد السمات الرئيسية والهامة لأنشطة قطاعي الزراعة والغذاء. ويرجع ذلك إلى حقيقة أنّ إمارة أبوظبي تعتبر مستورداً كبيراً للأعلاف والمدخلات والموارد الزراعية والمواد الغذائية. كما أنّ ضمان فعالية وكفاءة برنامج الأمن البيولوجي الذي يغطي نظام الاستيراد. وضرورة تلبيته لاحتياجات الإمارة. يستلزم منحه الأولوية وتوفير الموارد اللازمة له وذلك بالتعاون ما أمكن مع الهيئات الاتحادية والمحلية في ذلك .

### المبدأ الرئيسي الخامس:

**تطبيق المتطلبات التشريعية بشكل متناسق ومنصف في كافة المجالات والقطاعات**

تزداد حاليا فرصة نجاح إمارة أبوظبي في تطبيق نهج تشريعي متناسق المحتوى في مجالي الزراعة وسلامة الغذاء على امتداد السلسلة الغذائية من المزرعة إلى المائدة ويعود لسببين رئيسيين هما: الحداثة النسبية لمعظم التشريعات الموجودة في الإمارة. وتفرّد واختصاص جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بكامل المسؤولية عن كافة المجموعات في القطاعات المعنية بالسلسلة الغذائية. وعلى الرغم من التقدم النسبي الذي شهدته مؤخراً صناعات أو قطاعات أو مجموعات بعينها. إلاّ أنّ الفرصة مواتية الآن للعمل بتناسق وعدالة تساوي بين كافة القطاعات. حيث يتمثل التطبيق المتوافق والمتسق لتشريعات سلامة الغذاء في الالتزام بالضبط الدقيق والإنفاذ المتوازن للأحكام التشريعية عبر المجموعات والأعمال والمناطق الجغرافية المختلفة.

### المبدأ الرئيسي السادس :

**تسهيل التجارة والتبادل التجاري للغذاء والحيوانات والنباتات المنتجة للغذاء ومدخلاتها**

من المهم ومع مرور الوقت أن يتم التركيز بشكل كبير على تعزيز مساهمة الثروة الحيوانية والنباتية ومنتجاتهما في اقتصاد إمارة أبوظبي. ويحتاج تيسير التجارة خلال مراحل السلسلة الغذائية بين المنتج والمَصنّع أو بين المصنّع والموزع أو بين التاجر والمستهلك إلى غطاء تشريعي يتناسب مع طبيعة تلك الأنشطة.

### المبدأ الرئيسي السابع:

**التزام جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بتناسق وتجانس ومصداقية الخدمات المقدمة**

يلتزم جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بأعلى مستويات المهنية والاحترافية في توفير وتقديم خدماته بطريقة تمتاز بالاتساق والترابط عبر كافة مراحل السلسلة الغذائية لتوفير المساواة وإكساب الثقة والمصداقية للمؤسسات العاملة في مجال الغذاء أو الأعلاف في الأمارة ويشمل ذلك التعاون مع الهيئات الأخرى المسئولة عن الجوانب ذات الصلة بسلامة الأغذية والزراعة.





## 4. السياسات العامة للزراعة وسلامة الغذاء

ينبغي أن يرتكز تطوير سياسة الزراعة وسلامة الغذاء، وتأمين امدادت الغذاء في إمارة أبوظبي على قاعدة صلبة من السياسات العامة التي تشكل أساسا تستند عليه السياسات الخاصة لكل من قطاعي الزراعة وسلامة الغذاء. توجه السياسات العامة عملية صنع القرارات وتدعيم السياسات التفصيلية الخاصة بكل قطاع. فضلا عن قابليتها للتطبيق بشكل متكافئ على قطاعي الزراعة والغذاء عبر السلسلة الغذائية. حيث يفضي التطبيق المتسق للسياسات العامة بكل من قطاعي الزراعة وسلامة الغذاء إلى تعزيز التكامل بين هذين القطاعين وتوفير الأساس السليم للتدخل الحكومي المطلوب. يوضح المخطط التالي السياسات العامة.

**مخطط (11) السياسات العامة**

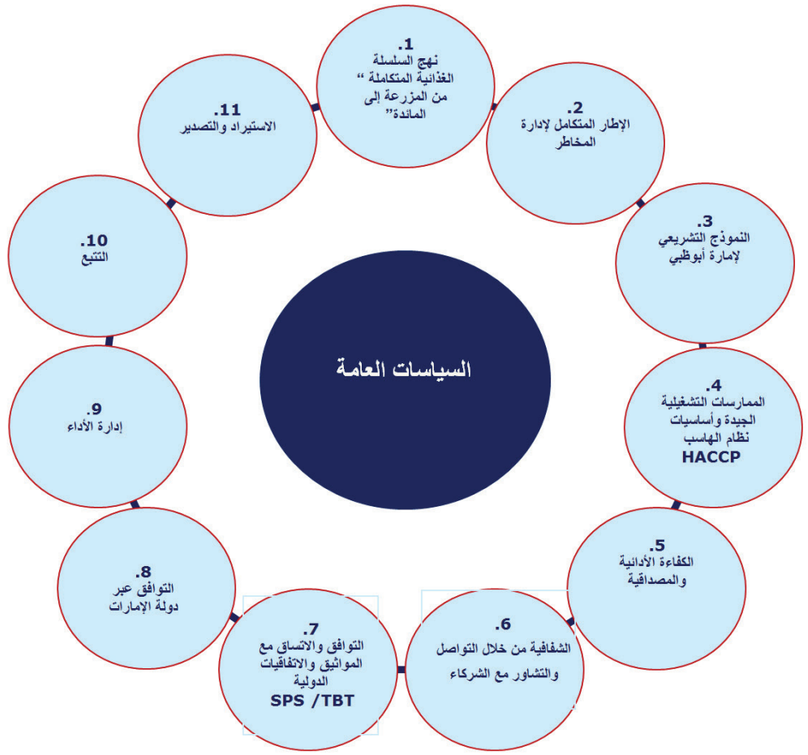


**سيتم في هذا الفصل تناول السياسات العامة من خلال ثلاث جوانب أساسية هي:**

- "**التوجه**" لتوضيح موقف ووجهة نظر الجهاز حول مفهوم السياسة العامة.
- "**الدافع**" وهو المبرر المنطقي لتطوير السياسة والذي أدى إلى انتقاء الخيار أو الخيارات التي أخذت بعين الاعتبار حيثما كان ذلك ملائماً وهاماً للبرنامج التشريعي.
- "**الوصف**" ويمثل توصيف ابعاد ومفاهيم السياسة التي طُورت والتي تمّ اختيارها والملامح الرئيسية لها.

### 4.1 السياسة العامة الأولى: نهج السلسلة الغذائية المتكاملة "من المزرعة إلى المائدة"

**التوجه**

يتبنى جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية نهج متكامل يغطي كافة مراحل "السلسلة الغذائية" من المزرعة إلى المائدة كوسيلة تضمن توافق وتكامل التدابير التشريعية لإدارة المخاطر على امتداد كافة مراحل السلسلة الغذائية.

### الدافع

يشمل مفهوم "السلسلة الغذائية" سلامة الغذاء من منشأه وحتى نقطة استهلاكه. اذ يضمن نهج السلسلة الغذائية التطبيق الفعال للتدخّلات والقرارات الحكومية لمعالجة قضايا سلامة وملاءمة الغذاء تحديدا عند الحلقة المستهدفة بالتدخل بالسلسلة الغذائية وبالشكل الذي يضمن تحقيق أفضل المخرجات والنتائج لحماية المستهلك.

### الوصف

إنّ مفهوم نهج "السلسلة الغذائية" يتجلى بوضوح في استخدام منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO) لمصطلح "الأمن البيولوجي" والذي ينص على:

" نهج إستراتيجي متكامل لتحليل وإدارة المخاطر المتعلقة بصحة وحياة الإنسان والحيوان والنباتات، والمخاطر المتعلقة بالبيئة «[12] ويتم تحقيق مثل هذا النهج الإستراتيجي والمتكامل» للتعامل مع المخاطر على امتداد السلسلة الغذائية من خلال تطوير مجموعة شاملة ومترابطة من السياسات القابلة للتطبيق عبر نطاق «الأمن الحيوي» الشامل على نحوٍ فعّال بكافة حلقات السلسلة الغذائية «من المزرعة إلى المائدة» أو من المنتج إلى المستهلك.

تشمل السلسلة الغذائية كافة المدخلات الزراعية، والإنتاج النباتي والحيواني، وجميع عمليات التجهيز والتصنيع والنقل والتوزيع وصولاً إلى البيع بالتجزئة، كما تشمل جميع خدمات تموين الطعام وبيعه. بالإضافة إلى ذلك تغطي السلسلة الغذائية جميع الواردات والصادرات الغذائية، كما هو موضح في المخطط رقم (12) التالي:

**مخطط 12 السلسلة الغذائية.**

إن الطبيعة الشاملة للمهمة الموكلة لجهاز أبوظبي للرقابة الغذائية والتي تغطي كامل مراحل السلسلة الغذائية تجعل للجهاز وضعا فريدا وموقعا مميزا يؤهله لصياغة وتطبيق برنامج رائد "للأمن البيولوجي" على مستوى عالمي. إذ أن الأخطار المحتملة على "الأمن البيولوجي" بالدول كانت وستظل من أبرز المحددات التي تحكم التجارة الثنائية بينها كالأخطار المرتبطة بسلامة الغذاء، صحة الحيوانات والنباتات، وتهديد سلامة البيئة نظرا للأهمية التي يمثلها احتواء الأخطار الناجمة عن التجارة والتبادل التجاري في الحيوانات والنباتات ومنتجاتهما، ومدخلات الإنتاج (مثل الإنتاج الأولي، ومدخلات التصنيع، وعمليات التجهيز) . في هذا السياق، يعتبر الالتزام بمواثيق منظمة التجارة العالمية (WTO) و اتفاقية الصحة والصحة النباتية (SPS) وأدلة الممارسة والخطوط التوجيهية ذات الصلة الصادرة عن هيئة الدستور الغذائي Codex Alimentarius، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان (OIE) والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات (IPPC) من العناصر الأساسية لأي نظام متكامل للأمن الحيوي.

سوف تشمل أهداف جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية في هذا الجانب توفير الضمانات اللازمة لتجارة المنتجات الحيوانية والنباتية، وتوفير نظام تشريعي متناسق وفعّال يغطي كافة المؤسسات بالإمارة وعلى وجه الخصوص العاملة في مجال الاستيراد والتصدير، والاستجابة السريعة والمتكاملة لأي من القضايا أو الحالات الطارئة التي قد تحدث على امتداد مراحل السلسلة الغذائية.

## 4.2 السياسة العامة الثانية: الإطار المتكامل لإدارة المخاطر

### التوجه

إنّ الإطار المتكامل لإدارة المخاطر الذي يقوم على أساس تحليل المخاطر، يعتبر أداةً رئيسيةً لتأمين نهج متسق لصنع قرارات التدخل الحكومي في القضايا المتعلقة بصحة الإنسان والحيوان والنبات. ويتضمن هذا الإطار عناصر ومكونات لتحليل المخاطر أجمعت عليها الدول الأعضاء في هيئة الدستور الغذائي Codex والتي تتسق مع النهج المتبع في كل من المنظمة العالمية لصحة الحيوان (OIE) والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات (IPPC). إنّ الإطار المتكامل لإدارة المخاطر الذي سيتم تناوله في الفقرة التالية يقدم النهج الذي سيعتمده جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية في وضع التدابير اللازمة لحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات، ومنهج الاستجابة للقضايا المتعلقة بذلك. إنّ جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية يدرك أهمية اتباع إستراتيجية علمية لغرض تحديد الأولويات ضمن مجالات مهامه واختصاصاته، مع التأكيد في ذات الوقت على الفصل الوظيفي للفعاليات المتعلقة بتقييم المخاطر. فضلا عن ضرورة توفر الكفاءات القادرة على إدارة القضايا العلمية للإطار العام المتكامل لإدارة المخاطر.

12 أدوات الأمن الحيوي (فاو) ص 3 (FAO, Rome 2007)، كما أنّ المصطلح ذاته مستخدم من قبل منظمة صحة الحيوان





### الدافع

إنّ تطوير إطار متكامل لإدارة المخاطر يعتبر أحد المتطلبات الرئيسية لنهج فعّال ومقبول على المستوى العالمي لتبرير الحاجة إلى اتخاذ التدابير الضرورية للاستجابة للقضايا ذات الصلة بصحة الإنسان والحيوان والنبات فور حدوثها، وضمان العمل على تطوير تلك التدابير. لقد تمّ تبني نهج تحليل المخاطر (متضمناً الإطار المتكامل لإدارة المخاطر) من قبل هيئة الدستور الغذائي[13] Codex Alimentarius، واتسع تبني هذا النهج وتضمينه للبرامج التشريعية الخاصة بالغذاء في الدول الأعضاء لضمان جودة و فاعلية التدابير المتخذة و الاستخدام الأمثل للموارد.

### الوصف

إنّ تطوير الإطار العام المتكامل لإدارة المخاطر وتضمينه في صلب مفاهيم السياسات والتشريعات وفي إدارة عديد القضايا خلال كافة مراحل السلسلة الغذائية في إمارة أبوظبي يمثّل النهج الجوهري الذي سيلتزم بتطبيقه جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية لإدارة المخاطر الغذائية والزراعية . ويستوجب ذلك استناد المعلومات التي يتم توفيرها للمسئولين عن إدارة المخاطرعلى أسس علمية بهدف تمكينهم من اتخاذ القرارات الصحيحة فيما يتعلق بالزراعة وسلامة الغذاء (معلومات موضوعية عن المخاطر مع توفر إمكانية اثباتها والتحقق من صحتها). وكذلك على أسس تحليل المخاطر (معلومات تتضمن بعض الحقائق العلمية المتعلقة بالمخاطر الحقيقية على صحة الإنسان والحيوانات والنباتات). وقد تتضمن المخاطر على سبيل المثال المهددات ذات الصلة بأعلاف تغذية الحيوانات ، الملوثات والمتبقيات الكيمائية إضافة للمخاطر الناجمة عن عدم التقيد بالممارسات الصحية السليمة .

ويجب أن يتضمن الإطار المتكامل لإدارة المخاطر "لأقصى الحدود الممكنة" عناصر تحليل المخاطر التي تم تحديدها من قبل منظمة الأغذية والزراعة العالمية FAO وهيئة الدستور الغذائي FAO Codex Alimentarius. حيث يتيح الإطار لمدراء المخاطر أولوية النهوض بالمسؤولية الكاملة عن التطبيق دون الخوض التفصيلي في توصيف الآليات العملية.

إنّ جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية باعتباره السلطة المختصة في الإمارة، هو الجهة التي تتولى إدارة المخاطر، والتي يتعين عليها اتخاذ القرارات النهائية في هذا الشأن. ويعني ذلك اختصاصه بتحديد كافة الخطوات المتعلقة بإدارة المخاطر بما في ذلك تقديم المساعدة في توفير أدوات التطبيق والتدريب والتعليم.

وتقتضي الإدارة الفعّالة للمخاطر عند غياب أو عدم كفاية الأدلة المادية التي يتوجب أن تستند إليها القرارات، اتباع نهج وقائي يعتمد على الاتصالات وتبادل المعلومات عن المخاطر واشراك أصحاب المصلحة في كافة الخطوات المتبعة لذلك. ويتعين أن تتسم القرارات التي تتخذ في مواجهة حالات الشك بالمنطقية، والعملية والاستناد للمبادئ العلمية ( علماً بأن اتخاذ مثل هذه القرارات قد يكون أمراً معقداً، ولا سيما فيما يتعلق بالتعبيرعن المخاطر)، وأنّ تستجيب التدابير الوقائية التي سيتم اتخاذها للظروف المحيطة بالحالة بالقدر الملائم، قد ينتج عن ذلك اتخاذ تدابير وقائية مؤقتة ريثما يتوفر الدليل العلمي القاطع. وفي مثل تلك الظروف تبرز أهمية الالتزام بالشفافية كأحد العناصر الرئيسية لصنع القرارات في ظل تلك الأوضاع التي تتسم بافتقاد الإحاطة الكافية ومحدودية المعلومات العلمية.

وتتضمن الخطوات الرئيسية الأربعة لتطبيق الإطار المتكامل لإدارة المخاطر في إمارة أبوظبي ما يلي:

- الأنشطة الأولية لإدارة المخاطر.
- تحديد وانتقاء خيارات إدارة المخاطر.
- تطبيق معايير الضبط والسيطرة.
- الرصد والمراجعة.

**مخطط (13) الإطار العام المتكامل لإدارة المخاطر**

13 إطار تحليل المخاطر الذي تنتهجه منظمة الفاو وهيئة الكودكس

يتعين الالتزام بالتواصل الفعّال خلال كافة الخطوات الأربعة للإطار المتكامل لإدارة المخاطر بإتباع مبادئ الإبلاغ عن المخاطر ويتضمن ذلك تبادل المعلومات عن المخاطر، حيث تتاح المشاركة للجهات المعنية والمتأثرة بالمخاطر والاطلاع على البيانات المتوفرة المرصودة لإبداء مرئياتها والتعرف عليها..

**في الخطوة الأولى من الإطار المتكامل لإدارة المخاطر يقوم جهاز أبو ظبي للرقابة الغذائية بالآتي:**

- تحديد القضايا/ القضية المهددة للسلامة.
- وضع أهداف محددة لإدارة المخاطر. وتتمثل أهداف إدارة المخاطر المتعلقة بالثروة الحيوانية والنباتية في تحقيق التطابق مع مستويات الحماية الملائمة والخاصة بالدولة. مع العلم أنّه في حالات معيّنة مثل انتشار الآفات أو غزو الأمراض الوافدة فإنّ الأهداف تضبط على أساس الحماية المطلقة أو المنع التام (الهدف الصفري). وكذلك الحال في البرامج الوطنية التي تصمم بغرض الحد من انتشار الاوبئة أو استئصال الأمراض أو الآفات المستوطنة.
- وفيما يتعلق بصحة الإنسان فمن النادر تحقيق مستوى للحماية يعادل الهدف الصفري (انعدام الخطر) على الرغم من اقتراب الهدف من الصفر في حالة المخاطر الكيميائية. أمّا المستوى المقبول من الخطر الميكروبيولوجي فيعتمد على "حجم الخطر" الذي تقبل به الحكومة ويُحدد وفقاً لمستوى الخطر /الأخطار الذي يعد مقبولاً لضمان سلامة أفراد المجتمع مع الأخذ بعين الاعتبار الحقائق البيئية (مثل حركة الناس عبر الحدود) وقابلية التوطّن المحتملة للعوامل الممرضة أو الأمراض المنتشرة بين أفراد المجتمع. في معظم الحالات يكون المستوى المقبول للمخاطر هو ذلك المستوى الذي يمكن التوصل إليه بشكل منطقي. وهذا ما يُعرّف عادة بالعبارة "منخفض بقدر ما هو قابل للتحقيق بشكل منطقي".
- تحديد خصائص الخطر الذي يمكن أن تتعرض له الثروة الحيوانية والنباتية أو منتجاتهما بالشكل السليم . بحيث تتضمن التقييم العلمي و/ أو تفويض جهة مؤهلة لإجراء تقييم للمخاطر يتلاءم مع القضايا وذلك عندما تكون المعلومات والبيانات المتوفرة لا تكفي لإجراء تقييم علمي.
- تصنيف وتحديد أولويات القضايا بالشكل الملائم ما أمكن ذلك.

**الخطوة الثانية تتطلب أن يقوم جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بالآتي:**

- تحديد وانتقاء الخيار أو الخيارات الملائمة لإدارة المخاطر.
- تحليل وتقييم الخيارات المتاحة لتحديد الخيار أو الخيارات (سواءً بشكل منفرد أو مشترك) التي سوف تحقق المستوى المناسب من الحماية علما أنّ التدابير الوقائية قد تشكل جزءاً من الخيار أو الخيارات التي يتمّ انتقاؤها.
- الأخذ بعين الاعتبار العوامل الأخرى المرتبطة بالعملية مثل نيل قبول المستهلكين والشركاء الآخرين. والعواقب ذات الصلة باتفاقات التجارة العالمية الملزمة. والاتساق مع السياسة الحكومية. والكلفة المترتبة على تطبيق المتطلبات التشريعية والآثار الاقتصادية الأخرى. واتباع آليات عملية ذات كفاءة للرصد والتحقق والتنفيذ.

**الخطوة الثالثة تتطلب أن يقوم جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بالآتي:**

- وضع أفضل المعايير المحققة للضبط أو الخيار الذي تم انتقاؤه لإدارة المخاطر قيد التطبيق العملي والتنفيذ من قبل الشركاء.
- تحديد توقعات واضحة نتيجة لتطبيق المعايير المحددة من قبل المنشأة.
- إدراك مسئول المنشأة لمسؤولياته في عملية التنفيذ والتحقق من التطبيق.
- تحديد مؤشرات وأهداف للأداء لتقييم فعالية المعايير أو التدابير المتخذة.

**الخطوة الرابعة تتطلب أن يقوم جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بالآتي:**

- رصد الفعاليات والأنشطة المرتبطة بسلسلة الغذاء عن طريق استخدام قواعد البيانات والمعلومات المتاحة. حيث يمكن أن يتضمن ذلك برامج التفتيش الخاصة بالحيوانات والنباتات. والتجاوزات المتعلقة بالأغذية المستوردة. وقواعد البيانات الميكروبيولوجية والتي يتم تحضيرها من البيانات التي تجمع خلال عمليات التجهيز. والبيانات التي يتم جمعها من برامج مراقبة مستوى المتبقيات الضارة في الغذاء. ونتائج المسح الغذائي. وبيانات رصد الغذاء المستورد.
- استخدام البيانات التي تمّ جمعها لتقييم ومراجعة فعالية تدابير الضبط المتخذة أو أية أفعال أخرى ذات صلة يقوم بها جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية.

إنّ توفر القدرة والكفاءة العلمية يعتبر أمراً هاماً لتزويد مدراء المخاطر بمدخلات علمية عالية الجودة ومبنية على أساس المخاطر لدعم التوصّل لإتخاذ للقرارات الصائبة. وتحتاج الاستراتيجية العلمية اللازمة لدعم الإطار المتكامل لإدارة المخاطر إلى التركيز على البيانات المستقاة من القياس المقارن. وبيانات تحليل المخاطر وتقييم المخاطر لتحديد الاحتياجات الحالية والمستقبلية لمديري المخاطر في الإمارة. كما يجب أن تلبي الاستراتيجية في ذات الوقت توفر البيانات التي تمكّن جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية من اختبار وقياس دقة وفعالية التدابير التي تمّ اختيارها لاحتواء مخاطر بعينها لإضفاء المصداقية على العمليات التي يضطلع بها الجهاز و التدخلات التي يقوم بها.

وينبغي أن تكون فعاليات تقييم المخاطر منفصلة ومستقلة عن الإطار المتكامل وذلك لضمان سلامة وكفاية وموضوعية ونزاهة واستقلالية الإجراءات. تجنبا لتعارض المصالح. بغية تحقق الفصل الوظيفي اللازم بين عمليات تقييم المخاطر واجراءات إدارة المخاطر. وفي ذات الوقت يشكل التواصل المستمر وإدامة الحوار بين القائمين على الأمرين متطلبا أساسيا في هذا الشأن . وعند قيام نفس السلطة بإجراءات تقييم المخاطر والتقييم العلمي. فيتوجب أن يتم كل منهما بشكل





منفصل عن الآخر وأن يتم التوثيق في سجلات منفصلة.

بما أنّ الجزء الأكبر من الثروة الحيوانية والنباتية ومنتجاتهما الغذائية يتم استيرادها من الخارج. ولكون العديد من مصادر الخطر/ المخاطر تماثل المتعارف عليه عالمياً، سيقوم جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية على المدى المتوسط بالتركيز على إنشاء قاعدة بيانات ابتدائية (تتضمن قاعدة بيانات للغذاء المستهلك في الإمارة) وسوف يتم الاستفادة من تقييم المخاطر الذي يتم إجراؤه من قبل الهيئات العلمية الموثوق بها في دول العالم لتفادي إعادة وتكرار نفس الجهد في أبوظبي. مع اتباع آليات لتوثيق التعاون مع المؤسسات الأكاديمية لتنفيذ أي فعاليات رسمية محتملة لتقييم المخاطر.

يتعين أن تشمل المعايير المستخدمة في الاستراتيجية العلمية التي تحدد أولويات عناصر البرنامج العلمي الآتي:

- تحديد البيانات الأساسية الخاصة بالسكان والغذاء والزراعة. بالإضافة إلى تحديد قواعد البيانات الخاصة بتركيب المواد الغذائية واستهلاك الغذاء في الإمارة.
- الجوانب المتصلة بخصوصية إمارة أبوظبي في قطاعات الزراعة والعلوم.
- الجوانب الاقتصادية.
- الجوانب البيئية.

إنّ انتقاء الخيارات الأفضل لإدارة المخاطر سوف يتضمن في المقام الأول تقييم منهجي للتأثير المحتمل لمعايير متطلبات السلامة المختلفة في منع أو الحد من أو إزالة المخاطر المتعلقة بالصحة. وسيتم أخذ العوامل الأخرى غير المتعلقة بالصحة بعين الاعتبار إذا كانت ملائمة وذات صلة بالقضايا (مثل: فعالية التكلفة لأحد المتطلبات). مع الإقرار بأنّ الوصول إلى الهدف الصفري (انعدام الخطر) أمر نادرقد يتعذر تحقيقه.

إنّ تطبيق إطار متكامل لإدارة المخاطر يعزز إمكانية اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة تحديات المخاطر الصحية ويشجع كذلك على الابتكار وتوفر المرونة الضرورية في تطبيق المتطلبات التشريعية. فضلا عن امكانية المقارنة الموضوعية بين التكلفة المترتبة علي تطبيق القرار والفوائد المنشودة. ومن ناحية أخرى يجب أن تغطي المدخلات التشريعية كافة مراحل السلسلة الغذائية. وأن تتيح إمكانية تطبيق المتطلبات والتدابير في أكثر المواضع التي تحقق خفضا واحتواءً للخطر المستهدف.

إنّ التدابير المبنية على مستوى الخطورة (مثل أنظمة إدارة سلامة الغذاء. البرامج التشريعية المحلية. الأدلة الإرشادية لمتداولي الغذاء ) قد تشمل متطلبات تشريعية أو غير تشريعية (في الأحيان التي تكون فيها المتطلبات التشريعية غير ملائمة يعد التعليم وتعميم الأدلة الإرشادية أكثر الخيارات الفعالة المجدية). ويمكن أن تتضمن التدابير كذلك المواصفات أو الوسائل والأدوات. والأنشطة ذات الصلة التي يمكن أن تتخذها الحكومة.

إنّ التواصل بين المشاركين ذوي الادوار الرئيسة المؤثرة في قضايا سلامة الحيوانات والنباتات ومنتجاتها الغذائية (مثل مقيّمي المخاطر. ومدراء المخاطر) وبين الجهات المتأثرة (مثل المستهلكين. بعض المجموعات بالقطاعات المعنية) هو عنصر جوهري في كافة مراحل العملية. كما أنّ لوسائل الإعلام دور أساسي ومؤثر في تغطية وتعزيز عمليات التواصل والإبلاغ عن هذه المخاطر.

## 4.3 السياسة العامة الثالثة – النموذج التشريعي لإمارة أبوظبي

### التوجه

يدرك جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية أهمية إيجاد نموذج تشريعي فعّال يعكس الوظائف الأساسية للجهاز كجهة تشريعية تسّن المتطلبات. وكجهة رقابية تقوم بعمليات التحقق/ التفتيش لتقييم المطابقة والامتثال للمتطلبات التشريعية. ومن خلال النموذج المطروح يتم توصيف الوظائف الرئيسية ذات العلاقة بتحقيق المتطلبات التشريعية بقطاعي الزراعة والغذاء. إلى جانب الدور المتعلق بالمستهلكين.

سيقدم هذا النموذج نطاق واسع من التدابير التشريعية وغير التشريعية القابلة للتطبيق حسب ما تقتضيه الحاجة على امتداد السلسلة الغذائية . كما سيقدّم تدابير خاصة لفئات محددة من المنشآت الغذائية ومنشآت الأعلاف. وسيحدد كذلك الدور المناط بإمارة أبوظبي في الإسهام بالالتزامات والاتفاقيات الدولية. ومشاركتها المؤثرة في صياغة المدخلات اللازمة لتطوير المتطلبات التشريعية الاتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

### الدافع

يوفر هذا النموذج التشريعي قدرا كبيرا من الوضوح والشفافية حول أدوار ومهام كل من الشركاء الرئيسيين في قطاعي الزراعة والغذاء (الجهة التشريعية التي تسّن المتطلبات وتقوم بعمليات التحقق/ التفتيش. ومسئولي المنشآت الغذائية / الأعلاف. والمستهلكين).و يوضح كذلك العلاقات البينية بين الشركاء.

### الوصف

سيقدّم جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية برنامجاً تشريعياً يمتاز بالكفاءة والتكلفة الفعالة يُلقي تبعات المسؤولية الكاملة في تحقيق المتطلبات التشريعية وضمان سلامة الغذاء على عاتق مسؤولي المنشآت على امتداد السلسلة الغذائية. وسيخضع من خلاله المسئولون في المنشآت لعمليات التفتيش أو التحقق وذلك وفقاً للقطاع الذي تنتمي إليه هذه المنشآت. حيث تتم عمليات التدقيق أو التحقق على المنشآت التي تطبق أنظمة لإدارة سلامة الغذاء. بينما ستخضع المنشآت التي لا تملك تلك الأنظمة فقط للتفتيش وفقاً للمتطلبات التشريعية العامة. علماً أنّ كلاً من التحقق والتفتيش ينطويان على عمليات تقييم للمطابقة وفقاً للمتطلبات التشريعية. وسوف تُنفذ عمليات التدقيق والتفتيش من قبل "ضباط سلامة الغذاء" بجهاز أبوظبي للرقابة الغذائية.

يدرك جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية الحاجة إلى ضرورة الانتقال التدريجي من الوضع الرقابي الحالي القائم على "التفتيش" على المتطلبات الإلزامية إلى الوضع الجديد القائم على "التحقق / التدقيق" على أنظمة إدارة السلامة الغذائية في المنشآت. وسيتطلب الأمر استيعاب شروط ومستلزمات ذلك الانتقال سواء من قبل جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية أو المنشآت على امتداد السلسلة الغذائية، علماً بأن الانتقال المنشود والتمهيد الجيد له سيتم تبعاً لمنهج مرحل ومتدرج وفقاً لاكتمال الشروط الضرورية ،ودرجة نضج وتطور وقدرة القطاع على الوفاء بها.

سيقوم جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بتطبيق نهج تشريعي بسيط وعملي وقائم على تحليل المخاطر ومتكامل ومتوافق عبر السلسلة الغذائية. كما سيكون هذا النهج مستوعباً وداعماً لاحتياجات المنشآت بما يتناسب مع مستوى نضجها. وسيتم تطبيق الضوابط بمنهج يتسم بالتناسق والمساواة العادلة بين المنشآت الزراعية والغذائية لضمان التوصل لمعالجات ناجحة للأوضاع المتباينة والعوامل ذات الصلة بواقع وطبيعة منشآت الإنتاج الحيواني والزراعي، ومنشآت التصنيع والتجهيز الغذائي مثل (درجة التعقيد، وحجم العمليات، ودرجة وتصنيف الخطر، الخ). فضلا عن اتصاف هذا المنهج بإمكانية تقديم الدعم والمساندة والحلول المبتكرة في قضايا الصحة، وتطوير المبادرات ذات الجدوى الاقتصادية .

### مخطط (14) النموذج التشريعي

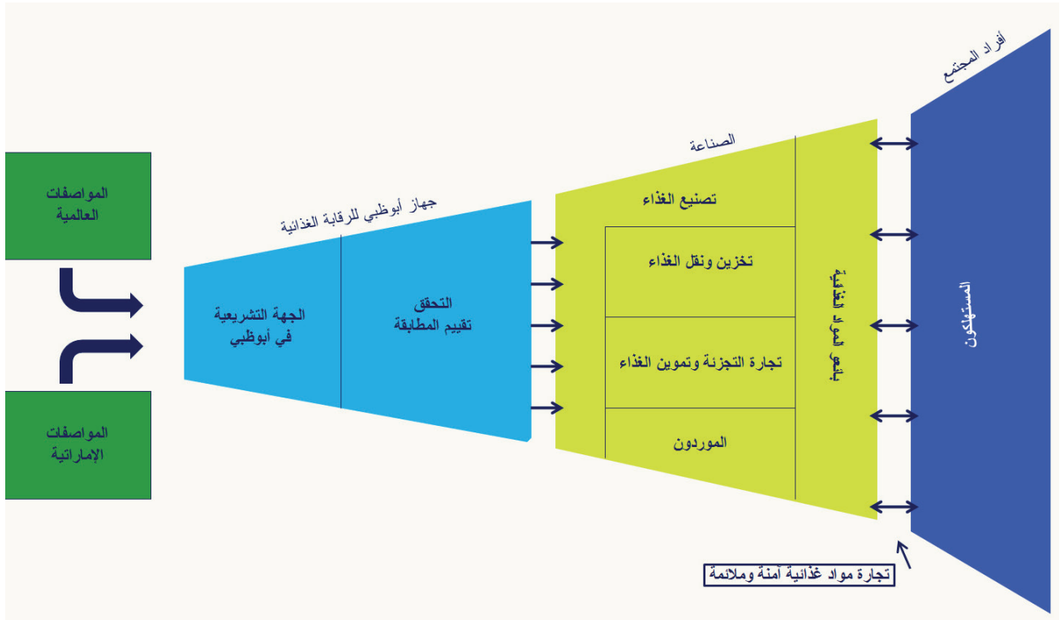


من المهم جداً تطبيق كافة جوانب النموذج التشريعي بشكل متسق وعادل. فالاتساق يضمن قيام المسئولين في المنشآت على امتداد السلسلة الغذائية بإدارة أعمالهم ضمن بيئة تشريعية واضحة المعالم بحيث لا يترتب على تطبيق البرنامج أوضاع تتسم بالتعقيد أو الغموض والارتياب لدى القطاع المعني وألا تضفي ميزات تنافسية لصالح بعض الأعمال والتسبب في ذات الوقت في مصاعب ومردود سلبي على البعض الآخر ضمن ذات القطاع. ولأجل أن يعمل البرنامج التشريعي بالكفاءة الواجبة يتعين معالجة الالتباس الذي قد ينشأ من تداخل أدوار ومهام كل من المشرع والمدقق والمفتش بتفادي الازدواجية والتكرار. إنّ فعالية التكاليف اللازمة لتطبيق أي متطلب تشريعي سيكون جوهرياً بهدف: تبسيط العمليات، وتقليل الأعمال الورقية، وتخفيض تكلفة تقييم المطابقة. وبشكل مشابه فإنّ سلاسة التداخل بين طرفي العملية، وتوفر الكفاءات والقدرات الملائمة لدى الجهة التشريعية سيضمن تحقيق كلاً من الأثر المستهدف والتغيير المطلوب إحداثة بالتشريع وفي ذات الوقت خفض كلفة تطبيقه.[14].

يتسم النموذج التشريعي بالبنية المطلوبة لنهج يعتمد على تحليل المخاطر عبر سلسلة الغذاء ابتداءً من الإنتاج وانتهاء بالبيع بالتجزئة والتموين الغذائي. ويتطلب النموذج التشريعي من جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية وضع متطلبات للسلامة والملاءمة والأخذ بعين الإعتبار الدور الذي تلعبه الهيئات المختصة على المستوى الاتحادي، والاتجاه نحو تبني مواصفات المنظمات الدولية Codex Alimentarius وOIE وIPPC حيثما كان ذلك ممكنا.

من الواجب على جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية عدم التشدد والتحلي بالمرونة في سن المتطلبات الإلزامية والتي يجب أن تنأى بكل الاعتبارات عن الشكليات والاستفاضة في التوصيف بأكثر من القدر اللازم، وأن تركّز على معايير الإلتزام بالممارسات الجيدة المنشود تحقيقها. وعلى الرغم من التعقيد الذي قد ينشأ عند ربط تلك المتطلبات مع "المستوى المناسب من الحماية" أو "المستوى المقبول من المخاطر" التي تحدده و تقبل به الحكومة (أي الجهة التشريعية) إلا أن ذلك سيكون

14 المرجع: (FAO, Rome, January 2008)





مجدياً كخطوات وسيطة في بيئة قائمة على تحليل المخاطر. وسوف يتجنب جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية الإفراط أو التوسع في اصدار التشريعات المتعلقة بالممارسات الجيدة . والاعتماد على مستوى تطور ونضج القطاع وجاهزيته حتى يتسنى للمنشأة بمرور الوقت اكتساب المرونة اللازمة والقدرة على التكيّف مع متطلبات التحول إلى الممارسات الجيدة . و التي سيقع على عاتق مسئول المنشأة الغذائية مهمة تطبيقها.

سيكون من المتوقع مستقبلا أنّ يتحمل كافة المسئولين في المنشآت الغذائية المسؤولية الكاملة في تقديم منتجات غذائية تلبي المتطلبات التشريعية على امتداد السلسلة الغذائية، استناداً على نظام إداري للسلامة الغذائية مبني على تحليل المخاطر. عدا بعض القطاعات أو المجموعات التي قد تستثنى من تطبيق هذا النظام، إذ يمكن استثناء بعض المنشآت من الحاجة إلى اتباع نظام لإدارة سلامة الغذاء إذا توفر ذلك في مرحلة لاحقة ضمن مراحل الإنتاج. أو إذا كانت المخاطر الصحية الناجّة عن المنشأة ضئيلة إلى درجة تسمح بتطبيق تدابير غير تشريعية. وكمثال على ذلك استثناء مربي الماشية في قطاع الثروة الحيوانية إذا فرضت بالمسالخ متطلبات ملزمة محددة يتوجب على مسئول المنشأة أو المزرعة الموردة للمواشي القيام بتطبيقها حتي يضمن قبول المسلخ لحيواناته المرسلة للذبح. وتشمل تلك المتطلبات على سبيل المثال (الجوانب المرتبطة بالرعاية الصحية والرفق بالحيوان أو تركيب وسلامة الأعلاف المستخدمة في تغذيتها، وتطبيق الالتزام بفترات الحجر أو السحب الدوائي اللازمة للتخلص من متبقيات الأدوية البيطرية بجسم الحيوان).

ستقوم الجهة التشريعية بتنفيذ إلزامية تطبيق المتطلبات في حالة فشل مسئول المنشأة غير المبرر في تحقيقها، كما سيتم اتخاذ الإجراء المناسب ضد مسئول المنشأة الذي يتعمد تجاهل تطبيق القانون بشكل صريح يعرض المستهلكين للخطر. وسوف يقوم ضباط سلامة الغذاء بإدارة عمليات التحقيق لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لمهمة إنفاذ القانون.

سوف تستمر على المدى القصير عمليات التفتيش القائمة حاليا (تقييم المطابقة تجاه المتطلبات الإلزامية) بالعديد من المنشآت والقطاعات. لذاّ سيتم تعزيز نموذج التفتيش بنهج مبني على درجة الخطورة التي تتعلق بالمواد الغذائية المنتجة والمباعة، وطريقة التجهيز، ومجموعات المستهلكين المعرضّة للخطر، وأداء المسئولين في المنشآت الغذائية في تحقيق كافة المتطلبات مما يعزز قدرة ضباط سلامة الغذاء في بالجهاز على التركيز على الأعمال غير المطابقة للمتطلبات التي تشكل الخطورةً الأكثر. سيقوم جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بإجراء عمليات التحقق للتأكد من التزام المسئولين في المنشآت على امتداد مراحل السلسلة الغذائية بتطبيق أنظمة الإدارة في مؤسساتهم وبالتالي تحقيق المطابقة مع المتطلبات التي تم اقرارها في البرنامج التشريعي. وقد يكون تكرار عملية التحقق في حدها الأدنى (مرة كل سنة أو مرتين في السنة). ويتحدد بشكل عملي حسب أداء والتزام كل مؤسسة على حدى.

وسيسمح ذلك للمؤسسات الملتزمة بالمتطلبات المضي قدماً في نشاطها التجاري. ويوفر للجهاز مجالاً أوسع للتركيز على عمليات التحقق في المنشآت التي تمثل خطر أكبر على الصحة وعلى المسئولين الأقل التزاما.

وستتبع برامج مراقبة رئيسية على المستوى المحلي لرصد الامتثال والمطابقة للمتطلبات بعمليات كافة أنواع المنشآت (الزراعية و الغذائية)، بغرض التعرف على اتجاهات عدم الامتثال التي يمكن أن تهدد تكامل البرنامج أو استمرار ضمان سلامة وملاءمة الغذاء للمستهلكين. حيث يعتبر التطبيق الصارم للمتطلبات من قبل المسئولين في المنشآت والتي تمثل الأهداف المبنية على المخاطر للسيطرة على مسببات الأمراض من الأمور الهامة على وجه الخصوص لتحقيق غايات البرنامج التشريعي. أمّا بيانات المطابقة التي سيتم جمعها من خلال عمليات التفتيش، والتحقق، وعمليات التدقيق على الأنظمة، ومن خلال حالات الشكاوي سيطبق عليها "تحليل الاتجّاه" الذي سيوفر المعلومات اللازمة والتي تشكّل اساسا قويا ودليلا هاديا تستند إليه إجراءات الضبط واتخاذ القرارات الملائمة لإدارة المخاطر التي تحقق السلامة والملاءمة. ويمثل تحليل الاتجّاه آلية مجدية لتحديد الآتي:

- قضايا المطابقة التي تستدعي اهتماماً وتركيزاً إضافياً.
- الفرص المواتية لتعزيز المتطلبات الحالية أو وضع متطلبات جديدة.
- التغير والتحول في المخاطر وفقاً للتباين في ممارسات إنتاج الغذاء واختلاف أنماط استهلاك الغذاء. (يمكن توضيح ذلك من خلال اتجّاه بيانات المجموعة ذاتها).

### استرداد التكاليف كجزء من النموذج التشريعي

يدرك جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية أنّ العديد من البلدان تسترجع التكلفة المادية لتطبيق البرامج التشريعية أو تكاليف عناصر محددة من البرامج. يعود استرداد التكاليف إلى الحكومة المحلية ولا يشكل ذلك عنصراً ضرورياً لفعالية النظام التشريعي. تعتمد المفاهيم في برامج بعض البلدان الأخرى على استرداد التكلفة بغية توظيفها كحافز مادي لحث المنشآت علي الالتزام الجاد بتطبيق البرامج التشريعية حيث تزداد كلفة عمليات التفتيش والتحقق على المنشأة وفقاً لمدى الحاجة لتكرارها بناءً على مستوى أداء المسئول والتزامه بتحقيق المتطلبات. وسوف يعمد جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية لانتهاج بدائل و طرق أخرى لتشجيع وتحفيز المنشآت لتعزيز المطابقة للمتطلبات.

## 4.4 السياسة العامة الرابعة – الممارسات التشغيلية الجيدة ومبادئ نظام الهاسب

### التوجه

يدرك جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية أهمية «الممارسات التشغيلية الجيدة» والمتضمنةً لمبادئ نظام تحليل المخاطر ونقاط التحكم الحرجة (الهاسب HACCP) والتي تشمل أفضل الممارسات بكافة مراحل السلسلة الغذائية سواءً كانت زراعية، أو بيطرية، أو تصنيعية أو صحية. بالإضافة إلى تطبيق مبادئ الهاسب أينما كان ذلك ضرورياً. ويُوصف مفهوم الممارسات التشغيلية الجيدة بأنّه القاعدة الأساسية لبناء نظام التحكم بالمخاطر الغذائية. لذا يجب الأخذ بعين الاعتبار العوامل التي قد تقيد إمكانية تعميم التطبيق على الفئات المختلفة للمنشآت بقطاع الغذاء.

**الدافع**

لقد جمعت المفاهيم الكلاسيكية التي يطلق عليها "اللبنات الأساسية للمتطلبات الأولية أو متطلبات ما قبل الهاسب " و"مبادئ الهاسب" و"خطوات الهاسب" معاً لتشكل حزمة موحدة بمفهوم جديد يدعى "الممارسات التشغيلية الجيدة" GOP حتى تتضح كافة "الممارسات الجيدة" للمسئولين بالمنشآت الغذائية ويتسنى لهم الاستيعاب المتكامل لمدلول الممارسات الجيدة" دون تعارض مخل وذلك تفادياً للتعقيد الذي ينجم عادة عن المفاهيم العلمية النظرية المحضة. وقد لا تحتاج العديد من المنشآت الصغيرة إلى تطبيق الهاسب بالمعنى المتعارف عليه وإنّما لتطبيق نظام قائم على مبادئ الهاسب. وفي هذا الصدد تعتبر الجهة التشريعية أفضل من يضع ويطّور أدوات مبنية على مفهوم نقاط الضبط الحرجة ليتم تقديمها إلى المسئولين بتلك المنشآت على امتداد مراحل السلسلة الغذائية على شكل نماذج أو أدلة ممارسة أو أدلة إرشادية سهلة التطبيق.

**الوصف**

لقد تمّ تطوير نظام الهاسب HACCP كاستجابةً أملتها الحاجة الماسة لتطبيق نهج يعتمد على الأسس العلمية لضبط المخاطر في الغذاء، وتحديدا في القطاعات الانتاجية الكبرى التي يتم فيها إعداد وتصنيع المواد الغذائية على نطاق واسع. وقد امتلكت هذه القطاعات مسبقاً بنيات متطورة أو ما يسمى "اللبنات الأساسية" التي يمكن أن تَبني عليها الأنظمة المطلوبة لإدارة السلامة الغذائية . ولم يواكب ذلك تطبيق موازي يناسب المنشآت الصغيرة بقطاع التموين الغذائي نتيجة الإمعان في تضخيم المتطلبات عند التطبيق. وبإمكان المنشآت الصغيرة التوافق مع النهج الذي يجعلها مسئولة عن الإنتاج الآمن والملائم للأغذية والمنتجات ذات المنشأ الحيواني والنباتي. ويتعين على الجهة التشريعية في هذا الصدد تزويدها بالأدلة الإرشادية اللازمة والأساليب العملية السهلة المبسطة التي تحتاجها للتمكّن من"تحقيق" المتطلبات الواجبة . وتجسّد الممارسات التشغيلية الجيدة الحل الأمثل والنموذج الذي يلبي تلك الضرورة.

ومن المسلم به أنّ تطبيق نظام الهاسب يحتاج للإستناد على قاعدة من "الممارسات الجيدة"، تأخذ بعين الاعتبار مفاهيم الممارسات الزراعية الجيدة (GAP)، الممارسات البيطرية الجيدة (GVP)، الممارسات التصنيعية الجيدة (GMP)، الممارسات الصحية الجيدة (GHP)، لذلك تشكل الممارسات التشغيلية الجيدة والتي تتضمن كافة المفاهيم السابق ذكرها بالإضافة إلى مبادىء الهاسب مجتمعة نظاماً لإدارة سلامة الغذاء يتميز بأنّه عملي وقابل للتشغيل وقائم على تحليل المخاطر. ولقد تمّ تعريف هذا النظام تحت اسم "الممارسات التشغيلية الجيدة"، وعندما يفرض المشرع الالتزام بتطبيق مبادئ الهاسب يتم تحديد "نقاط التحكم الحرجة"، ومن ثم يحدد المشّرع تدابير مبنية على درجة الخطورة تتمثل في تدخّل أو خطوة ضبط في العملية .

**مخطط (15) الممارسات التشغيلية الجيدة**

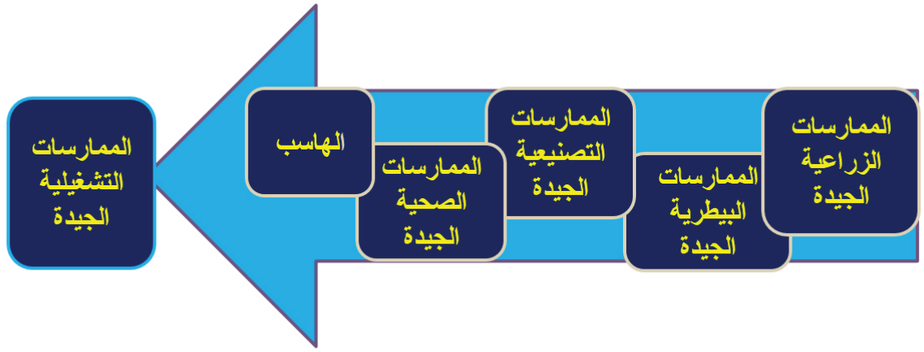


من الضروري بمكان أن يتضمن البرنامج التشريعي الذي يتم تطويره بشكل جيد نطاقاً واسعاً من الأدوات استنادا على حجم وطبيعة أعمال القطاعات المستهدفة. وسوف يتراوح ذلك بدءا بالمنشآت الكبيرة التي تقوم بتصميم وتطوير نظام للإدارة مبني على مبادئ وتطبيقات نظام الهاسب بشكل كامل مع القيام باعتماد خطوات تطبيق النظام وتوثيقه، مرورا بالمنشآت الصغرى التي تعمل وفقاً لصيغ جرى تطويرها بمشاركة وإشراف الجهة التشريعية. ووصولاً إلى المنشآت التي يتم تزويدها بالأدلة الإرشادية لسلامة الغذاء التي تمثّل في هذه الأحوال الوسيلة الوحيدة للتدخل التشريعي ضمن هذا الوضع.

## 4.5 السياسة العامة الخامسة: المصداقية والكفاءة الأدائية

**التوجه**

يسعى جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية جاهداً لتحقيق المصداقية لتعزيز الثقة في برنامج أبوظبي التشريعي الذي يغطي كامل السلسلة الغذائية، إذ يهدف





الجهاز من خلال بناء المصداقية اثبات تمتعه كجهة تشريعية بمستوى عالمي و"سلطة مختصة" تتخذ من المهنية والنزاهة أركاناً وقيما رئيسةً ينبنى عليها الهيكل التنظيمي والثقافة المؤسسية الخاصة بها.

**الدافع**

إنّ الكفاءة الأدائية سواء المتوفرة ضمن جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية أو المتاحة له بطرق أخرى تعتبر إحدي الخصائص الأساسية التي تمكنه من العمل كهيئة تشريعية ذات مستوى عالمي وتعتبر في ذات الوقت ضرورة أساسية لتأكيد مصداقية الجهاز "كسلطة مختصة" ذات سمعة مرموقة دولياً.

**الوصف**

يتوجب على جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية الشروع في بناء الثقة بتفعيل برنامجه التشريعي الشامل الذي يغطي كافة مراحل السلسلة الغذائية بالإمارة، مما يلقي على عاتقه مسئولية إثبات كفاءته كهيئة تشريعية و"سلطة مختصة" على مستوى عالمي وذلك عبر توثيق الأنشطة والممارسات. ولذا فإنّ جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية يهدف باستمرار لتطوير كفاءة موظفيه ليتحقق لهم الالمام التام بمهامهم في القطاعات التي يعملون بها. فضلا عن التمتع بالخبرة الملائمة في ممارساتهم والاستيعاب الكامل لبرنامج الجهاز التشريعي الذي يغطي كامل السلسلة الغذائية. وسوف يتم ذلك من خلال التدريب الذي سيقدم الدليل على الكفاءة، كما أنّ عمليات جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية ستكون مبنية على نظام محكم التوثيق فضلا عن برامج تدقيق داخلي فعّالة، حيث تمثل المهنية والنزاهة أهم سمات القيم المؤسسية للجهاز.

إنّ متطلبات الكفاءة الأدائية لجهاز أبوظبي للرقابة الغذائية تتأثر بالضرورة بطبيعة الجهة المعنية التي يناط بها تنفيذ المهام، سواء كانت تلك الجهة إحدى إدارات الجهاز أو القطاع الخاص. ويدرك جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية الضرورة القصوى المتمثلة في إيجاد وإدارة إطار عام متماسك لسياسة الزراعة والغذاء يضمن استجابة البرنامج للتشريعات الدولية (المتعددة الأطراف أو الثنائية) وتطورات حركة التجارة. وسوف يعتمد اكتساب جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بشكل أساسي للثقة المطلوبة كهيئة مختصة، على امتلاكه للقدرات الإدارية والفنية سواء بالاعتماد على كادره الوظيفي أو من خلال التنسيق والأبحاث المشتركة مع المؤسسات الأكاديمية وفق ترتيبات رسمية أو غير رسمية (قد لا تقتصر بالضرورة على إمارة أبوظبي).

إنّ قدرة جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية على التواصل الفعّال مع شركائه أو مع المستهلكين والجمهور عامة (من خلال وسائل الإعلام أو غيرها من وسائل التواصل) تُعد المتطلب الأبرز لبناء مصداقية الجهاز. وسوف يتضح ذلك جلياً في حالات الاستجابة للحوادث الكبيرة أو عند إدارة الأزمات. وسيقوم جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بتطوير تحالفات إستراتيجية فعّالة كجزء من إجراءات بناء واستدامة الثقة، وإقامة شبكات تواصل وصلات خارج حدود أبوظبي، حيث سيعتمد الجهاز في ذلك على بناء علاقات ثنائية قوية، بغية السعي الجاد لتجسيد نموذج ريادي عالمي في مجال الرقابة والسيطرة على السلسلة الغذائية وإتباع أحدث معطيات التكنولوجيا . إضافة إلى المساهمة في بناء أنظمة المعلومات الاتحادية والعالمية ذات الصلة.

إنّ قياس الأداء المستمر عند تطبيق البرنامج التشريعي للزراعة والغذاء يعتبر عنصراً في غاية الأهمية لإثبات متانة البرنامج واتصافه بالشموليه وكفاءة الأداء، إذ يعتمد الأداء التشريعي بشكل كبير على الحفاظ على القدرة الفنية الموثوقة وتعزيزالخبرات في إدارة المخاطر. فضلا عن تقديم خدمات تمتاز بالاحترافية والكفاءة العالية، حيث تمثل النزاهة لبنة أساسية في بنية الكفاءة الأدائية للمؤسسة.

## 4.6 السياسة العامة السادسة – الشفافية من خلال التواصل والتشاور مع الشركاء

التوجه

يدرك جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية أنّ الشفافية بوصفها إحدي السمات الأساسية للإطار التشريعي للحكومة لا تتحقق إلا بالالتزام بنهج فعّال للتشاور والتواصل مع الشركاء، حيث تكتسب الشفافية على وجه الخصوص أهمية كبرى في آليات صنع القرارات تضمن تفهّم واستيعاب الشركاء لأسس التدخل الحكومي والقرارات التي من الممكن أن تؤثر عليهم.

الدافع

تعد الشفافية أحد السمات الرئيسية للإطار التشريعي لحكومة الامارة[15] وتمارس من خلال تبني منهجية للتواصل والمشاورة مع الشركاء، وتكتسب أهميتها من خلال اتاحة فرص المساهمة في صنع القرارات للشركاء عبر كافة مراحل السلسلة الغذائية وتوفر للجهة التشريعية في ذات الوقت وسيلة فعالة لشرح أسس القرارات التي يتمّ اتخاذها، لذا تلعب الشفافية دورا مؤثرا في تشجيع وحفز التعاون بين كافة الأطراف المتأثرة بهذه القرارات.

بيد أن الشفافية والتي لا تتحقق إلا من خلال التواصل والتشاور الواسع مع الشركاء تنطوي على تعزيز مشاركة الجمهور المستهدف باتباع نهج يتمثل في منظومة متصلة الحلقات من الإجراءات والأنشطة تتضمن مراحل متسلسلة التعاقب، تبدأ بتبادل المعلومات الأساسية، وتنتقل إلى التشاور والحوار، وصولاً إلى المشاركة الفعلية في صناعة القرار والاسهام الحقيقي في وضع التشريعات. وسيواصل جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية التزامه الحالي بالاستمرار وبانتظام في تطبيق آليات التشاور والحوار مع معظم شركائه وفقاً لذلك النهج. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلي أن السياسة العامة المتعلقة بالإطار المتكامل لإدارة المخاطر تضمنت معالجة تختص بعملية التواصل المتعلقة بالإبلاغ عن المخاطر على وجه التحديد، بوصفها احدى المكونات الرئيسية لتلك السياسة.

15 وفقا لمتطلبات الأطر التشريعية الوطنية لسلامة وجودة الغذاء والواردة بوثيقة - منظمة الفاو . روما. يناير 2008

**الوصف**

يوضح المخطط رقم (16) أدناه وصفا لعمليات التشاور والتواصل التي تتم مع الشركاء الرئيسيين وإسهامها في تعميق الشفافية التي يتمتع بها البرنامج التشريعي للزراعة ويبيّن أيضا طريقة تقديم جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية للبرنامج عبر السلسلة الغذائية.

**مخطط (16) سياسة التواصل والتشاور**

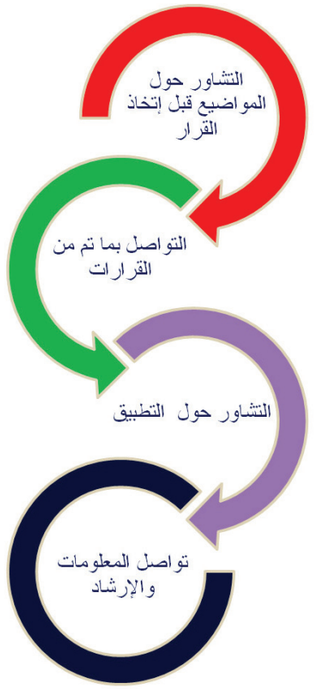


## 4.6.1 مشاورة الشركاء

من الضروري بمكان استقطاب الشركاء للمساهمة بأقصى قدر ممكن في الفعاليات التي تتمخض عنها المخرجات الآتية:

- تحديد الأولويات ضمن البرنامج التشريعي للزراعة والغذاء في أبوظبي.
- القرارات المتخذة عند خطوات محددة في إطار إدارة المخاطر والمتعلقة "بمستوى حماية المستهلك" أو "المستوى المقبول من المخاطر" التي يتم اعتبارها من قبل الشركاء أو المستهلكون أو الحكومة.
- المتطلبات أو "معايير الأداء" المبنية على مخرجات البرنامج التشريعي أو أي أهداف أخرى تتعلق بشكل كبير بتحليل المخاطر التي يحددها جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية.
- تصميم الإشتراطات أو المتطلبات العامة أو الخاصة لمجموعات أو قطاعات محددة ضمن السلسلة الغذائية، ومعايير تقييم أنظمة الإدارة المبنية على تحليل المخاطر.
- تطبيق البرنامج التشريعي.

يعد التشاور مع الشركاء المعنيين في كافة مراحل العمليات / الخطوات التشريعية ضمن إطار إدارة المخاطر المتكامل أمر ضروريا، من أجل اتاحة الفرصة للشركاء لإبداء الرأي وتقديم مدخلاتهم التي تسهم في تطوير العملية التشريعية حتى ينشأ لديهم احساس تلقائي بأهمية الالتزام بتحقيق المتطلبات، أو بتعبير آخر منحهم الشعور بالثقة في البرنامج التشريعي للجهاز.

ويهدف جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية من عملية مشاورة الشركاء إلى توطيد روابط التواصل وإدامة الحوار المتعلق بصنع القرارات، وبناء المصداقية وحيازة القبول ، لايمانه بمسؤوليته تجاه تبني الشركاء للقرارات التشريعية التي تندرج ضمن نطاق مسئولية الجهاز، وسوف تعقد جلسات التشاور والحوار باستمرار من أجل تحقيق تلك الغايات المرجوة، ومن الوارد أحياناً أن تخصص جلسات تقتصر حصرا على مناقشة مواضيع محددة و لدواعي بعينها.





## 4.6.2 التواصل مع المستهلكين والشركاء وإعلامهم

يدرك جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية أنّ التواصل الفعّال مع المستهلكين والشركاء يعد أمرا أساسيا للوصول إلى أهداف وغايات الجهاز. ولدعم التفاعل المثمر مع المستهلكين والشركاء من خلال عملية التواصل سيحرص جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية أن تتصف أفكارة ومواقفه، والمعلومات التي يقدمها بالآتي:

- أن تكون مبنية على أسس علمية سليمة وعلى تحليل المخاطر، كلما كان ذلك ممكناً وملائماً.
- متوازنة بأن تكون الأفعال أو التدخلات المتخذة ملائمة للتعامل مع الخطر المستهدف.
- عادلة ومنصفة ويتم الإعلان الصريح عنها بشفافية دون تردد أو انحياز لأي قطاع أو مجموعة.
- تعكس احتراماً عميقاً للرأي الآخر .
- تتسم بالإدراك المستوعب للقضايا والمخاطر.

سيتطلب ذلك أن تتجسد في كادر الجهاز الكفاءة الأدائية الإدارية والفنية بما يعكس تميزه بالقدرات العالية والأهلية و مستوي رفيع من المهنية والنزاهة والالتزام برسالة الجهاز في حماية المستهلكين، فضلا عن التمتع بذهنية منفتحة قائمة على مساندة الشركاء، والاقتدار على مشاركة المستهلكين الاهتمامات والقيم، وسيكون التواصل الفعّال من خلال التشاور وتطوير آليات المراجعة وتأسيس الحوار مع الشركاء.

و لا يمكن في هذا الصدد اغفال الدور الهام لوسائل الإعلام في تعميق وتقوية التواصل، مما يستوجب تعزيز وتوثيق العلاقة مع الإعلام، كما يجب أن يكون لدى جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية فهم عميق للحقائق المتعلقة بكيفية الإبلاغ عن المخاطر، ويجب أن يكون كلاً من الموقع الالكتروني للجهاز والمواد الأخرى المنشورة بسيطة وصريحة ومحددة الأهداف وفقاً للضرورات القائمة. ويتجسّد التواصل أيضاً في إيصال الرسائل الإرشادية للجمهور بشأن الخطوات التي يمكنهم القيام بها لاحتواء المخاطر، فالعديد من الأمراض المرتبطة بالغذاء يمكن أن تكون ناجّة عن الممارسات الخاطئة للمستهلكين في منازلهم، وبالتالي فإنّ تقديم المعلومات الضرورية للمستهلكين حول سلامة الغذاء يعتبر أمراً في غاية الأهمية ، ويمثل ذلك أحد المهام الرئيسية لجهاز أبوظبي للرقابة الغذائية.

وستتاح المواد التعليمية والتوعوية ويتم توفيرها للمستهلكين باستخدام أساليب متعددة تشمل المواد الاعلانية المقروؤة والمسموعة، أو من خلال الإعلانات التلفزيونية وحملات التفاعل المباشر.وسيستمر جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية في اختيار الأدوات وانتقاء الوسائل المناسبة لواقع الإمارة مثل (الصحف والمطبوعات وتصريحات القادة والمسئولين والرموز الاجتماعية والدينية ذات التأثير الكبير في بث الوعي والقدرة على استنهاض اليقظة المجتمعية لإحداث التغير المنشود في سلوك المستهلك.

## 4.7 السياسة العامة السابعة –التوافق مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية الخاصة بالصحة والصحة النباتية SPS والعوائق الفنية للتجارة TBT

**التوجه**

يدرك جهاز أبو ظبي للرقابة الغذائية اهمية قيام الإمارة بواجب الاسهام في وفاء دولة الإمارات العربية المتحدة كعضو في منظمة التجارة العالمية WTO بالتزاماتها تجاه الاتفاقيات المتعلقة بالصحة والصحة النباتية SPS، والعوائق الفنية للتجارة TBT وتجاه الهيئات العالمية المرجعية ذات الصلة كهيئة الدستور الغذائي Codex Alimentarius، والمنظمة العالمية للصحة الحيوانية OIE، والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات IPPC، بالإضافة لمشاركة الجهاز بشكل فعّال في تعزيز وتعضيد الدور الاتحادي في هذا الصدد. وعلى نحو مؤكد ستنعكس العلاقات البناءة التي تؤسسها دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة إمارة أبو ظبي والجهاز ايجابا في دعم وتعزيز البرنامج التشريعي على المستوى المحلي حيث تلعب الترتيبات والاتفاقيات الثنائية بين الحكومات دورا مؤثرا وعلى وجه الخصوص في اقامة وامتلاك برامج سلسة وفعّالة للاستيراد.

**الدافع**

إنّ دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب تمتعها بعضوية منظمة التجارة العالمية وبوصفها إحدى الدول الموقعة على اتفاقيات (الصحة والصحة النباتية SPS، والعوائق الفنية للتجارة TBT)، وكذلك عضويتها بكل من هيئة الدستور الغذائي Codex Alimentarius والمنظمة العالمية للصحة الحيوانيةOIE والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات IPPC تدرك بدقة وبإطلاع تام كافة الالتزامات والمزايا المرتبطة بأنشطة التجارة والتعامل المنصف ضمن بيئة التجارة العالمية والمترتبة على تمتعها بعضوية تلك المنظمات وتوقيعها للاتفاقيات ذات الصلة.

**الوصف**

وفيما يلي توضيح للتعهدات والالتزامات واستجابة إمارة أبوظبي فيما يتعلق بالاتفاقيات الموقعة مع منظمة التجارة العالمية WTO بخصوص الصحة والصحة النباتية SPS واتفاقية العوائق الفنية للتجارة TBT.

## 4.7.1 اتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية (SPS)

تتضمن اتفاقية الصحة والصحة النباتية SPS عدداً من البنود والمبادئ والتي تستند إليها أعمال الهيئات التي تصدر المواصفات والمعايير العالمية. والتي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار أيضاً من قبل الهيئات الوطنية في الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية WTO عند تطويرها وتطبيقها للمعايير المحلية الخاصة بها. ويتعلق ذلك بالآتي :

- تحديد المستوى المناسب من الحماية الذي يتيح للدولة امكانية توصيف المخرجات التي تسعى لتحقيقها. وكما سبقت الإشارة إليه، يعتبر ذلك صعب التحقيق في مجالات محددة مثل الخطر الميكروبيولوجي على الصحة خاصة عندما تكون مصادر الخطر والمخاطر متوطنّة.
- اتباع نهج قائم على الأسس العلمية وتحليل المخاطر في تحديد الاشتراطات وسن المتطلبات ( الفقرة 2.2 من اتفاقية SPS)، وهذا النهج متضّمن في الإطار العام لإدارة المخاطر وأعمال الهيئات التي تُصدر المواصفات العالمية.
- الالتزام بالشفافية : على الرغم من ارتباط الشفافية في المقام الأول باحتياجات التجارة الثنائية بين البلدان. فقد ثبتت أهميتها (وهذا ما دعت إليه منظمة الأغذية والزراعة FAO) في ضمان النزاهة وتحقيق المساواة في الأعمال التجارية ضمن البلدان. ومزاياها الايجابية في التوصل لعلاقات متميزة بين الجهات التشريعية والشركاء بما فيهم المستهلكين.
- الاعتراف بحقيقة الأقلمة المتمثلة في الوحدة الاقليمية لدول الجوار الجغرافي . حيث للأمراض الغريبة والمستجدة حديثة الظهور القدرة على الانتشار عبر الحدود الدولية بين البلدان ويتعذّر الحد من انتشارها بواسطة الضوابط ذات الصلة بالحدود السياسية بين الدول.
- إقرار التكافؤ والقبول المتمثل في الاعتراف في اطار بيئة التجارة الدولية بامكانية توفر القدرة لدى البلدان المصدرة على تحقيق المخرجات المرغوبة (المستوى المناسب من الحماية) دون اللجوء لتكرار المتطلبات الالزامية للدول المستوردة التي قد تتصف بالإسهاب في وصف التفاصيل (الفقرة 1.4 من اتفاقية الصحة والصحة الحيوانية SPS). وتملك العديد من البلدان مستويات متوازية من الحماية وبرامج تشريعية متماثلة ولكن غير متطابقة. وفي مثل هذه الأحوال من الممكن تقييم هذه البرامج وقبول البرنامج بشكل كلي أو جزئي لعناصر منه كبرنامج مكافئ؛ ويتم هذا عادةً عندما يتم اكتساب المعرفة والخبرة من خلال التجارة مع مرور الوقت والتي تقود إلى مستويات عالية من الثقة المتبادلة بين الدول المستوردة والمصدرة مما يساهم في التوجيه الأمثل للموارد. ويعزز مصداقية ضمانات السلامة. وتسهيل العمليات التجارية.

## 4.7.2 التوافق مع المواصفات العالمية

إنّ المقاييس العالمية للصحة والصحة النباتية التي تغطي كافة مراحل السلسلة الغذائية والتي تمّ تطويرها من قبل Codex Alimentarius وOIE وIPPC تمثل المعايير العالمية والأدلة الإرشادية للسلامة والملاءمة و يتم إنجازها عادةً بالاعتماد على إجماع عالمي وفق أسس وقياسات علمية موثوقة من قبل مدراء المخاطر في البلدان الأعضاء. ويمكن تبني مثل هذه المعايير طالما انتفت الأدلة التي تثبت عدم ملائمتها لإمارة أبوظبي. كما تشكل مثل هذه المعايير مرجعية لبرنامج أبوظبي التشريعي في مجالي الزراعة والغذاء.

سيقوم جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بالمساهمة الفعّالة في التزام دولة الإمارات العربية المتحدة في تطبيق مبادئ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية WTO بخصوص الصحة والصحة النباتية SPS. ونظراً لإقرار اتفاقية الصحة والصحة الحيوانية SPS بمرجعية أعمال الهيئات العالمية المختلفة المُصدِرة للمعايير. وبكل ما يصدر عن هيئة الدستور الغذائي Codex Alimentarius والمنظمة العالمية للصحة الحيوانية OIE والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات IPPC لتوافقها وانسجامها التلقائي المتوقع مع مبادئ الاتفاقية.. تأسيسا على ذلك سيستمر جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بالمساهمة في مشاركة دولة الإمارات العربية المتحدة في نشاطات الهيئات الدولية الثلاث. والعمل مع الجهات الاتحادية والسلطات المحلية ذات الصلة في الإمارات الأخرى لتعزيز تلك المشاركة .

سيحرص الجهاز على التواصل الدائم مع المنظمات المذكورة ليتسنى التلقّي المنتظم والاطلاع الدوري على المسودات والأوراق العلمية والوثائق ذات الصلة . وعلى المشاركة في عكس مرئيات الدولة في محتواها لدعم وإسناد دور ومكانة الدولة في المساهمة في وضع المواصفات العالمية. إضافة للإسهام الفاعل حيثما اقتضت الضرورة في قيادة وتنسيق أعمال اللجان الوطنية ذات العلاقة ودعم المشاركة الفعالة في الاجتماعات الدولية بما يخدم أولويات الإمارة ودولة الامارات العربية المتحدة . سيستمر جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية أيضا بمتابعة التطورات في البيئة التشريعية الدولية لرصد التغيرات التي قد تطرأ على التشريعات والمواصفات وذلك بهدف الحفاظ على نهج إتباع "أفضل الممارسات" في إمارة أبوظبي.

سيطلع جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية أيضاً من خلال ممثلي الدولة على آخر التطورات والمستجدات المتعلقة بالعوائق الفنية للتجارة (TBT) والتي يمكنها التأثير على فعاليات وتطلعات الجهاز. ومن الأمور ذات الأهمية الخاصة بهذا الشأن مواضيع الأغذية الحلال والحاجة إلى نهج متوافق لأقصى حد ممكن عبر إمارات الدولة ودول مجلس التعاون الخليجي والدول الأخرى ذات المتطلبات المتماثلة بما يفضي لتسهيل حركة التجارة ومساعدة الموردين على الوفاء بالمتطلبات بشكل متسق.

## 4.7.3 بناء العلاقات مع الهيئات النظيرة

لقد حدّد جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية هدفاً يركز على احتواء المخاطر المرتبطة بالحيوانات والنباتات ومنتجاتها الغذائية المستوردة. وتوجيه و استخدام الموارد بما يخدم التركيز على الواردات التي يتوقع أن تشكل الخطورة الأعلى. إنّ تطبيق نهج يستند على تحليل المخاطر لن يعني فقط الفحص والتمييز بين الصورة والحالات التي يكون عليها المنتج النهائي فحسب. وإنما يمتد ليشمل كذلك أسس الأداء بدول المنشأ أو المصادر الأصلية للمنتجات انطلاقاً من مستوى فاعلية أنظمة





الضبط في البلد المتصدر ومدى مصداقية الضمانات الرسمية الذي يمكن أن تقدمها الجهات المسئولة في البلد المعني. سيشمل ذلك بناء علاقات مع الهيئات النظيرة في الدول ذات العلاقات التجارية المشتركة مع إمارة أبوظبي وبما يؤمّن اتخاذ "الترتيبات" الملائمة للتحسّب ومواجهة حالة الخطورة المفترضة المتمثلة في ضعف الانظمة الرقابية بدولة المنشأ.

إنّ تبادل الخبرات والمعرفة مع الجهات المختصة بدول المنشأ المُصدّرة للحيوانات والنباتات ومنتجاتها الغذائية للإمارة لغايات بناء الثقة في أنظمتها الرقابية سيسهم بصورة مؤثرة في إيجاد نهج متوازن للحكم على فعالية نُظم الضبط التشريعي بدول المنشأ. إذ يتيح ذلك مضاهاتها وتقييم مدى تكافؤها مع متطلبات إمارة أبو ظبي. ويمكن التوصل لذلك عن طريق التحليل الشامل للمعلومات المُتضمّنة بقواعد البيانات وقياس النزعات السائدة والتوجهات الغالبة ورصد وتقصّي تاريخ وسجلات البلدان المصدرة لتحديد الأولويات والوسائل الأكثر ملاءمةً للوفاء بذلك الغرض. إنّ لبناء وتمتين العلاقات بين جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية وبين الجهات التشريعية النظيرة فوائد جمّة تتمثل في رفد وتقوية التبادل المشترك للمعلومات ونقل المعرفة المتعلقة بتحديث وترقية العمليات والفكر التنظيمي.

وسوف تمكن تلك القضايا مجتمعة جهاز أبو ظبي للرقابة الغذائية من بلورة قدرات متميزة في استدامة أفضل الممارسات. ورصد المعلومات المتعلقة بالواردات ودقة التوقع لاستباق لتذر وإرهاصات المخاطر بناء على طبيعة المنتج / المصدر وبلد المنشأ.

## 4.8 السياسة العامة الثامنة – التوافق عبر دولة الإمارات العربية المتحدة

### التوجه

تشترك إمارة أبوظبي مع الإمارات الأخرى بصورة مؤثرة في تعزيز الإسهام الجماعي للوفاء بالتزامات دولة الإمارات العربية المتحدة تجاه اتفاقيات منظمة التجارة العالمية الخاصة بالصحة والصحة النباتية SPS والعوائق الفنية للتجارة TBT. والجهات الدولية الداعمة المعترف بها والتي تضع المعايير مثل (Codex Alimentarius وOIE وIPPC). وسيتم تعزيز البرنامج التشريعي الاتحادي بشكل كبير بفضل العلاقات التي تقيمها حكومة الإمارة وجهاز أبوظبي للرقابة الغذائية مع الإمارات الأخرى ورعاية وتفعيل الترتيبات الخاصة بذلك (حيثما كان ذلك قابلاً للتطبيق) لأهمية ذلك على وجه الخصوص في بناء برامج فعّالة ومنسجمة تتسم بسلاسة التطبيق والنأي عن التعقيد .

### الدافع

إنّ دولة الإمارات العربية المتحدة بوصفها إحدى الدول الموقعة على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية WTO الخاصة بالصحة والصحة النباتية SPS والعوائق الفنية للتجارة TBT وبوصفها عضواً في هيئة الدستور الغذائي Codex Alimentarius. تُلزم كل الحكومات المحلية بإمارات الدولة بالوفاء بالتزاماتها تجاه هذه الاتفاقيات مما يُوجب عليها ضمان توافق وتلبية المناهج المتبعة في مجالات الزراعة وسلامة وملاءمة الغذاء لتلك الالتزامات.

### الوصف

إنّ إمارة أبوظبي بوصفها إحدى مكونات الكيان الإتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة تتأثر بالعديد من مواصفات الأغذية التي يتم وضعها على المستوى الاتحادي. وبالمقابل فإن جهود أبوظبي في الأعمال المتعلقة بالهيئات المتعددة الأطراف يمكن أن تكون محدودة في الوقت الذي يتم فيه وضع متطلبات الإمارات العربية المتحدة بشكلها الواسع على المستوى الاتحادي. سوف يسعى جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية جاهداً للتأثير الايجابي على وضع نموذج المتطلبات التشريعية والاستراتيجية على المستوى الاتحادي. كما سيسعى لضمان تحقيق التوافق بين هذه المتطلبات وبين رؤية ورسالة جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية. ومن الطبيعي أن تعترض بعض الصعوبات تحقيق هذا التوافق في المتطلبات إلى حد كبير عبر الدولة. لذلك سيسعى جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بكل جهد ممكن للمساهمة بقوة وبشكل بنّاء في ايجاد وتعزيز التوافق المنشود. بالاستمرار في مساعيه الجادة لبناء علاقات قوية مع الهيئات ذات الصلة والأطراف التجارية ضمن إمارة أبوظبي. وبذات القدر في تقوية وتمتين العلائق والروابط مع الهيئات المختصة في الإمارات الأخرى.

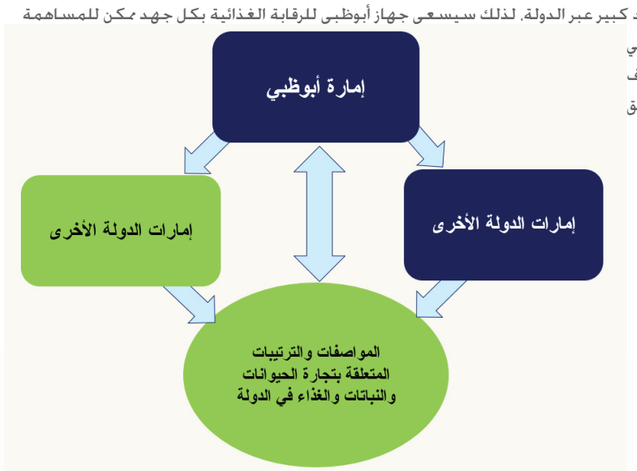


مخطط (17) التوافق عبر الإمارات العربية المتحدة

تبرز أهمية تطبيق نهج متناسق مبني على تحليل المخاطر فيما يتصل بسياسة الواردات، وخصوصاً فيما يتعلق بتوليفة ثنائية (المنتج / بلد المصدر) بسبب الازدياد المضطرد في حجم الواردات من الحيوانات والنباتات ومنتجاتها الغذائية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، وحرية حركتها بمجرد دخولها إلى الدولة.

سيحصل جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية على الثقة اللازمة لإدارة عمليات استيراد المنتجات بشكل فعّال فقط بعد تطبيق برنامج للواردات يتأسس على إجراءات لبناء الثقة والتفاوض "للتوصل للترتيبات" مع دول المنشأ وتلقّي الضمانات الرسمية من "الهيئات النظيرة المختصة" في تلك الدول.

إنّ الانسجام في تطبيق المتطلبات بواسطة المسئولين في المنشآت عبر الإمارات العربية المتحدة يعتبر من الأمور الهامة لتحقيق هدف المساواة بين هذه المنشآت وضمان عدالة التنافس بين المؤسسات القائم على مبدأ " تكافؤ الفرص". وبعد التزام كل إمارات الدولة بالتطبيق المتوافق والمتسق لنفس المتطلبات وخصوصاً فيما يتعلق باستيراد الحيوانات والنباتات ومنتجاتها الغذائية أمرا في غاية الأهمية .

## 4.9 السياسة العامة التاسعة – إدارة الأداء

### التوجه

يؤمن جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بأنّ مستوى الأداء عبر مراحل السلسلة الغذائية يمثل المقياس العملي لمدى نجاحه في إنجاز الأهداف المنشودة، وتبعا لذلك تشمل مقاييس أداء الجهاز ما تمّ تحديده على مستوى الأداء المؤسسي للجهاز بالإضافة إلى مقاييس نوعية خاصة على مستوى القطاع المعني . لذا سيقوم جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بتحديد أهداف بعينها للسلامة الغذائية ليتسنى له تقديم أفضل المخرجات ذات الصلة بذلك.

### الدافع

يستهدف إنشاء نظام إدارة الأداء تطوير نظم ومعايير وأدوات التقييم لقياس الأداء الكلي وما تحقق من انجازات على اساس المخرجات المستهدفة والرؤية الطموحة، وسيكون جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية قادراً على تقديم المعلومات والبيانات للجهات الحكومية والقطاعات المختصة والمستهلكين التي تعكس أداء مختلف القطاعات في السلسلة الغذائية.

### الوصف

تشمل المبادئ الرئيسية لنظام إدارة الأداء الآتي:

- إنّ المعلومات المتعلقة بالأداء قد تكون عبارة عن معلومات كمية (قابلة للقياس) أو معلومات نوعية (بموجب تصنيفات وأحكام محددة) ويجب بالتالي جمعها واستخدامها بطريقة منهجية.
- إنّ مقاييس الأداء يمكن أن تكون مبنية على أساس النتائج أو على أساس المخرجات.
- إنّ أنظمة قياس الأداء ستمتاز بالكفاءة بحيث تكون بسيطة / محددة، وقابلة للقياس، وقابلة للتحقيق، وواقعية / تركز على النتائج، ومقيدة بإطار زمني.
- يجب قياس الأداء في سياق الإطار الزمني الذي تم تحديده، بما في ذلك تحقيق الأهداف المرحلية خلال تطور إنجاز النظام وحتى اكتماله.
- تتضمن إدارة الأداء عبر السلسلة الغذائية ثمانية خطوات أساسية كالآتي:
- تحديد مؤشرات للأداء والاتفاق على استخدامها في تقييم أداء البرنامج التشريعي - تحديد الأمور التي سيتم قياسها.
- تحديد التسلسل التنفيذي لخطوات نظام رصد الأداء علماً بأنه من غير المجدي أو الممكن عملياً قياس أداء كافة الجوانب في بداية تنفيذ البرنامج التشريعي.
- وضع أهداف للعناصر التي سيتم قياسها والتغييرات المرغوب إحداثها.
- تحديد ووضع طرق وأدوات للتقييم.
- تحديد (قياس) نقطة البدء / الحد المرجعي لنطاق كل من الأهداف كلما كان ذلك عملياً وملائماً.
- جمع وفحص وتحليل البيانات.
- التثبت من التقدم في تحقيق التغييرات المرغوب حدوثها - رفع تقارير الأداء المرحلي ونتائج التجارب.
- اتخاذ الإجراءات التصحيحية على ضوء النتائج (مثال:مراجعة النظام بقطاع الغذاء والقيام بإجراء التعديلات المطلوبة).

سيتم قياس الأداء ورفع التقارير ذات العلاقة عن كل من قطاعي الزراعة والغذاء ليتسنى لجهاز أبوظبي للرقابة الغذائية التأكد من أنّ تطبيق السياسات و اتخاذ التدابير والأفعال يتم وفقاً للأهداف الاستراتيجية المحددة.

عند تحديد مؤشرات الأداء في قطاع الأغذية، يتعين تقسيمها إلى تدابير / مخرجات طويلة الأمد أو متوسطة الأمد أو قصيرة الأمد. وتصنف مؤشرات الأداء وفق التالي:





- **طويلة الأمد:** تقاس هذه التدابير على المدى طويل الأجل (4 - 5 سنوات)، وتمثل الأهداف العليا الشاملة لنظام سلامة الغذاء، مثال: القياس المتعلق بالأمراض المنقولة بواسطة الأغذية.
- **متوسطة الأمد:** تقاس هذه التدابير على فترات أقصر (2 - 4 سنوات)، وتقدم مؤشر نسبي للمخرجات متوسطة أوطويلة الأمد، مثال: القياس الكمي لمستوى التحكم في المخاطر في السلسلة الغذائية.
- **قصيرة الأمد:** تكون هذه التدابير قابلة للقياس على المدى القصير وتكون عادةً (1 - 2 سنة)، وتستخدم غالباً لقياس نتائج نشاط أو تدخل محدد، كما يشار إليها أيضاً بالنتائج المباشرة ويمكن فقط أن ترتبط بشكل غير مباشر بالمخرجات متوسطة وطويلة الأمد.

## 4.10 السياسة العامة العاشرة – التتبع

### التوجه

يدرك جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بأنّ توفر طرق لتتبع المنتج يشكل جزءا هاما من تحقيق متطلبات الشفافية، بالإضافة إلى توفير المعلومات اللازمة على امتداد مراحل السلسلة الغذائية، والتتبع يمثل أمراً ضروريا خلال الاستجابة للحوادث (مثل الحالات التي تنطوي على استرداد منتج بعينه كما في حالات تفشي الأمراض الوافدة). يقوم الجهاز بتطبيق مبادئ التتبع التي حددها كل من الكودكس والمنظمة العالمية للصحة الحيوانية . ويقر بالالتزامات الدولية المتعلقة بنظام التتبع لديه بهدف حماية النباتات والحيوانات وصحة الإنسان اعتمادا على مبدأ "خطوة إلى الأمام وخطوة إلى الوراء". هذا وسيستمر جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية في جهوده الحالية المتعلقة بتطوير نظام تعريف وتسجيل الحيوانات كونه يمثل الأساس لنظام تتبع أكثر تكامل وشمولية.

### الدافع

إنّ تتبع المنتجات وعملية تعريفها وتوسيمها باستخدام بطاقة البيان (البطاقة الغذائية) يشكل أحد الأدوات الرئيسية للاستجابة لمتطلبات الشفافية، والتعامل مع الحوادث، وتلبية لضرورة توفر البيانات اللازمة على المنتجات الغذائية في نقاط البيع بالأسواق والتي توضح مصدر المنتجات والجهة المرسلة لها وذلك لأي شخص أو منشأة في السلسلة الغذائية (المعلومات عن خطوة إلى الوراء وخطوة إلى الأمام- أي توضيح الخطوة السابقة والخطوة اللاحقة- لحركة المنتج في كافة مراحل السلسلة الغذائية).

### الوصف

يخدم التتبع والتعقب إلى الوراء بشكل رئيسي المجالات الثلاثة الآتية:

#### 1. تقييم المخاطر

في السياق المتعلق بالغذاء والأعلاف، يمكن أن تتواجد مصادر الخطر في ثلاث مراحل: بلد المنشأ، مكان التوريد، أثناء التجهيز، والأهمية النسبية لكل من هذه المراحل هي التي سوف تحدد المدى الذي يتعين أن يبلغه التتبع أو التعقب إلى الخلف ويرتبط ذلك بالمنتج و الجهة التي تقع عليها مسؤولية تقديم أو امتلاك المعلومات الملائمة.

#### 2. إجراءات الاسترداد

يجب توفير الإجراءات اللازمة لتتبع أي منتجات غير آمنة أو غير مطابقة لاسترجاعها من الأسواق.

#### 3. أهلية الوصول للأسواق

إن مواجهة معوقات الوصول إلى الأسواق التي تفرضها العديد من الدول تتطلب تقديم الضمانات الرسمية من الدول المصدّرة حول هوية وسلامة المنتج. وتستوجب هذه الضمانات تطبيق أنظمة للتتبع.

من حيث المبدأ، يجب أن تتوفر المبررات المقنعة لتطبيق أنظمة التتبع كحماية حياة وصحة الإنسان والنباتات والحيوانات بحيث تنسجم مع أحكام ومبادئ اتفاقيتي منظمة التجارة العالمية WTO بخصوص الصحة والصحة النباتية SPS، العوائق الفنية للتجارة TBT. بالإضافة إلى الاتفاقيات المتعددة الأطراف الأخرى. ومن الأمور الرئيسية في اتفاقية SPS ضرورة استناد المتطلبات إلى أسس علمية ومرجعية تعتمد على المواصفات العالمية، وعدم التمييز، وعدم استخدامها كعوائق مستترة للتجارة، والاعتراف بالتكافؤ، و فيما يتعلق باتفاقية TBT، فإنّ التشريعات الوطنية يجب أن لا تتخطى ضرورة تحقيق الأهداف القانونية (الفقرة 1.2 من اتفاقية TBT).

إنّ الأحكام الرئيسية في اتفاقيات منظمة التجارة الدولية المتعلقة بالتتبع تنص على الآتي:

- توفر المبررات العلمية للتدابير المتخذة على الصعيد الوطني (الفقرة 2.2 من اتفاقية SPS).
- بناء التدابير الوطنية بالاعتماد على المواصفات العالمية ذات الصلة عند توفرها، إلا إذا كانت هذه المواصفات لا تحقق مستوى الحماية المناسب للدولة. (الفقرة 3,1 من اتفاقية SPS).

- ألاّ تميّز التدابير الوطنية تفضيليا بين الدول، وألاّ تشكل عوائق خفيّة للتجارة (الفقرة 3.2 والفقرة 4.2 من اتفاقية SPS).
- إقرار مفهوم التكافؤ (الفقرة 4،1 من اتفاقية SPS).

أمّا فيما يتعلق بالاتفاقيات المتعددة الأطراف، الخاصة بالتتبع فيؤخذ بعين الاعتبار ما ورد بالفقرة 18 من بروتوكول السلامة البيولوجية والمتعلق بالمناولة والنقل والتغليف وتعريف الكائنات المحوّرة جينياً.

وقد شددت المنظمة العالمية لصحة الحيوان OIE على ضرورة توفر أنظمة التتبع في الزراعة بهدف مساعدة المنتجين والمؤسسات الداعمة لهم على الإرتقاء بكفاءة إدارة ثرواتهم الحيوانية ، والتمكن من القيام بإدارة قطعان الماشية وإدارة البرامج الصحية، وتطبيق برامج الرعاية والإكثار ، التحسين الوراثي، الاستجابة لغايات السيطرة على تفشي الأمراض وتدابير الوقاية من خلال برامج التقصي والمسوحات الوبائية، والكشف المبكر والإبلاغ السريع عن حدوث الأمراض، والاستجابة السريعة، وضبط حركة الحيوانات، وتحديد المناطق الخالية من الامراض[16] إما على أساس جغرافي أو وفقاً لأنظمة إدارة الإنتاج المستندة على معايير الأمن الحيوي.

وبناء عليه باشر جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية فعلياً بتطبيق نظام تعريف وتسجيل الحيوانات في إمارة أبوظبي(AIRS). حيث تستخدم لتعريف المواشي من الضأن والماعز والأبقار معرّفات (وسائل تعريف) عبارة عن بطاقات أذنية مقروءة مزودة بقرص أو زر يعمل بذبذبة الراديو. بينما يقتصر الأمر في الجمال على زرع شرائح اليكترونية قابلة للحقن تعمل بذبذبة الراديو أيضا وتحقن تحت الجلد بجسم الحيوان. ويتضمن النظام تسجيل وتوثيق حركة انتقال الحيوانات والنفوق والمواليد بشكل ثابت ومستمر، وقد ساهم النظام في انجاز إحصاء حيواني بالإمارة، ويَعتزم مستقبلا توسيع نطاق النظام لإدراج أنواع أخرى من الحيوانات المنتجة للغذاء كالدواجن والأسماك.

وعادة يستخدم لأغراض تتبع المنتجات النباتية نفس النهج المتبع في تتبع المنتجات الغذائية، لقد حددت هيئة الدستور الغذائي Codex Alimentarius مجموعة من المبادئ الهادية لمساعدة السلطات المختصة في تطبيق التتبع / تتبع المنتجات كأداة تستخدم في أنظمة التفتيش وأنظمة منح الشهادات، حيث تدرك هيئة الدستور الغذائي بأنّ التتبع / تتبع المنتج أداة يمكن تطبيقها وفقا لما تقتضيه الحاجة لغرض حماية المستهلكين من مخاطر الأمراض المنتقلة بواسطة الأغذية، والغش التجاري ، وتيسير التجارة بناء على التوصيف الدقيق للمنتجات. ويتعين الاستناد على أدوات أساسية لغايات تتبع المواد الغذائية والأعلاف (حين استدعاء المنتجات) تشمل الآتي:

- تصريح المورّد بأنّ المواد الخام تحقق المواصفات المحددة.
- إدراج متطلبات توريد المواد أو مكونات المواد (بما في ذلك التدقيق) في نظام الإدارة المبني على تحليل المخاطر الخاص بالمصنّع أو المحضّر.
- تحديد أرقام الدفعات.
- سجلات الحركة للمواد أو المنتجات ضمن منشآت التجهيز أو في التعاملات فيما بين المنشآت.
- وثائق الاستحقاق أو سجلات الجرد - معلومات متعلقة بحالة المواد أو المنتجات فيما يختص بالملاءمة للغرض وأهليتها لدخول السوق الذي تعبر إليه عبر سلسلة التصنيع / التصدير.

من الواجب الاستناد لمبررات موضوعية وحجج مقنعة تتصل بحماية المستهلك عند فرض متطلبات التتبع من قبل الحكومة على الجهات المعنية، إنّ مثل هذه الأنظمة والاعتبارات والتي قد لا تتعلق بسلامة الغذاء يمكنها التسبب في تكلفة إضافية عالية سيتحملها المستهلك في النهاية.

## 4.11 السياسة الحادية عشر - تجارة المواد الغذائية والزراعية (الاستيراد والتصدير)

### التوجه

يدرك جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية الأهمية الاستثنائية لدوره في حماية صحة الإنسان والحيوان والنبات من المخاطر المرتبطة بالأغذية المستوردة والسلع الزراعية والتي تمثل المصدر الرئيسي لتلبية احتياجات الإمارة من السلع الغذائية، وكذلك ضرورة التواؤم مع كافة التشريعات الاتحادية السائدة في هذا الخصوص لضمان فعالية التدابير المتخذة وكفاءة تطبيقها بما يتوافق مع الالتزامات الدولية ذات الصلة.

### الدافع

تضمن ضوابط السيطرة على الأغذية والمواد الزراعية المستوردة توفر إمدادات آمنة وملائمة من الأغذية للإمارة، ويتعين بناء تلك الضوابط على أسس تحليل المخاطر وفعالية التكلفة لضمان الاستغلال الأمثل للموارد المخصصة لهذه العملية وتقليل التكاليف التي قد تُحمّل للمستهلك، وقد تخضع المنتجات الغذائية المصدّرة لمتطلبات تفرضها الدول المستوردة التي قد تطلب ايضا ضمانات على سلامة الغذاء من الدول المصدرة.

### الوصف

فيما يلي وصف للجوانب الرئيسية لعمليات الاستيراد والتصدير:

### الواردات

تصنّف الواردات وفق طريقتين اعتماداً على العوامل الآتية :

16 المرجع: Editorial by Bernard Vallat, OIE, 4 April 2008





- المخاطر المرتبطة بأنواع محددة من الأغذية والمنتجات الزراعية أو التي قد تنجم عنها.
- مصداقية ونزاهة نظم الإنتاج الزراعي وسلامة الأغذية في دول المنشأ والمتعلقة بإنتاج الأغذية.

قد يكون للأغذية والمنتجات الزراعية المستوردة أخطار عديدة ومتنوعة على المستهلك أو المزارع. ولذلك تبنّى جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية مؤخراً نهجاً مبنياً على تحليل المخاطر يعتمد على أساس التعامل مع المخاطر الجوهرية المرتبطة بطبيعة المنتج الغذائي وخصائصه التقنية، وسيغطي النهج عوامل أخرى أكثر تحديدا للمخاطر ليشمل (بلد المنشأ، والعلامة التجارية، والمصنّع، وسجل التتبع للمورّد).

وفي مجال التعامل الثنائي بين الدول ومن خلال التقييم والمقارنة الموضوعية بين نظم سلامة الغذاء المطبقة في كلا من الدول المصدرة والمستوردة يتم الاستناد لمفهوم (التكافؤ) بغية التوصل لإثبات سلامة ومصداقية النظام المتبع في الدولة المعينة، ولتقييم حالة الواردات تؤخذ بعين الاعتبار العوامل الثلاث الآتية:

### 1. توفر المتطلبات التشغيلية والفنية

يعتمد إجراء التقييم واتخاذ القرار في هذا الخصوص بناءً على كفاية المتطلبات المتماثلة والتي يتكرر تطبيقها في كلا الدولتين المصدّرة والمستوردة وقدرتها على الوفاء بنفس معايير السيطرة على المخاطر بمعناها الأشمل بما يوفر تأكيدا لسلامة ودقة الحكم عليها بأنّها "مكافئة". إنّ فرض تكرار نفس المتطلبات بواسطة العديد من الدول يتسبب في إعاقة انسيابية حركة التجارة، حيث يغلب على تلك المتطلبات الطابع الوصفي الشكلي وعدم الاستناد إلى تحليل المخاطر و تميل لتوصيف وسرد الجوانب الإجرائية الخاصة بخطوات طرق العمل بدلاً من التركيز على مخرجات مبنية على المخاطر (أو مصادر الخطر). عادة في بداية نشاط الاستيراد التجاري مع بلد ما تقبل شحنات المنتجات الغذائية والزراعية المستوردة على نطاق واسع مع إجراء الفحص والتحقق (باستخدام نهج مبني على تحليل المخاطر) عند منافذ الدخول إلى البلد المستورد وغالباً ما ينتج عن ذلك التراكم المضطرد للمعلومات سجلا مرجعيا لتاريخ الأداء بالدولة المصدرة قد يؤدي إلى التمسك بضرورة الزامها بتكرار بعض المتطلبات التي تفرضها الدولة المستوردة وذلك بهدف استيفاء الأداء لشروط محددة يفرضها البلد المستورد.

### 2. أداء البرنامج وفق المتطلبات

يتم تقييم ذلك عادةً من خلال الفحص عند ميناء الدخول. وهذه الوسيلة تمثل الحد الأدنى من حيث الدقة لعملية الرقابة والضبط وقد تكون غير فعّالة. يمكن أن تضم الوسائل الأخرى للضبط الزيارات الميدانية وعمليات التدقيق التي تجرى من قبل طرف ثالث من بلد آخر - سواء من قبل "السلطة المختصة" بذلك البلد أو من قبل منشآت محددة إن كانت "السلطات المختصة" بذلك البلد لا تتمتع بالمصداقية أو القدرة الكافية. وقد تكون هذه الطريقة مكلفة ما لم يتم استعادة التكلفة من المستفيدين (المستوردين).

### 3. تجارب الدول الأخرى

تفرض بعض الدول والتي تعتمد "مستوى مرتفع نسبياً للحماية" على معظم البلدان المصدرة تقديم ضمانات رسمية توضح أنّه قد تمّ تلبية اشتراطاتها. كما تجري هذه الدول عادة عمليات التفتيش / أو الفحص والمراجعة على الواردات من الدول المصدرة إليها وتتعامل بشفافية مع نتائج هذه العمليات. وبالإمكان إذا اقتضت الضرورة في إمارة أبو ظبي أو دولة الإمارات العربية المتحدة عدم التقيّد بتلك الضمانات والتدابير الوقائية ذات السقف المرتفع . والعدول عنها عند القيام باقرار الأنماط والنماذج الوصفية بغرض تصنيف البلدان المُصّدرة للمواد الغذائية والزراعية للإمارة.

إنّ الهدف الجوهري لتصنيف الخطر على أسس ثنائية تجمع بين نوع المنتج الزراعي أو الغذائي وبلد المنشأ هو ضمان لتوجيه الموارد والجهود للجوانب ذات الخطورة الأعلى. وهذا يؤدي لحصر التركيز في بعض المواد الغذائية وبعض الدول و يختلف ذلك عن النظام المتبع حاليا في تصنيف المخاطر الزراعية والغذائية، ومن الممكن الطلب من الدول المصدّرة تقديم ضمانات بأنّ المنتج المصدّر إلى إمارة أبوظبي مستوف لشروط أهلية وقابلية التصدير إلى دولة أخرى تطبق نفس المستوى من الحماية.

### الضمانات والإجراءات النظامية:

إنّ الضمانات المصاحبة للواردات من الدول الأخرى يجب أن تصدر عن سلطة ذات اختصاص ويمكن أن تتضمن أحد أو جميع الضمانات التالية: ضمانات تتعلق بالحالة الصحية للحيوان والنبات والإنسان، ضمانات خاصة بالأغذية الحلال، ضمانات الأمن البيولوجي، ضمانات التتبع، ضوابط التجارة (مثل تجارة الأنواع المهددة بالانقراض).. وغيرها،وبصرف النظر عن تصنيف البلد المصدر وكفاءة أداء أنظمته المتبعة في تحقيق السلامة الغذائية سيطلب جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بموجب اختصاصه من "السلطات المختصة" النظيرة ببلد المنشأ تقديم الضمانات الرسمية (كالشهادات الصحية وشهادات صحة المنتجات النباتية) المصدّقة التي تثبت سلامة وملاءمة الغذاء (بما فيها الشهادات الخاصة بالمنتجات الحلال - أنظر السياسة الخامسة) ، وأية متطلبات إضافية أخرى تتعلق بالمنتجات الزراعية والغذائية. في بعض الأحيان وعند وجود مشكلة ما بمنفذ الدخول كحالات عدم مطابقة المنتج للشروط المحددة المفروضة من قبل الجهاز أو غياب الضمانات الضرورية لتجنب مخاطر للأمراض المنقولة بالغذاء والمرتبطة سواء بغذاء او أعلاف مستوردة من دولة محددة، سيحمّل جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية" التبعات للسلطة المختصة في تلك الدولة المسؤولية وسيطلب منها تبعا لذلك القيام بإجراء التحقيقات الملائمة وتقديم التفسيرات والإيضاحات الضرورية .إن العديد من البلدان التي لم تواجه مشاكل ذات تأثير كبير تتعلق بالتجارة على مدار عديد السنوات ، لا تمانع في الدخول في ترتيبات تجارية مشتركة على المستوى الثنائي للحكومات وقد أدى ذلك للتقليل من اجراءات التفتيش و التدقيق في برامج السيطرة والرقابة بمنافذ الدخول، وبالتالي يمكن لجهاز أبوظبي للرقابة الغذائية الدخول في ترتيبات ثنائية مماثلة مع من يختار من الشركاء التجاريين على المستوى المحلي أو على مستويات رسمية أعلى. وفقا لمعاهدات مشتركة على المستوى الثنائي (والتي توصف عادةً بالاتفاقيات)، أو قد يكون ذلك وفقا لترتيبات أقل رسمية أو على شكل مذكرات تفاهم لا تكون في الغالب على مستوى الاتفاقية، ولكنها توضح طبيعة العلاقة بين الأطراف المعنية. وذلك يساعد على نحو مؤكد في توجيه الموارد نحو الحالات ذات الخطورة العالية.

إلا أنه قد يتعذّر على جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية كجهه محلية انتهاج هذا الخيار نظرا لأختصاص جهات أخرى على المستوى الاتحادي بإدارة العلاقات والشؤون

المشتركة مع الدول الأخرى، مما يستوجب الاعتماد على معطيات وأسس التوافق المشترك بين إمارات الدولة . وتتوفر في هذا الجانب مجموعة من البدائل الممكنة التي يمكن العمل من خلالها، ابتداءً من مستوى المعاهدات الثنائية وحتى التفاهم بين منتجين محددين وبين السلطة المختصة في بلد الاستيراد.

**مخطط 18التداخلات الرئيسية فى ضمانات الاستيراد / التصدير**

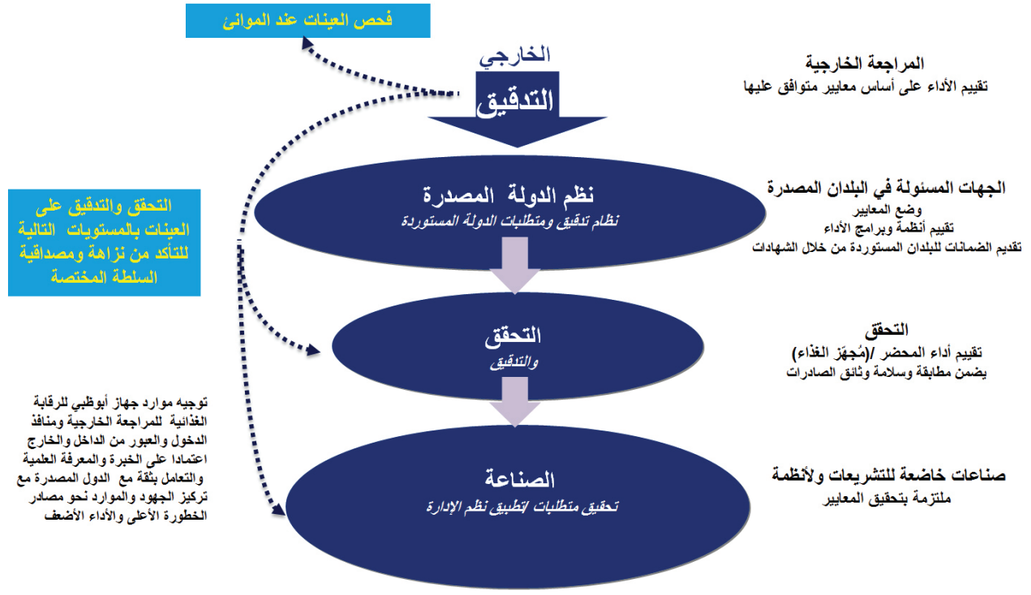


إنّ من الأمور واردة الحدوث موضوع التزوير في الوثائق المرفقة للشحنات المستوردة، ففي كثير من حالات التزوير تستخدم "شهادات رسمية" موقعة تثبت مصدر المنتجات الغذائية، وتستوفي متطلبات الدولة المستوردة، حيث يتم اللجوء لذلك بغرض تقليل عمليات التفتيش عند ميناء الدخول وتحاشيا لاحتمالات الرفض. لذا يجيز جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية استخدام نسخ إلكترونية من الشهادات المصدقة من قبل السلطة المختصة في الدولة المصدرة كما يشجع ويقبل التوثيق الإلكتروني للشهادات ضمن برامج الاستيراد.

### المتطلبات المحلية مقارنة مع المتطلبات الاتحادية

من الضروري وجود متطلبات عامة مشتركة عبر كافة الإمارات تنسجم مع أفضل الممارسات ليتم تطبيقها بشكل متناسق عند الحدود المشتركة بين إمارات الدولة مما يستوجب على جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بذل جهود كبيرة للإسهام بمدخلات ملائمة على المستوى الاتحادي لدعم وتعزيز التعاون على مستوى الإمارات.

### الصادرات

تمثّل الضمانات اثباتا من الدولة المصدّرة على المنتج المستوفي للمتطلبات، ويتطلب ذلك توفر الضوابط والأنظمة في تلك الدول حتى تتوفر الثقة والمصداقية في الضمانات المقدمة، وتعتمد نزاهة وسلامة الأنظمة المتبعة في تلك البلدان على كفاءة السلطة المختصة في التدقيق على النظام وعلى اعتراف المؤسسات المصدّرة بمسؤولياتها والتزاماتها تجاه التصدير. في الأحوال المثالية تتطابق أنظمة التدقيق على الإنتاج للسوق المحلي مع الأنظمة المتبعة للإنتاج المعد للتصدير، وفي بعض الأحيان تفرض الدول المستوردة متطلبات إضافية على منتجات الدول المصدّرة، مما يستلزم معه إدخال تعديل على الأنظمة والضوابط من قبل المؤسسات المصدّرة والسلطة المختصة في الدولة المصدّرة تلبية لتلك المتطلبات. وتكون الضمانات أكثر فعالية وكفاءة عندما تتحمل القطاعات الغذائية المعنية مسؤولية إنتاج غذاء آمن وملائم وتملك نظام مصادق عليه ويخضع للتدقيق من قبل السلطة المختصة في الدولة المصدرة التي تتولى المراجعة الشاملة للنظام العام، وتقوم بتقديم النصح والإرشاد اللازم لكلٍ مؤسسة حسب حالتها، ووفقا لمقتضيات النظام السائد. وتقوم السلطة المختصة في الدولة المصدرة كذلك بإجراء عمليات المطابقة والإنفاذ كلما دعت الضرورة للمحافظة على مصداقية العمليات التجارية الخاصة بالتصدير.

وتبرز ضرورة توفير نظام اليكتروني لإصدار الشهادات لاستخدامها في التعامل مع الدول التي تملك هذه التكنولوجيا المتطورة لمنع ومواجهة أي تزوير محتمل للشهادات/ الضمانات التي يمنحها جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية.





في مجال إعادة التصدير من إمارة أبوظبي هناك ثلاث مجالات تتضمن الآتي :

- الأغذية المستوردة التي تستخدم وتدخل كمكونات في تصنيع منتجات غذائية أخرى لغرض التصدير.
- المنتجات العابرة للدولة والتي يكون مصدرها ووجهتها التالية دول أخرى.
- المنتجات العابرة للدولة والتي يكون مصدرها دول أخرى وتستبقى بالمنطقة الحرة بغية الخضوع لإعداد أو تجهيز إضافي قبل تصديرها لوجهتها الخارجية التالية.

يتوجب على جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية التأكيد على المصداقية الدائمة لنظام الضمانات بإمارة أبوظبي، مما يوجب على العاملين الالتزام بكافة المقاييس اللازمة لضمان تصدير غذاء آمن وملائم من إمارة أبوظبي الأمر الذي سيمكن جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية من إصدار ضمانات تثبت أهلية و مطابقة المنتج واستيفاءه لمتطلبات الدولة المستوردة.

## 5. الإطار العام للسياسة الزراعية والسياسات ذات العلاقة به

يمثل إطار السياسة الزراعية المنظومة الكلية للسياسات اللازمة للنهوض بالقطاع الزراعي وتطويره في إمارة أبوظبي بطريقة سليمة، وتشكل هذه السياسات حزمة متكاملة تساهم في دعم استدامة القطاع الزراعي مع التركيز على الإنتاج الزراعي وحمايته، فضلاً عن التكامل ما بين هذه السياسات الزراعية وسياسات السلامة الغذائية.

### 5.1 مقدمة

إن للنشاط الزراعي بإمارة أبوظبي تاريخاً قديماً ارتبط في الماضي بممارسة الزراعة بمناطق الواحات وتربية الحيوانات بغرض الحصول على الغذاء وتوفير وسائل التنقل والترفيه، وعليه فإنّ من أهم الأهداف متوسطة وطويلة المدى التي يطمح جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية في تحقيقها هي توسيع وتطوير الأنشطة الزراعية بالإمارة ، لا سيما في مجال تربية الحيوانات بحيث يحقق هذا التطوير مستقبلاً ضمان استدامة إمدادات الغذاء في الإمارة، ويتوقع أن تساهم السياسات الزراعية والتي يطّورها جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية في إنجاح توجهات حكومة أبوظبي على المدى الطويل بتفعيل مشاركة القطاع الزراعي في انجاز وتحقيق الفوائد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

كذلك فإن هذه السياسات سوف تساعد على اختيار المبادرات الملائمة وترتيب الأولويات الضرورية بما يدعم استدامة النمو في القطاع الزراعي ويشكل هذا إسهاماً ملموساً في توفير إمدادات الغذاء بالإمارة.

ومن أجل ضمان فعالية السياسات الزراعية فإنها قد اتسمت بالخصائص والسمات الضرورية الآتية:

- الرؤية المستقبلية والطموح المشروع .
- المساهمة في تحقيق الالتزامات الدولية لدولة الإمارات العربية المتحدة.
- تم تطويرها على أساس المقارنة المعيارية مع أفضل الممارسات المعترف بها دولياً.
- تهدف لتعزيز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- وضعت اللبنات الأساسية للإسهام النشط الفاعل في توفير إمدادات الغذاء للإمارة.
- تشكل حلقة وسيطة تستكمل السياق الرابط بين السياسات العامة والسياسات الخاصة بسلامة الغذاء.
- مؤهلة لاكتساب القبول و سهولة الترويج والإعلام لحفز التبنّي الناجح لها من قبل القطاع الزراعي.
- استوعبت ضرورات التعاقب المرحلي وطبيعة العوائق والفرص المتاحة في القطاع الزراعي.
- توفر بيئة نموذجية للاستثمار تضمن رفع معدلات الإنتاج الزراعي وتساهم في تحقيق الأمن الغذائي.
- تعمل على خلق وتعزيز فرص الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني عن طريق تنويع وتكثيف الاساليب الإنتاجية .
- تلائم وتناسب وضع إمارة أبوظبي كما هو الحال مع سياسات سلامة الغذاء (التي سيتم التطرق إليها في الفصل السادس التالي).
- وتتيح الابتكار والإبداع في مجالات الإنتاج الزراعي لتحقيق نتائج جديرة بنيل الاعتراف والنظر إليها كأفضل ممارسات زراعية بالمنطقة.

إنّ الهدف الأساسي لقرارات السياسة في هذا القطاع يتمثل في ضمان سلامة المواد الغذائية ذات المنشأ الزراعي والمساهمة في تعزيز الأمن الغذائي وإمدادات الغذاء، وعليه فإنّ كل الإجراءات التي تتخذ على مستوى المزرعة وخارج المزرعة يجب أن تكون متوافقة مع هذه الأهداف التي تمثل الغاية الرئيسة لنظام الإنتاج الذي يغطي كافة مراحل السلسلة الغذائية. ويمثل توفّر الأطر الضرورية لصنع القرار ودعم البرامج وسن الضوابط اللازمة أهمية كبرى لتحقيق استدامة وتعزيز قدرات القطاع الزراعي، الأمر الذي لا بد أن ينعكس في تطوير وتطبيق سياسات سليمة وموثوقة من خلال البرامج التنفيذية و القرارات الضرورية المتصلة بها.

## 5.2 إطار السياسة الزراعية

يجب الإشارة إلى أن تطبيق السياسات العامة (الفصل الرابع) في مجال الزراعة سيكون متسقا في مجالي الزراعة وسلامة الغذاء. وبذات المفهوم سيتم تطبيقها في مجال سياسات سلامة الغذاء (مثال ذلك: سيطبق إطار إدارة المخاطر في قطاع الزراعة بنفس المفهوم والكيفية التي سيتم بها تطبيقه في معالجة قضايا سلامة الغذاء) وبانسجام بحيث يكمل أحدهما الآخر. إنّ إطار سياسة الزراعة الذي تمّ وضعه يكمل هذا الجانب و يعتبر خلاصة لجميع السياسات الزراعية اللازمة لتحقيق أهداف وغايات جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية المتعلقة بمجال الزراعة. إنّ السياسات الزراعية والموضحة أدناه تشمل مجالين من مجالات السياسات الرئيسية هما مجال الإنتاج والحماية بينما نجد هناك عدد من السياسات المشتركة التي تدعم كلا المجالين. والمجالات الرئيسية لسياسات الإنتاج والوقاية تضم سلسلة من السياسات تغطي هذين المجالين:

**أولاً: سياسات الإنتاج الزراعي**

- سياسة استخدام الأراضي الزراعية.
- سياسة استخدام المياه في الزراعة.
- سياسة خيارات الإنتاج الزراعي.
- سياسة الاستدامة الاقتصادية.

**ثانياً: سياسات الوقاية الزراعية**

- سياسة إجراءات الوقاية في المزرعة
- سياسة مكافحة الآفات والأمراض
- سياسة مناطق محددة لإدارة الآفات والأمراض
- سياسة التأهب والاستجابة للحالات الطارئة
- سياسة الحفاظ على الأصناف الزراعية ذات القيمة العالية

**ثالثاً: السياسات المشتركة الداعمة للإنتاج والوقاية الزراعية وتشمل السياسات الآتية:**

- سياسة البحث والتطوير
- سياسة الدعم الاجتماعي
- سياسة المدخلات / المركبات الزراعية
- سياسة الرفق بالحيوان
- سياسة القدرات والكفاءات في المزارع
- سياسة المطابقة والمخالفات والغرامات وإنفاذ التشريعات.

كما هو الحال وتماماً مثل ما تمّ في سرد وشرح السياسات العامة، فإن كل مجال من مجالات السياسة هنا يشتمل على ما يلي:

- **"التوجه"** وهذا يمثّل وجهة نظر الجهاز الأساسية حول مفهوم السياسة المحددة.
- **"الدافع"** وهو المبرر المنطقي الذي أدى إلى انتقاء الخيار أو الخيارات المحددة حيثما كان ذلك ملائماً وأهميتها للبرنامج التشريعي.
- **"الوصف "** ويشمل التناول التفصيلي والمفهوم المتضمن والملامح الرئيسية لمجال السياسة التي تم اختيارها.





**مخطط (19) الإطار العام للسياسة الزراعية**

### 5.2.1 سياسات الإنتاج الزراعي

يرتبط مفهوم الإنتاج الزراعي بالأنشطة التي تُعنى أساسا بالإنتاج النباتي وتربية الحيوانات المنتجة للغذاء، لغايات إنتاج المواد الخام ذات المنشأ النباتي أو الحيواني التي تدخل السلسلة الغذائية. وذلك يجعل من الإنتاج قضية معقدة التركيب تتطلب امتلاك وتوفر جملة من القدرات والمعارف في عديد المجالات (مثل علم الأحياء، وتربية الحيوان، صحة ورعاية الحيوان وإنتاج المحاصيل والهندسة الزراعية، والميكانيكا، والتسويق) وكما يتضمن المفهوم تغطية لمجموعة متنوعة من العمليات المرتبطة بذلك والتي يجري القيام بها على مدار العام.

لقد تم من خلال السياستين الأولي والثانية (سياسة استخدام الأراضي الزراعية وسياسة استخدام المياه في الزراعة ) تناول المخاوف البيئية والمخاطر المحتملة المرتبطة بالنشاط الزراعي إضافة إلى الممارسات التشغيلية الجيدة الموصى بها للحد من المشاكل البيئية بشكل كاف. إلي جانب مجموعة من السياسات الأخرى ذات الصلة. ويعتمد نجاح الأنشطة والاعمال في قطاع الزراعة على خيارات الإنتاج التي يتخذها المزارع ضمن السلسلة الغذائية وعلى سبيل المثال انتهاج الخيار الملائم في مجال الإنتاج الحيواني بين (تربية الحيوان/ الدواجن لغرض اللحم أو إنتاج البيض أو الحليب أو تربية نحل العسل) وغيرها. وفي مجال الإنتاج النباتي يعتمد النجاح أيضا على الخيار الأفضل الذي يتم تبنيه من بين الخيارات الممكنة لانتاج المحاصيل المختلفة كإنتاج الخضروات أو الفواكه أو الأعلاف أو انتقاء خيارات متضمنة لعدد من تلك الأنشطة. وتمّ تناول العوامل المؤثرة على انتقاء المنتج في سياسة خيارات الإنتاج. ولا يعتمد النجاح في هذا القطاع على قدرة المزارع لتكون قابلة للإنتاج اقتصادياً وإنما على نجاحها في تحقيق الاستدامة الاقتصادية. ونظرا لارتباطها الوثيق مع الاستدامة البيئية والاجتماعية فقد وضعت سياسة خاصة تهتم بالاستدامة الاقتصادية وتحدد العوامل الضرورية والروابط المشتركة بينها.

إنّ الاهتمام باستثمار جهود البحث والتطوير في مجال الزراعة بما يلبي احتياجات الامارة المتّحة يعد لبنة أساسية في بنية التطوير اللازم لهذا القطاع. ولا يعني ذلك أن يقوم الجهاز بذلك الجهد منفرداً بل يتحتم عليه تنسيق الجهود في هذا المضمار واستقطاب القدرات المتاحة للتوسع في الإنتاج. وتتطرق لهذا الشأن السياسات المشتركة بين مجالي الإنتاج والحماية الزراعية وعلى وجه التحديد السياسة الخاصة بالبحث العلمي والتطوير.

ولفترة ليست بالقصيرة ظلت الزراعة بشكل عام تتلقى دعماً حكوميا مستمرا وعلى وجه الخصوص جوانب الإنتاج ومدخلاته. الأمر الذي يُكسب مستقبل عملية صنع القرار المتعلق بهذا الجانب في المستقبل درجة قصوى من الأهمية خاصة ما يرتبط بتحفيز الالتزام بتطبيق وإتباع الممارسات الجيدة. وتُلقي السياسة العامة الثانية (الدعم الاجتماعي) الضوء على عملية صناعة القرارات المتعلقة بالدعم الاجتماعي للمزارعين.

## 5.2.1.1 السياسة الأولى – استخدام الأراضي الزراعية

### التوجه

يتحمل جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية قدر من المسؤولية تجاه الأراضي المستخدمة لأغراض الزراعة لكي تظل على الدوام في وضعية تمكنّها من المساهمة في دعم الإنتاج وكافة النشاطات ذات الصلة. يتم ذلك من خلال التأكد من صلاحية الأرض لطبيعة النشاطات التي تُقام عليها، وذلك للحيلولة دون تسبب النشاطات الزراعية في مفاقمة مشاكل تراجع وتدهور خصوبة التربة ولتسهم تلك الأنشطة ايجابيا في تحقيق الأهداف المنشودة من ذلك الاستخدام. ويجب أن يتصف اتخاذ قرارات استخدام الأراضي بوجود اطار متسق ومتوافق مع منهجية لتقييم أثر الاستخدام، بالإضافة إلى ذلك فإنّ اتخاذ القرارات بشأن استخدام الأراضي في الزراعة يتطلب النظر في حجم وطبيعة الأنشطة اللازمة لتحقيق الاستدامة بهدف الوصول للاستخدام الأمثل لتلك الاراضي .

وفي ذات السياق يولي جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية قضية إدارة النفايات الناجّة عن الأنشطة الزراعية اهتماما لائقا نظرا لتأثيرها الكبير على سلامة استخدامات الأراضي الزراعية، وسيلتزم الجهاز في هذا الخصوص بالتنسيق المشترك والدائم مع الجهات والهيئات المحلية والاتحادية ذات العلاقة.

### الدافع

تتطلب الأنشطة الزراعية استخدام واستغلال الموارد الطبيعية التي من أهمها بطبيعة الحال الأرض الزراعية، وذلك يُحتّم وجود سياسة تخدم اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام الأراضي في المستقبل ضمن إطار يحقق الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية. لقد ساهمت زيادة النشاط الزراعي في ازدياد الطلب على الأراضي بالإمارة، وعليه فان القرارات السابقة والمتعلقة بتخصيص الأراضي تعد من العوامل الرئيسية في عملية صنع القرار في المستقبل، مما يستوجب تطبيق سياسة تضمن الاتساق والشفافية في اتخاذ القرار في موضوع استخدام الأراضي الزراعية.

### الوصف

لقد تشكل الواقع القائم لأنماط استخدام الأراضي الزراعية متأثرا بالتدخل الحكومي عبر الدعم الاجتماعي الذي امتد لفترات زمنية طويلة . لذا تقتضي الضرورة بناء القرارات المستقبلية بشأن استخدام الأراضي استناداً للتحديث المستمر لضمان صحة ودقة المعلومات والبيانات المتاحة، وإتباع سياسة عامة تستهدف تحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية. يتوجب تبعا لذلك إدارة الأراضي المستخدمة لأغراض الزراعة بطريقة تؤدي مع مرور الوقت إلى الإنتاج المستدام وذلك لتجنب الآثار البيئية السلبية والحد منها بأقصى قدر ممكن ويستوجب ذلك:

1. الاهتمام بوضع وصياغة خطط لإدارة الموارد الطبيعية وخطط عمل للمحافظة على البيئية.
2. معرفة وتحديد قدرة وكفاءة الأرض.
3. حماية التربة بإتباع آليات صحيحة لتعويض فقدان العناصر المغذية المستنزفة (من خلال عمليات استخدام وإضافة الأسمدة، والأسمدة العضوية كروث الحيوانات وغيرها).
4. الحد من تدهور التربة بتقليل الرعي الجائر على مستوى المزرعة وذلك من خلال ممارسات إنتاجية جيدة في زراعة المحاصيل وتربية الحيوانات.

يحتدم التنافس بين أغراض انتاجية متنوعة في مجال استخدامات الأراضي الزراعية، ونتيجة لذلك من المرجح أن يشكل الصراع بين أهداف الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية واقعا ملموسا يقتضي وضع وإقرار سياسة واضحة تؤطر وتضبط أهداف ذلك التنافس للمساعدة في صياغة واتخاذ قرارات المستقبل، بحيث يؤدي تنفيذها وتطبيقها الي تغييرات ايجابية في وسائل وطرق استخدام الأراضي. وتعالج هذه السياسة وعلى وجه التحديد الجوانب المبينة في المخطط (رقم 20) التالي.

### مخطط (20) الجوانب التي تغطيها سياسة استخدام الأراضي الزراعية

| | | |
|---|---|---|
| 1. أهداف إقتصادية وبيئية وإجتماعية | 2. رصد وتحليل البيانات | 3.القضايا التي تتعلق بحجم النشاط الزراعي |
| 4.تقييم تأثير إستخدام الاراضي في الزراعة وفقاً لمنهجية إطار ادارة المخاطر المتبعة في السياسات العامة | 5.إدارة النفايات | 6.التنسيق مع الشركاء بالهيئات والمؤسسات الأخرى |

### الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية





إنّ القرارات الخاصة بالاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية تتسم بالترابط والتعقيد في آن معا . إنّ الاستدامة الاقتصادية والأهداف الاجتماعية قد تكون قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأمد . ويتوجب أن تكون الأهداف البيئية قصيرة المدى حتى تتحقق من خلال تلبيتها الاستدامة على المدى الطويل. وقد تحظى الأهداف الاجتماعية بالأولوية من قبل الحكومة وبصورة أكبر من أهداف النجاح الاقتصادي.

إنّ رغبة حكومة الإمارة الجادة في تنويع الاقتصاد والاستدامة والتوزيع المتوازن للأنشطة ذات الصلة في جميع أنحاء ومناطق الإمارة[17] تستلزم وجود قطاع زراعي مستدام يسهم في تحقيق هذا الهدف بالإضافة للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للزراعة . لذلك لابد من تبنّي معالجات على أساس تقييم و دراسة كل حالة على حدة.

على سبيل المثال، سيشكل مفهوم الاستدامة الاجتماعية خصماً على الاستدامة الاقتصادية بالقطاع الزراعي إذا استمر بقاء الأراضي المخصصة للزراعة على الدوام في حوزة المالك المفتقد للإهتمام والرغبة في استغلال الأرض . إذ سيحد ذلك من التوجهات الاستثمارية لاقامة المشاريع الانتاجية الكبرى التي تعتمد بالطبع على الملكيات الواسعة للأراضي مما سيفضي لتكريس هذا الواقع والإبقاء عليه. كما أن غياب أصحاب المزارع الدائم عن الارض الزراعية وعدم اضطلاعهم بالتالي بمسئوليات العمل الزراعي والإشراف المباشر على استخدامات الأرض والمياه ليس مسّوغا يبرر اعفاءهم من تحّمل مسئولية التجاوزات وعدم الاستخدام الرشيد للأرض والمياه، أو المخالفات التي قد ترتكب بكافة الأنشطة التي تتم بالمزرعة كتربية الحيوانات أو تطبيق استخدام المبيدات، و من المتوقع مستقبلا أن تزداد المسؤوليات والالتزامات في هذا الخصوص بغية تحقيق أهداف الحكومة في كافة مناحي القطاع الزراعي.

### بيانات التحليل

من الضروري في صناعة قرارات استخدام الأراضي الاعتداد بمرجعية الجهد المنجز من قبل هيئة البيئة /أبوظبي في مايو 2010 والاستفادة من البيانات الواردة في تقرير مسح التربة لإمارة أبوظبي (مايو 2010)، حيث تتضمن هذه المعلومات بيانات عن نوع التربة، واستخدامها الحالي ومستوى الملوحة فيها، وتمثل هذه البيانات مفتاحاً أساسياً لإجراء تحليل تأثير استخدام الأرض. وقد تمثل مجموعات أخرى من البيانات التي تتضمن تفاصيل مثل تكاليف الإنتاج للأنشطة الزراعية المقترحة، والتكاليف الأخرى لبدائل وأنماط مصادر الاستثمار والإنتاج الزراعي ووصف وتقييم النشاط والتي من المحتمل أن تكون قد أجريت في مكان آخر مرجعية مفيدة لاتخاذ القرارات المستقبلية بشأن استخدام الأراضي.

### القضايا المرتبطة بحجم وعمليات النشاط الزراعي

توجد حالياً أكثر من 24000 مزرعة في إمارة أبوظبي تتراوح مساحة الواحدة بين 2-3 هكتار ,و باستثناء القليل منها فإنّ من غير المرجح أن تكون هذه المزارع ذات جدوى اقتصادية بالنظر إلى القيود وتكاليف تقديم الخدمات والمدخلات ومستوى مهارة المزارعين والعمال الزراعيين. وعليه فإنّ تقييم الأثر قد يحتاج إلى النظر في حجم ومستوى العمليات بحسب الأهداف المنشودة.

### تقييم أثر استخدام الأراضي

يمثل إجراء تقييم أثر استخدام الأراضي أمراً جوهريا بالغ الضرورة للإدارة الجيدة للأراضي والقرارات المستقبلية بشأن استخدامها . ويتم ذلك استناداً إلى حزمة من عدة عوامل ،وتطبيق لمتطلبات تؤسس على أهداف محددة بغية الوصول لتحليل شامل لتقييم الاستخدام المقترح للأرض، ويطلق على هذا الاسلوب (النهج ذو القاعدة الثلاثية) لارتكازه على التقييم المتكامل للجوانب الثلاث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مجتمعة. وتتوفر عدة أدوات مساعدة لإجراء ذلك التقييم كالخطوط التوجيهية التي تقدم الشرح والتفسير لهذا المنهج. و بشكل عام يجب أن يتم ذلك بالتدريج ووفقاً لخطوات مدروسة ومرسومة متعاقبة الترتيب .ويعتبر التقييم والمفاضلة بين عدة أهداف للانتقاء أو الاختيار فيما بينها دائماً عملية معقدة، خاصة عند عدم توفر البيانات الكمية الموثوقة بشأنها، لذلك فإن التحليل الشامل للتكاليف والفوائد ذات الطابع الاقتصادي والبيئي والاجتماعي يعد أمراً أساسيا في عملية التقييم. وينبغي الاستفادة من إطار إدارة المخاطر في عملية تقييم بيانات تأثير استخدام الأراضي وصنع القرار في هذا الجانب وفقاً للخطوات التالية :

### مخطط (21) تقييم الأثر في استخدام الأراضي

17 الرؤية الاقتصادية لإمارة ابوظبي 2030 - نوفمبر 2008 ص8

**الخطوة الأولى:**

جمع المعلومات الراهنة المتوفرة عن طبيعة النشاط المقترح والبيانات ذات الصلة بالأرض المراد تخصيصها للاستخدام. ويتضمن ذلك الآتي:

- هل يمثل النشاط المقترح استخداماً زراعياً جديداً أو استمراراً لأنشطة زراعية قائمة؟
- حصر وتحديد المتأثرين بالنشاط المقترح و الجوانب ذات الخصوصية المتصلة بهؤلاء الناس والتي يتعين أخذها بعين الاعتبار.
- هل تتوفر بيانات مالية عن النشاط المقترح أو هل يمكن إعدادها ؟
- هل سجّل النشاط المقترح نجاحاً مشهودا في الماضي في الإمارة أو في دولة الإمارات العربية المتحدة؟ إذا كان الأمر كذلك ما هي المعلومات المتوفرة؟
- ما نوع وكمية المياه وغيرها من المدخلات التي يتطلبها هذا النشاط؟
- ما هي الخصائص الجيوفيزيائية للأرض المقترح استخدامها؟
- هل الأرض حالياً تحت الاستخدام الزراعي أم سبق استخدامها في الماضي ؟
- هل كان الاستخدام السابق للأراضي الزراعية اقتصادياً ومستداماً بيئياً؟ إذا لم يكن كذلك، يجب ايضاح نقاط الضعف الواجب الاهتمام بها في هذا الجانب. وإذا كان الاستخدام اقتصادياً ومستداماً بيئياً يتعين توصيف نقاط القوة في ذلك الاستخدام ووصف ملامح النجاح الذي ترتب على ذلك.
- هل تم التقيد بالمساحة المحددة عند استخدام الارض المخصصة من قبل مجلس التخطيط العمراني؟ هل تُطابق البيانات الخاصة بهيكل التضاريس ومكونات التربة ودرجة القلوية والتركيب الجيولوجي تحت السطحي للأرض مضمون التقرير الخاص بمسح التربة في إمارة أبوظبي (مايو 2010)، وإذا كان الأمر كذلك، هل هناك أيضاً معلومات ترجّح إمكانية مساهمتها في دعم وإنجاح النشاط المقترح؟
- هل رُصدت بيانات أو سُجّل تعّرض الموقع سابقاً لظروف جوية سيئة ذات تأثير سلبي على الموارد المادية، مثل العواصف الرملية؟
- هل رُصدت بيانات عن وقوع أحداث طارئة غير متوقعة مثل رصد وجود وانتشار للملوثات من الهواء أو الماء أو الرواسب أو النفايات الزراعية أو المركبات إما عن طريق الانسكاب أو التسرب و ما معدلات ذلك؟

**توضيح الأهداف والنتائج المنشودة**

- هل صمم هذا النشاط بهدف تحقيق الاستدامة الاقتصادية وزيادة دخل المزارع والعاملين بالمزرعة؟
- هل يهدف النشاط لتحقيق مردود اجتماعي مثل الاكتفاء الذاتي في الإنتاج للمزارعين ولعمال المزارع ؟
- هل يُنّفذ النشاط بطريقة تراعي الأثر البيئي المترتب على الممارسات المتوقعة، بمعنى آخر، تقديرات لمستوى وكفاءة الاستخدام السليم للمياه والمركبات الزراعية المختلفة ؟

**الخطوة الثانية:**

- تحديد وتقييم الخيارات على أساس الفوائد المتوقعة ، وعلى إمكانية امتلاك القدرة على خفض واحتواء الآثار غير المرغوبة المحتملة التي قد تنجم عنها وتدابير الجمع بين تلك الخيارات.
- التقدير المتوازن للاحتياجات التي يتعين تخصيصها للعوامل المتصلة بالأهداف المنشودة، على سبيل المثال، إذا كانت الاستدامة الاقتصادية هي الهدف ستحظى بيانات الإنتاجية وتسويق المنتجات بالأرجحية والاهتمام الرئيسي وتطغى علي الاهتمامات الاجتماعية مثل الحفاظ على حجم حيازة الأرض وفقاً للمساحة المخصصة التي تبلغ 2 هكتار.
- رصد الخيارات الممكنة، والدراسة الدقيقة المتأنّية لكافة الخيارات المتاحة بناءاً على تقييم المدخلات في مقابل الأهداف المتوخاة.
- اقرار الخيار الأمثل، وقد لا يعني ذلك بالضرورة المضي قدماً في المقترحات الماضية فقد يكون ذلك الخيار هو صرف النظر عن الإستمرار في المشروع.

**الخطوة الثالثة:**

- تنفيذ وتطبيق الخيار الذي تم تحديده.
- تحديد الأدوات التنفيذية الضرورية لإحداث التأثير المطلوب على السلوك بغية الاستيعاب والامتثال لتلك السياسات.
- تحديد مؤشرات لغرض رصد النتائج والتقدم والأداء.

**الخطوة الرابعة:**

- الرصد والمراجعة والتعديل حسب ما تقضيه الضرورة.
- قد تكون عملية تقييم الأثر معقدة أو بسيطة بحسب الإطار الذي جُرى ضمنه، وقد ينشأ عن التوسع في الجانب الذي يتعين تغطيته بالتقييم ما يجعل الأمر أكثر تعقيداً، لذلك عادة ما تكون التقييمات على مستوى الإقليم أكثر تعقيداً من عمليات التقييم المحلية. وتتسم عملية التقييم بالديناميكية واحتمالات التغيّر المستمر مع مرور الوقت. ونظرا لاقتصار تطبيق هذه السياسة حصرا على إمارة أبوظبي، فإن تقييم الأثر في هذة الحالة سيكون أقل تعقيداً من تطبيقها على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة.

**إدارة النفايات الزراعية**

ينبغي أن تتوفر لجهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بغية التمكن من الارتقاء بالإدارة الفعالة المستمرة لقضية النفايات الزراعية جملة بيانات أساسية تعكس الأوضاع القائمة والممارسات المتبعة حاليا في هذا الجانب . بالإضافة إلى طبيعة وتكوين النفايات الناجّة عن النشاط الزراعي، والتي تشمل النواتج الجانبية لعمليات تقليم وقطع الأشجار ونفايات الانتاج الحيواني، فضلاً عن طرق سحب وتصريف النفايات السائلة وغيرها من مواقع المزارع. ويمثّل توفر وامتلاك تلك المعلومات ضرورة لا غنى عنها للتمكن من تقييم الثغرات الموجودة واقتراح وتنفيذ التحسينات التي يتعين الالتزام بها للوصول لأفضل الممارسات في هذا المجال.





وقد يشمل ذلك إدخال النظم البيولوجية المتكاملة (إعادة استخدام النفايات العضوية لصالح الأنشطة الزراعية الجارية مثل التسميد باستخدام المخلفات النباتية). وتعد التكلفة من الاعتبارات المؤثرة في انتقاء وتحديد أفضلية الخيارات المتاحة للتعامل مع النفايات إذ تساعد الكلفة المنخفضة للخيار المعين في تيسير معالجة نفايات المزارع والتي يربو عددها عن 24000 مزرعة في إمارة أبوظبي.

**التنسيق مع الإدارات والوكالات الأخرى**

يتعين أن تكون القرارات بشأن استخدام الأراضي خلاصة جهد مشترك لكافة الجهات الرسمية ذات العلاقة في الإمارة و لذا لا ينبغي أن تُتخذ بمعزل عن جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية . وتعد هيئة البيئة أبوظبي (EAD) ومجلس التخطيط العمراني (UPC) في مقدمة المؤسسات الرئيسة ذات المصلحة الأساسية في مثل هذه القرارات مما يستوجب على الهيئات الثلاث اتباع نهجا يعزز التنسيق المشترك في هذا الخصوص. ومن الضروري أن تمثل هيئة البيئة ومجلس التخطيط العمراني المصادر الأساسية للحصول على أي معلومات مرجعية موثوقة يستند الجهاز إليها في التقييمات التي يجريها. وبطبيعة الحال تستفيد دائرة التنمية الاقتصادية ووزارة المالية والصناعة كذلك من الحصول على هذه المعلومات. وسيلتزم جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بادامة التواصل والتنسيق المشترك مع المؤسسات الأخرى في مجال استخدام الأراضي الزراعية وفقاً لما تمليه الضرورة.

## 5.2.1.2 السياسة الثانية – استخدام المياه في الزراعة

**التوجه**

يدرك جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية الأهمية الاستثنائية لإخضاع القرارات المتعلقة بالقضايا الحيوية كاستخدامات المياه في مجال العمل الزراعي على مستوى القطاعين العام والخاص للتحليل العميق قبل اصدارها، لغرض الإحاطة بآثارها المحتملة على الموارد المائية . إذ لا بد أن يستهدف القرار المتخذ تحقيق الفعالية وكفاءة الاستخدام والتي تمثل أهم النتائج المنشودة. بالإضافة إلى أي نتائج أخرى ذات أهمية تترتب على ذلك القرار. لذلك يلتزم جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بالسعي الحثيث للتنسيق المشترك مع كافة المؤسسات الحكومية المحلية والاتحادية ذات الصلة بالقضايا المتعلقة بالمياه إدراكاً منه لأهمية وقيمة الشراكة البناءة الفاعلة معها والدور المؤثر الذي تلعبه بموجب اهتمامها ومسؤولياتها في هذا المجال.

**الدافع**

يعد قطاع الزراعة المستخدم الأكبر للمياه في إمارة أبوظبي. وقد كان لبعض القرارات السابقة المتعلقة بعدة جوانب تخص الزراعة وأنماط استخدام المياه أثراً واضحاً على مصادر ونوعية المياه على مدار السنوات العديدة الماضية. ولذلك فإنّ وضع سياسة لتوجيه عملية صنع القرار في هذا الخصوص يُعدّ أمرا ضروريا من أجل التوصل لقرارات تضمن كفاءة واستدامة الاستخدام في المستقبل.

**الوصف**

تسجل معدلات استخدام المياه في إمارة أبوظبي منذ العام 1960 ارتفاعا يزداد بصورة مضطردة[18] مما يجعل من المياه العذبة في إمارة أبوظبي سلعة مُكلفة ذات أهمية استراتيجية . ويُحتّم التراجع المرصود في الموارد المتجددة للمياه العذبة بالإمارة التوجه لاعتماد على مصادر بديلة . وسيشكل ذلك السمة الأساسية للموارد المائية المستخدمة في جميع أنحاء الإمارة، الأمر الذي ستترتب عليه أكلاف مالية واقتصادية وبيئية يتعين أن تنال الاهتمام الكافي . وتغطي هذه السياسة على وجه التحديد الجوانب المبيّنة في المخطط رقم (22) الآتي.

**مخطط 22 الجوانب التي تغطيها السياسة الزراعية لاستخدام المياه**

| | | |
|---|---|---|
| 1. ندرة مصادر المياه واستنزاف مخزون المياه الجوفية | 2.العوائق التي تحول دون كفاءة إستخدام المياه في الزراعة. | 3.توجيه إستخدامات المياه لأهداف محددة |
| 4. الاستناد في تقييم آثار الاستخدام للعوامل الإقتصادية والاجتماعية والبيئية للتوصل للقرارات بشأن استخدام المياه في الأنشطة الزراعية. | 5.توفير البيانات لتقييم أثر استخدامات المياه. | 6. التنسيق مع الشركاء بالهيئات والمؤسسات الأخرى |

18 هيئة البيئة: الخطة الرئيسية لإستخدام الموارد المائية بإمارة ابوظبي 2009 ص18

### مصادر المياه

اعتمدت الزراعة في إمارة أبو ظبي تاريخياً على المياه الجوفية كمصدر للري. وتسبب الضغط على احتياطي المياه الجوفية من خلال الحفر العشوائي للآبار و غياب الاستخدام الرشيد للمياه بمرور الوقت إلى ارتفاع درجات ملوحة المياه الجوفية. واستنزاف كميات كبيرة لتلك الموارد في بعض المناطق. وقد شكلت تحلية المياه بديلاً رئيسياً على الرغم من توفر بدائل أخرى مؤهلة لتوسيع الخيارات الممكنة على نحو متزايد مثل الأساليب المختلفة للمعالجة وإعادة التدوير ولكن تمّ الاهتمام بجانب التكلفة على المستخدم فقط. ويمكن من خلال معرفة وتقدير التكاليف الحقيقية لإمدادات المياه اتخاذ العديد من القرارات حول الطلب المتنامي على المياه والآليات الضرورية لتطبيقها . وقد يتضمن هذا إدخال ضوابط جديدة كإقرار حصص مائية محددة للمزارع.

### عقبات الاستخدام الكفء للمياه الزراعية

هنالك العديد من المعوقات التي تحد من الاستخدام الفعال للمياه على مستوى المزرعة منها على سبيل المثال : تدنّي الكفاءة التشغيلية للمضخات والمعدات الزراعية المستخدمة في الري. وضعف مهارات العمال الزراعيين . وبالإضافة للاستغلال الخاطئ لبرامج الدعم الاجتماعي فإنّ التمادي في زراعة المحاصيل المستنزفة للمياه والتوسع في أنشطة التربية والإنتاج الحيواني وضعف ومحدودية جهود البحث العلمي في مجالات الزراعة والموارد المائية قد أسهمت مجتمعة بنصيب وافر في غياب الاستخدام الفعّال للمياه.

### الأهداف الطموحة لاستخدام المياه

بلغ الاستهلاك السنوي من المياه في الزراعة 25,814.57 م³/هكتار[19] خلال عام 2009. وقد تضمنت إستراتيجية هيئة البيئة أبوظبي للأعوام 2008-2012 أهدافاً تتعلق بإدارة الموارد المائية حتى نهاية العام 2012. يأتي في مقدمة تلك الأهداف خفض الاستهلاك السنوي للمياه في المناطق الزراعية من 23500 م³/هكتار إلى 18000م³/هكتار . وسيستمر جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية في المضي قدُما في دعم ذلك الطموح المستقبلي بغية ترشيد ورفع كفاءة استخدام المياه في قطاع الزراعة.

### تقييم تأثير استخدام المياه

إن استدامة الزراعة والتنمية في المستقبل يتطلب تحقيق الكفاءة والتوازن في استخدام المياه في النشاط الزراعي . على الصعيد النظري تهدف المقترحات العملية بالقطاع الزراعي إلى مضاعفة المنافع الاقتصادية والاجتماعية والتصدي الفعال للحد من الآثار السلبية وانعكاساتها على البيئة[20]. ومن الضروري أن اتخاذ القرارات بشأن أشكال الدعم الاجتماعي الزراعي أو تطبيق التكنولوجيا. أو التي تتعلق باستخدام الأراضي أو اختيار نظام إنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني على أساس النتائج الإيجابية الشاملة ذات الصلة بتقييم آثار استخدام المياه.

ويمكن الاستفادة من آلية الإطار المتكامل لإدارة المخاطر في تقييم آثار استخدام المياه لرسم إطار لصنع القرارات المتعلقة بذلك بحيث يتم تغطية ما يأتي:

**مخطط 23 تقييم أثر استخدام المياه**

**الخطوة الأولى:**

- جمع المعلومات حول النشاط الحالي أو المقترح وأي بيانات ذات قيمة تتعلق بهذا الجانب يمكن الاستفادة منها.
- توضيح الأهداف والنتائج المتوقعة.

**الخطوة الثانية:**

- تحديد وتقييم الخيارات على أساس المنافع والآثار المرتبطة باستخدام المياه وإمكانية احتواء السلبيات المترتبة على ذلك ويتم ذلك من خلال المقارنات ويشمل ذلك العوامل الاجتماعية والاقتصادية.. والمعايير التي يتعين تطبيقها تشمل الآتي:
  - حجم المياه المطلوبة خلال فترة محددة.
  - جودة المياه المطلوبة.
  - إمكانية الوصول إلى مصدر المياه والبنية التحتية اللازمة للحصول على المياه.
  - طريقة تطبيق استخدام المياه والهدر الناتج عن فقدان الماء.
  - التأثير الناتج عن استخدام أو عدم استخدام مياه الصرف الصحي ومياه الجريان السطحي.

19 هيئة البيئة: الخطة الرئيسية لاستخدام الموارد المائية بإمارة ابوظبي. يناير 2009

20 هيئة البيئة : الخطة الرئيسية لاستخدام الموارد المائية بإمارة أبوظبي 2009 صفحة 74





- التكاليف الحقيقية للمعايير أعلاه.
- تحديد الخيار الأمثل وقد يكون صرف النظر وعدم المضي قدماً في تنفيذ ذلك الخيار.

**الخطوة الثالثة:**

- تنفيذ الخيار الأمثل (ذو الأفضلية).
- تحديد أدوات التنفيذ اللازمة للالتزام بالممارسات المطلوبة وإحداث التأثير السلوكي بغية استيعاب هذه السياسات وتحقيق الالتزام بها.
- تحديد مؤشرات لغرض رصد النتائج وتقدم الأداء في تنفيذ هذه السياسة.

**الخطوة الرابعة:**

### الرصد والمراجعة والتعديل حسب الضرورة.

تتيح عملية تقييم آثار استخدام المياه لجهاز أبوظبي للرقابة الغذائية وضع نموذج لمعرفة تأثير الدعم الاجتماعي وكذلك وسائل التسعير الأخرى والتي قد تشجع على زيادة كفاءة استخدام المياه وتعزيز الاستدامة الاقتصادية والبيئية. وتعد هذه عملية ديناميكية وعرضة للتغيّر والتعديل مع مرور الوقت. وقد أوردت الخطة الرئيسية لإدارة موارد المياه في أبوظبي (p EAD 79-77 (2009 موجزاً متضمنا لبعض الأمثلة على تقييم الأثر. وعند تحليل أثر استخدام المياه يتعين النظر بعين الاعتبار إلى المصاعب التي تعوق كفاءة الاستخدام وجملة الكلفة المادية للإنتاج بما في ذلك المتعلقة بالمياه . إذ لا يمكن اتخاذ القرارات الصائبة عن جدوى الاستمرار في برامج الدعم الحكومي المتعلقة بالمياه والمدى الزمني للاستمرار في تقديمها إلا من خلال التحليل الدقيق للتكاليف والمنافع الحقيقية . وقد يتطلب الأمر معالجة متدرجة من جانب الحكومة . ويتعين لإجراء تحليل تأثير المياه بناء نماذج تناسب الغرض يتم استخدامها أو تشغيلها بواسطة عناصر فنية تتمتع بالخبرة الكافية في ذلك الجانب. لذلك يتوجب على الجهاز تطوير الكفاءات وتوفير القدرات الفنية اللازمة للقيام بذلك.

### بيانات عن تقييم الآثار لاستخدام المياه

تمثل الصعوبة المحتملة في توفير البيانات أهم العقبات الرئيسية التي قد تعوق تقييم الأثر الفعال. لذا يمثل الالتزام بتوفير البيانات والمعلومات اللازمة وإجراء البحوث ذات الصلة لتعزيز المعلومات في هذا المجال أهم الأنشطة الضرورية التي يتوجب على الجهات الحكومية المختصة القيام بها. ولن يتأتى القيام بذلك على نحو فعّال إلا من خلال الاتصال والتنسيق بين الدوائر الحكومية ذات العلاقة لتجنب الازدواجية. وفي ذات الوقت تلبية الحاجة لتوفير البيانات المفيدة اللازمة وبأسلوب يتسم بالفعالية والجدوى.

### التنسيق مع الإدارات والمؤسسات الأخرى

لا يمكن اتخاذ أي من القرارات التي تخص استخدام المياه بشكل منفرد من قبل جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية. لوجود عديد من المؤسسات الأخرى ذات المصلحة الأساسية في هذه القرارات. ومن أمثلة الهيئات المحلية المعنية: هيئة البيئة - أبوظبي. ومن الجهات الاتحادية وزارة التغير المناخي والبيئة . وتمثل هذه الجهات كذلك مصادر أساسية لجهاز أبوظبي للرقابة الغذائية للحصول على المعلومات ذات الصلة بالتحليلات التي يضطلع بإجرائها. وقد يكون للقرارات المتخذة كذلك تأثيراً على الدائرة الاقتصادية ودائرة المالية. لذلك يلتزم جهاز الرقابة بالإبقاء على التواصل الدائم وعلى نهج التنسيق المشترك مع المؤسسات ذات العلاقة بمجال استخدام المياه وفقاً لما تقتضيه الضرورة.

## 5.2.1.3 السياسة الثالثة – خيارات الإنتاج الزراعي

### التوجه

سيعمل جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية على اخضاع كافة قرارات التدخل في القطاع الزراعي ذات الصلة بالإنتاج وخياراته للتحليل الدقيق للتحقق من طبيعة الهدف المنشود سواء أن كان اقتصادي أو اجتماعي أو بيئي الطابع. ولضمان حيادية أو ايجابية تأثير قرار التدخل على نظام البيئة الطبيعية والبيئة الاقتصادية. وسوف يسعى الجهاز كذلك للعمل الجاد مع المزارعين لدعم وتشجيع واستدامة عملية صنع القرارات الخاصة بخيارات الإنتاج. وسيضمن الجهاز توفر كل الأطر العملية الفاعلة اللازمة لذلك وسهولة تطبيقها من قبل كل الأطراف المعنية بقرار الخيار الإنتاجي. كما يدرك جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية أهمية الوفاء بواجبه الرئيسي عند الحاجة لاتخاذ قرارات بشأن خيارات الإنتاج سواء من قبل القطاع الخاص أو العام. في توفير البيانات الزراعية ذات الصلة للمساعدة في تسهيل عملية صنع القرار الأمثل.

### الدافع

تتطلب القرارات بشأن نوعية أو نمط النشاط الزراعي (نوع المحاصيل والحيوانات أو نظام الإنتاج) والتي من شأنها تحقيق الاستدامة النظر في مجموعة من العوامل. وتمثل الأهداف الحكومية والالتزامات الواجبة على المزارع الموجَّه الأساسي لاتخاذ أي قرار في هذا الشأن خاشيا لأن تكون القرارات الزراعية دون المستوى الأمثل المطلوب للحد من التأثير السلبي على البيئة والاقتصاد والمجتمع بسبب إغفال تلك العوامل.

### الوصف

لقد ترتب على النمو السريع لقطاع الزراعة خلال السنوات الأخيرة آثاراً سلبية على البيئة والاقتصاد. كالتوسع الهائل في إنتاج علف الرودس. وبمعزل عن التدخل

الحكومي ربما كان الإنتاج الموسمي المتزن من هذا العلف المقاوم للملوحة في المياه خياراً جاذباً للمزارع يؤدي لتحقيق الاكتفاء الذاتي. إلا أن الاستغلال غير المدروس للدعم من قبل بعض المزارعين بغية مضاعفة الفوائد المادية نجمت عنه سلبيات عديدة تمثلت في ممارسات إنتاجية وانتهاج خيارات إنتاجية وتحقيق لمكاسب لا تتصف بالاستدامة.

## العوامل المؤثرة في قرارات اختيار الإنتاج

إنّ العوامل المؤثرة في قرارات اختيار الإنتاج أو اتخاذ قرارات بشأن خيارات إنتاج المحاصيل والحيوانات تعتمد على عدة محددات تتمثل في النقاط التالية:

- أهداف الإنتاج والاستدامة (الحكومة والمزارعين).
- حجم الطلب بالسوق وتوفر قنوات التسويق للمنتجات (التقليدية والعضوية).
- تنامي وازدياد الطلب على الأراضي والمياه.
- توفر مدخلات الإنتاج الأخرى.
- حجم ومستوى عمليات الإنتاج.
- إدارة المزرعة ومهارات العاملين.
- الإجراءات اللازمة لوقاية النبات ومتطلبات حماية الصحة الحيوانية ذات الصلة.

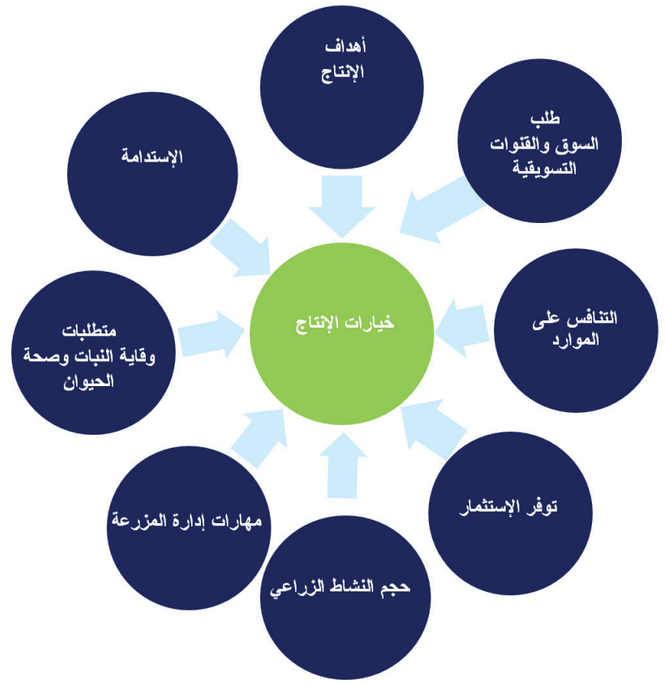


### مخطط 24: العوامل التي تؤثر في قرارات اختيار الإنتاج

#### أهداف الإنتاج والاستدامة

يتأثر اختيار نوع الإنتاج بأهداف اقتصادية وبيئية واجتماعية تتعلق بالأطراف الرئيسية المؤثرة في العملية الإنتاجية، حيث تتطلب الاستدامة حيادية تلك الأهداف أوأن تكون إيجابية على مر الزمن. والاطراف الرئيسية هي:

1. الحكومة:

لا بد للأهداف الحكومية أن تتسم بالتوازن الاقتصادي والبيئي والاجتماعي لكي تقود الوصول للاستدامة. على سبيل المثال، إذا كان الهدف هو الاستدامة





الاقتصادية في إنتاج الخضر، فإن استخدام المياه يجب أن يكون ضمن المعايير التي وضعتها هيئة البيئة في أبوظبي، ويجب أن يتم استخدام أراضي في مناطق مؤهلة للإنتاج الجيد للخضروات، ويجب أن يكون تأثير هذا النشاط على المزارعين وعمال المزارع ايجابياً وقادراً على تحقيق الأهداف المجتمعية، وبالمثل في مجال تقديم المساعدات الاجتماعية و التي ترمي إلى تحقيق أهداف الحكومة في القطاع الزراعي، يجب توخى تطبيق الخيار الإنتاجي الأمثل، ولتحقيق هذه الغاية يتعين تقييم ودراسة أثر المساعدات على كافة العوامل المتصلة بالإنتاج قبل التوصل لقرار مثالي بشأن الخيار الإنتاجي، ذلك لأجل تغليب جانب الفوائد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على جانب الكلفة المادية.

١. **مالك المزرعة:** يتعين الأخذ بعين الاعتبار طبيعة رغبة وتوجهات مالك المزرعة عما إذا كان يريد تحقيق عائد اقتصادي مجزٍ، أو يقتصر فقط على توفير المواد الغذائية للأسرة دون وجود رغبة حقيقية للقيام بالنشاط الزراعي.

٢. **عامل المزرعة:** إما أن يكون مكتفياً بإنتاج محدود للاعتماد على الذات، أو مستهدفاً لعائد مجزي ووضعية اقتصادية مربحة، أو أنه قد يضطر إلي ترك عمله عند الفشل في تحقيق مبتغاه.

وعلى المدى البعيد يمكن أن يتسبب استمرار الأنشطة الزراعية ذات المردود الاقتصادي والتأثير السلبي على الموارد في أضرار بالغة لإمارة أبوظبي إذا غابت السيطرة للحد منها . وينبغي في مثل هذه الحالات القيام بالرصد والتدريب، وفرض وإنفاذ عقوبات مالية أو إجرائية تتصف بالجدية والحزم، تؤدي في نهاية المطاف للحد من مثل هذه الأنشطة وتقليل تأثيرها السالب على الاقتصاد، وقد يشمل التدريب تبني أساليب إنتاج جديدة، أما العقوبات فقد تتضمن وقف الدعم الاجتماعي والخدمات مثل المياه والكهرباء ونحو ذلك من الغرامات والاجراءات الرادعة كالنشر العلني لحالات المخالفة وعدم الالتزام.

إن اتخاذ قرار بشأن خيار الإنتاج سيعتمد بصورة كبيرة على مستوى مشاركة والتزام الحكومة بدعم أهداف المزارعين، وإذا كان الهدف هو تحقيق الاعتماد على الذات يتعين النظر لذلك بعين الاعتبار دون الاعتداد بالجدوى الاقتصادية، أما إذا كان النجاح الاقتصادي هو الهدف، فلا بد من أن تكون الجدوى الاقتصادية إيجابية بالقدر اللازم لتحقيق مستوى مقبول من الدخل المادي للمزارع. ولا يسقط الغياب الدائم وعدم الإشراف المنتظم على المزارع المسؤولية عن أصحاب الأراضي أو يعفيهم من مغبة الفشل في اتخاذ القرارات الصائبة لتصحيح الأنشطة والممارسات الزراعية الخاطئة بمزارعهم، إذ تكمن خطورة تلك الممارسات في الأضرار المترتبة عليها والتي تشمل اضعاف القدرات الإنتاجية للأنظمة المطبقة فضلا عن الآثار السلبية على استدامة الموارد الطبيعية.

#### متطلبات السوق وقنوات التسويق

إنّ الخيار الأمثل للإنتاج ينبغي أن يلبي رغبة المشترين ويأخذ بالحسبان حجم الطلب على السلعة المنتجة، وهذا قد يعني في بعض الأحيان اختيار بعض المنتجين على سبيل المثال للزراعة العضوية (لتلبية طلب المستهلكين على المنتجات العضوية) مقابل لجوء الآخرين للعمل بالطرق التقليدية الأخرى للإنتاج الزراعي. قد يكون إنتاج بعض المحاصيل المعدلة وراثياً (GM crops) خياراً مناسباً لبعض المزارعين، ويعترف جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بأهمية مواءمة هذا الاختيار مع توجهات الحكومة الاتحادية بشأن المحاصيل المعدلة وراثياً، وعليه فإن أي قرار بهذا الخصوص يجب أن يخضع لتقييم السلامة (سلامة الآثار البيئية والغذائية) من قبل جهات علمية مرموقة سواء وطنية أو على مستوى دولي، ويتعين على جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية أيضاً في هذا الصدد دراسة فوائد وجدوى تكاليف زراعة هذه المحاصيل المعدلة وراثياً.

إنّ التأثير على توجهات المستهلك الشرائية، لا سيما فيما يتعلق بالإقبال على شراء منتجات إمارة أبوظبي وتفضيلها على المنتجات المستوردة، يتطلب الاهتمام بنوعية المنتج والتسعير، وتعزيز وعي المستهلك والقيام بالترويج اللازم لدعم "المنتج المحلي"، ويمثل توفير قنوات تسويق ذات كفاءة وفعالية للمنتجات المحلية أحد الملامح الرئيسية لتشجيع النمو في القطاع الزراعي، ومثل هذه القنوات تحتاج إلى الالتزام بمتطلبات السلامة الغذائية وعلى وجه الخصوص المرتبطة بجوانب نقل المنتجات والمحافظة على سلامة الغذاء على امتداد مراحل السلسلة الغذائية.

#### تنافس الطلب على الأراضي والمياه

في حالة المحاصيل التي تتطلب كميات كبيرة من مياه الري في الحقول المكشوفة قد تكون الخيارات الأنسب القابلة للتطبيق هي تلك التي تتم ضمن بيئة مغلقة، مع توفير الاستثمارات المطلوبة واللازمة لاستكمال البُنى التحتية اللازمة، وفي كلتا الحالتين لا بد من توفر قدر كاف من المهارات الإدارية والفنية بالمزارع. وتساهم سبل استخدام المياه للزراعة وتقييم استخدام الأراضي، كما هو موضح في السياستين الأولى والثانية، في عملية صنع القرار فيما يتعلق بشأن هذه الموارد المحدودة، وبالمثل، فإن قرارات الإنتاج الحيواني بحاجة لتأخذ في الاعتبار الأحوال البيئية غير المواتية ذات الأثر على الحيوان كدرجات الحرارة والرطوبة.

#### توافر المدخلات الأخرى

- **التكنولوجيا ( التقنية)** - إنّ توفر التكنولوجيا الأساسية للمزارعين المرتبطة باستخدام الأدوات والمعدات الزراعية ومعدات الري والمركبات الزراعية سوف يدعم زيادة القدرة الإنتاجية وتوسيع نطاق خيارات الإنتاج، ويعتمد مدى التوسع في الخيارات الإنتاجية على حجم ومستوى العمليات وطبيعة تركيب وتكوين المنتجات، إذ تساعد تطبيقات التقنية الحديثة في مجال الزراعة المائية غير المعتمدة على التربة وكذلك في الأنظمة الآلية المستخدمة في ضخ وتدوير المياه في منشآت تربية الأحياء المائية والتوسع في خيارات الإنتاج.
- **الجانب المالي** - يؤثر الاستثمار في الزراعة سواءً كان من مصادر عامة أو خاصة على قرارات اختيار الإنتاج، ففي حالة الاستثمارات الصغيرة يكون هذا التأثيرفي مجال التكنولوجيا الأساسية وفي مجال التدريب وتوسيع الخيارات، أما في حالة الاستثمارات الكبرى فإن اختيار الإنتاج يعتمد على اكتمال البنية التحتية أو على الخبرة التقنية (مثل الاستثمار في وحدات إنتاج وتربية الأحياء المائية، والإنتاج الحيواني المكثف أو في جلب معدات وأجهزة التحكم في البيئة الداخلية للمرفق الإنتاجي)، كما أن تسهيل الاستثمار يعتبر من الأدوار الرئيسية للحكومة.
- **أنواع النباتات والحيوانات** - إنّ التركيز على المتوفر من أصناف النباتات المناسبة لبيئة أبوظبي من ناحية (نوعية التربة، ومحدودية موارد المياه واتصافها بالملوحة)، أو على نظم التحكم في الظروف الجوية لبيئة المرفق الانتاجي أو غيرها من مكونات المزرعة الإنتاجية، سوف يوسع خيارات الإنتاج ويؤدي للزيادة في الطاقة الإنتاجية مع مرور الوقت، وبالمثل فإن الاهتمام بتربية الأنواع المحلية من الحيوانات التي تتحمل الظروف البيئية السائدة (مثل

الجمال أو الماعز)، أو التي تمّ تهجينها خصيصاً لتلائم البيئة (مثل الأغنام العواسي) أو تلك المستوردة لمرافق معينة (مثل أنواع الأحياء المائية لاغراض الاستزراع) تؤثر أيضاً في خيار الإنتاج والقدرة الإنتاجية.

- **المركبات الزراعية** - يؤثر استخدام المركبات الزراعية مثل الأعلاف أو مبيدات الآفات على خيارات الإنتاج وأيضاً على منهجية الإنتاج مثل توافر المبيدات العضوية لعمليات الإنتاج في الزراعة العضوية وتوفر العقاقير البيطرية لإدارة الإنتاج الحيواني المكثف. وتتأثر القدرة الإنتاجية بتوفر المركبات الزراعية مثل الأعلاف التكميلية لإنتاج الحليب والمواد المستخدمة في تسريع إنضاج الفواكه مما يؤثر بالتالي على العائد المادي لهذه المنتجات. وبالتالي تتوفر امكانية القياس و المقارنة بين خيار معين للإنتاج وغيره من خيارات الإنتاج الاخرى المتنافسة على أساس الدخل الفعلي المتحقق .
- **البنية التحتية** - البنيات التحتية مثل الكهرباء والمرافق والطرقات تؤثر على خيار الإنتاج، إذ يعد توفير الكهرباء أمرا حيويا لازما لنمط الإنتاج الحيواني المكثف (مثل تربية الماشية - منتجات الألبان والدواجن وتربية الأحياء المائية)، وأيضاً في حالات بعينها بالنسبة لبعض وحدات الإنتاج النباتي (مثل الإنتاج في غرف ووحدات التحكم بالظروف الجوية لبيئة المرفق الإنتاجي). وبالمثل، فإن وجود مرافق كوحدات التخزين ومجمعات وحدات الإنتاج المغلقة تؤثر على اختيارات الإنتاج وكذلك يؤثر وجود الطرق المعبدة في تسهيل نقل الإنتاج لمواقع التحضير والتعبئة أو إلى السوق.

### حجم العمل

يبلغ عدد المزارع في إمارة أبوظبي أكثر من 24000 مزرعة من الحجم المتوسط بمساحة 2 هكتار للمزرعة الواحدة، ويمكن تحسين وتعزيز الجدوى الاقتصادية لتلك المزارع عبر حث وتشجيع المزارعين على العمل التعاوني من خلال مجموعة من الوسائل الملائمة، حيث يساعد العمل التعاوني على تعزيز العائد من الاستثمار.

### إدارة المزرعة ومهارات العاملين

إنّ نظم الإنتاج أو الممارسات الزراعية المنشودة لا يمكن أن تتحقق دون الارتقاء بمهارات العاملين أو تغيير العناصر الرئيسة المشاركة في النظام الإنتاجي. وتتضمن تلك المهارات القدرات الإدارية لأصحاب المزارع والمهارات الإنتاجية / التقنية للمشرفين و عمال المزرعة.

### وقاية النباتات ومتطلبات الصحة الحيوانية ذات الصلة

عند اختيار نوع الإنتاج، يجب أن يؤخذ في الحسبان المتطلبات الخاصة بوقاية النبات أو ضوابط ومتطلبات الصحة الحيوانية، والتي قد تستلزم تكاليف مادية اضافية لمعالجة أوجه القصور المحتملة في جوانب القدرات الإنتاجية وكفاءة توظيف الوقت والمال لتحقيق فوائد تنعكس على الاستدامة والقدرة الإنتاجية.

## اتخاذ قرار الخيار الإنتاجي

إنّ المعنيين باتخاذ قرارات تحديد خيارات الإنتاج، وتقييم العوامل المذكورة أعلاه، بحاجة للإطلاع على البيانات وامتلاك المعلومات والأدوات اللازمة لوضع إطار متسق يؤهلهم للاختيار السليم، وسوف يقوم جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بتوفير الدعم اللازم لصانعي القرار خلال هذه العملية.

ويمكن ان يقتصر قرار خيار الإنتاج على مستوى نوعي واحد مثل إنتاج الحيوان أو النبات أو تربية الأحياء المائية، أو الزراعة العضوية أو التقليدية. ويمكن أيضاً أن يتم اختيار إنتاج يشمل درجات متفاوتة من أصناف متعددة تندرج ضمن أنواع أو مجموعات نوعية معلومة - على سبيل المثال الماعز والأغنام مقابل الإبل، الأسماك الفقارية مقابل القشريات والرخويات ، الفواكه مقابل الخضروات ، المحاصيل الجذرية مقابل الخضار الورقية. كما تنطوي الزراعة المتكاملة بطبيعة الحال على تشكيلة متعددة من الاختيارات . ومع كل سيناريو أو اقتراح يجب أن تخضع العوامل المؤثرة على اختيار قرارات الإنتاج المذكورة في بداية هذه السياسة إلى التمحيص والدراسة، وسوف تتأثر النتائج على المدى البعيد بمستوى وطبيعة أهداف برامج الدعم الاجتماعي. إنّ تطبيق هذه السيناريوهات في ظل توفر الدعم الاجتماعي أو بدونه سينتج عنه توفر معلومات مفيدة عن تأثير الدعم على اختيار الإنتاج. إنّ التقييم الدقيق للعوامل المؤثرة على قرارات الخيار الإنتاجي التي تم التطرق لها، سيؤدى لامتلاك مؤشرات واضحة الدلالة بشأن الجدوى الاقتصادية لذلك الخيار.

### الجدوى الاقتصادية

تمثل الجدوى الاقتصادية محصلة وقيمة الدخل الناتج مقارنة بحجم الانفاق والمنصرفات المبذولة بما في ذلك كلفة رأس المال. ولتحديد الجدوى يتعين أن تؤخذ كل العوامل السابقة بعين الاعتبار وعلى وجه الخصوص أهداف الإنتاج التي تمثل العنصر الأهم في هذا الجانب .على سبيل المثال، يعتمد الدخل المتحصل عليه من إنتاج المزرعة على مستوى الطلب بالسوق وجودة وحجم الإنتاج ومستوى مهارات إدارة المزرعة المؤثرة على زيادة الإنتاج، بالإضافة إلى موسمية الانتاج وتوفر قنوات التسويق وأثر المنافسة بالسوق . وتعادل المنصرفات تكلفة الإنتاج ويشمل ذلك جميع المدخلات من رأس المال والعمالة والبضائع والتدريب والتعليم، ومعالجة النفايات أو أي آثار بيئية أخرى.

## العقبات التي تحول دون اتخاذ القرار

يمكن معالجة العديد من الصعوبات التي تعيق التوصل إلى قرارات الإنتاج عن طريق توسيع دائرة الشورى و الحوار بإشراك الحكومة وجهات البحث العلمي فضلا عن توفير كافة أشكال الدعم والاسناد. ويشمل ذلك جمع البيانات عن تكاليف الأنواع المختلفة للإنتاج الزراعي. على سبيل المثال مقارنة تكلفة استخدام الحقول المكشوفة في مقابل استخدام البيئة المحمية، والتأثيرات الموسمية للمناخ، أو كفاءة القطاع، ومقدار الطلب على المنتجات،وتحديد أنماط الاستهلاك في إمارة





أبوظبي. إنّ جودة ودقة البيانات الأولية الأساسية في هذا الجانب يساعد كلاً من الحكومة والقطاع الخاص في اتخاذ قرارات استثمارية سليمة بغض النظر عن أهداف وموجهات تلكم القرارات سواء أكانت بهدف دعم التنمية أو الحصول على عائدات اقتصادية مجزية.

## 5.2.1.4 السياسة الرابعة – الاستدامة الاقتصادية

### التوجه

يدرك جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية أهمية توفر القدرات والبّنية التحتية الداعمة للأنشطة المختلفة على امتداد مراحل السلسلة الغذائية بغية اكساب الإنتاج القدرة على الزيادة المضطردة و على طرح كميات وافرة من الأغذية ذات الجودة والسلامة في الاسواق. مع أهمية خضوع هذا الجانب للتطوير المستمر. ويسعى الجهاز في هذا الجانب لتحقيق التوجهات الحكومية الآتية:

- تحقيق مستوى الدخل المناسب للمزارعين.
- إتاحة الفرص والامكانية المزارعين للتوسع في زراعة المنتجات التي يتطلبها السوق.
- تهيئة الفرص المواتية للمزارعين لبناء وتطوير القدرات والاعتماد على إمكاناتهم الذاتية.

في جانب المتطلبات الاجتماعية العامة، فإنّ جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية سوف يستثمر في بناء القدرات في مجال إنتاج الغذاء لإيمانه بأن امتلاك القدرات المتطورة يعد شرطاً أساسياً لتحقيق الاستدامة الاقتصادية. وسيسعى الجهاز كذلك للوفاء بدوره المساعد في بناء قاعدة الإنتاج المستدام بتقديم العون والاسناد اللازم عند الضرورة. وسيتم تقييم المساعدة الممنوحة والتي قد تخضع لإعادة التوجيه وذلك وفقا لكل حالة على حدة.

### الدافع

هنالك فرص حقيقية لزيادة القدرة الإنتاجية بالسلسلة الغذائية بما يسهم في تعزيز قدرات الإمارة في زيادة انتاجها من الغذاء وتسويقه للمستهلكين عن طريق قنوات التسويق المحلي. ولا تبدي أغلبية كبار منتجي المواد الغذائية بمختلف مراحل السلسلة الغذائية (باستثناء عدد محدود كمزرعة أبقار العين) اهتماما كبيرا وجدية في التحول لاستثمارات ذات قيمة باغتنام الفرص المتاحة في هذا الجانب. ولضرورة أن ترتفع مساهمة المنتجين بقطاع الزراعة في دعم وتنويع اقتصاد الإمارة بما يحقق لأنشطتهم الاستدامة الاقتصادية.

ولن يكون بمقدور جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية استكشاف وسبر الفرص الممكنة دون تخصيص الموارد اللازمة لتتسنى الاستفادة المثلى من القدرات الإنتاجية المتاحة بالسلسلة الغذائية لتقليل ازدياد اعتماد المزارعين على موارد الامارة الأخرى بغية المحافظة على مستواهم المعيشي.

### الوصف

تسعى حكومة أبوظبي لإدخال إصلاح إستراتيجي بالقطاع الزراعي بالتركيز على الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية المتاحة واستدامة الزراعة[21]. وقد جرى رصد ودراسة لطبيعة كل الأراضي الزراعية في الإمارة وفقاً لنظام تصنيف التربة على أساس الخصائص الفيزيائية والكيميائية للتربة بما في ذلك قدرة التربة على تبادل الأيونات الموجبة أو الكاتيونات . ومحتوي العناصر المعدنية، والمسامية والقدرة على الاحتفاظ بالماء. وقد تمّ تحديد ووصف مجموعة من الأنشطة الزراعية التي تتوفر الإمكانية لإقامتها على كل صنف من أنواع التربة.

ويسعى جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية عبر مركز خدمات المزارعين للتعرف على أفضل السبل لتشجيع وتعزيز الانتاجية بطرق مستدامة من خلال المناقشات والحوارات التي يجريها مع المزارعين. وقد أنيط بالمركز العمل المشترك مع المزارعين لبناء سلاسل غذائية مستدامة من المزرعة إلى السوق. بيد أن الارتقاء بجودة المنتج المحلي لكي يحظى بأفضلية الاختيار من قبل المشترين على الأصناف المستوردة يتحقق عبر الاهتمام والتركيز على اتجاهات الطلب بالسوق المحلي. ويوجد هنالك نوعين من النشاطات الرئيسية التي يضطلع بها مركز خدمات المزارعين في هذه العملية وهي:

- دعم المزارعين لرفع معدل إنتاج مجموعات متنوعة من المواد الغذائية.
- تسويق المنتجات الزراعية.

والهدف من ذلك هو العمل مع المزارعين بالإمارة بغرض الارتقاء بالممارسات الزراعية بشكل عام، الأمر الذي سيقود في النهاية إلى التوصل للخيارات الانتاجية الأفضل وزيادة الإنتاجية وتحسين نوعية المحاصيل وأيضاً الحصول على نتائج ايجابية المردود على البيئة. وبالمثل فإنّ مركز خدمات المزارعين يعمل مع تجار التجزئة والعملاء من الشركات الكبيرة والحكومة لتأمين إمدادات مستمرة من المنتجات الغذائية ذات الجودة العالية. ومن خلال الترابط الوثيق بين المتطلبات العامة والضرورات الاجتماعية وتوفر الدعم تتجلى بوضوح تام المبادئ الأساسية للاستدامة الاقتصادية كما مبين بالمخطط 25:

### مخطط 25: مبادئ الإنتاج المستدام

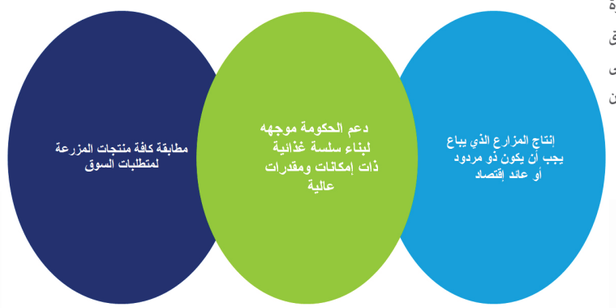


21 الموقع الاليكتروني لمركز خدمات المزارعين

وهي كالآتي:

1. أن تلبي جميع المنتجات الزراعية متطلبات السوق- أي وجود سوق مهيئة لاستيعاب وتصريف الإنتاج الزراعي.
2. أن تحقق المنتجات التي يتم عرضها وتسويقها عائدا اقتصاديا مجزيا لجميع المشاركين في السلسلة الغذائية، كما أن الرغبة المستمرة في تحقيق الأرباح من النشاط تمثل حافزا قويا للمنتجين للارتقاء بممارساتهم، واكتساب المرونة و القابلية السريعة للاستجابة لاتجاهات قوى السوق، والتركيز على اقتناص المزايا والأفضلية التنافسية على المنتجات المستوردة من الدول الأخرى، وابتكار أساليب عمل مُثلى تؤمن القيام بذلك على نحو أفضل، على سبيل المثال العمل عن طريق تأسيس التعاونيات، والتنسيق مع اتحادات أو مجموعات متحدة من الجهات التي تقوم بالشراء.
3. بما أن الدعم الحكومي يهدف لبناء القدرات والإمكانيات الإنتاجية في السلسلة الغذائية، عليه فإن الاستثمار يعتبر وسيلة من شأنها تعزيز المبادىء السابقة بتيسير الجهد التعاوني المشترك بين المزارعين الهادف لتطوير مستوي الانتاج وتبادل الأفكار والخبرات والتجارب لبناء قوة شرائية.

سيسعى جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية لدعم التغيير المنشود بتحديث وسائل الإنتاج التقليدية وذلك حتى تواكب وتلبي الطلب بالسوق المحلي بما يعزز القطاع الزراعي في المستقبل، و بالإضافة إلى ذلك سيعمل الجهاز بشكل وثيق مع الجهات الحكومية المعنية وجميع أصحاب المصلحة للإرتقاء بالقدرات الإنتاجية للمزارع التقليدية الصغيرة وذلك من خلال جمع ورصد البيانات الأساسية وإجراء الدراسات اللازمة لتقييم الأثر.

## 5.2.2 سياسات الوقاية الزراعية

تشكل الوقاية الزراعية إحدى العناصر الأساسية المكونة لمنظومة الأمن الحيوي (وفقاً لتعريف منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة) وهي تشمل إجراءات الوقاية من الآفات ومكافحة واستئصال الأمراض، وتتضمن كذلك القيام بالمسح والتقصي والمراقبة والاستجابة لحالات الطوارئ كاندلاع وتفشي الأوبئة، بالإضافة لعمليات التدخل وإدارة الأزمات كما هو الحال بالنسبة للآفات العابرة للحدود والأمراض المشتركة ذات المنشأ الحيواني. إنّ الهدف من وقاية النباتات وتدابير الصحة الحيوانية هو التقليل و/أو القضاء على تأثير واندلاع آفات وأمراض معينة جنباً إلى جنب مع السيطرة على انتقال الأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان، التي تنتشر عبر التعرض المباشر للحيوانات أو باستهلاك منتجاتها عبر السلسلة الغذائية.

ويتعين أن تستوفي عناصر النظام الفعَّال لحماية الصحة الحيوانية والنباتية الجوانب الآتية:

- اتباع نهج علمي قائم على تحديد المخاطر المحتملة جراء الآفات والأمراض ذات الأثر الكبير وتحديد خيارات التصدي الفعالة الواجب اتخاذها لاحتواء المخاطر الناجمة عنها.
- تحديد مسارات المخاطر وتنفيذ تدابير فعّالة لمرحلة ما قبل الحدود، وعند المنافذ الحدودية للحد من دخول الآفات والأمراض الغريبة من خلال التنسيق الإقليمي والدولي وذلك لتحديد وإدارة المخاطر المحتملة على حياة وصحة الإنسان والحيوان والنبات.
- تطبيق برامج مراقبة للمسح والرقابة وامتلاك خدمات تشخيص ذات كفاءة وقدرة على كشف وتحديد وصول وانتشار الآفات والأمراض ، ويشمل ذلك استخدام أنظمة فعّالة للتعرف على الآفات والأمراض وتتبع مصادرها.
- بناء شراكات فعالة مع منتجي القطاع الزراعي لتحقيق أهداف الصحة النباتية والحيوانية، والتنسيق بين الوكالات الحكومية وغيرها من الشركاء أصحاب المصلحة.
- وضع منهجيات متكاملة وشاملة لحماية صحة النبات والحيوان وذلك للحد من تأثير وانتشار الآفات والأمراض في المزارع (ويشمل ذلك الأمراض المشتركة).
- اطلاق وتطوير برامج التدريب والتوعية الفعّالة في مجال حماية النباتات والصحة الحيوانية لضمان استمرارية المكافحة.
- التطبيق الدقيق لمتطلبات الوقاية الزراعية وخاصة على الحدود، وعند إقامة مناطق محددة لإدارة الآفات والأمراض بموجب القانون.

في دولة الإمارات العربية المتحدة، تتولى وزارة التغير المناخي والبيئة المسؤولية الأساسية في اتخاذ تدابير ما قبل الحدود، وبالمنافذ الحدودية للحد من دخول الآفات والأمراض الوافدة الغريبة على المستوى الاتحادي، وتنسق الوزارة في هذا الصدد مع السلطات المختصة بكل إمارة للقيام بمهام ومسؤولية انفاذ تدابيرالوقاية في مرحلة ما بعد الحدود، وفي إمارة أبوظبي، فإن جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية هي السلطة المختصة في هذا الشأن. وبما أن إمارة أبوظبي والإمارات الأخرى لها التزامات ومصالح ضمن مجال مسؤولية إشراف الحكومة الاتحادية على نظام الأمن البيولوجي، يتوجب على الوزارة العمل باستمرار على تفعيل وتنشيط مشاركة جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بصفته السلطة المحلية المختصة بالإمارة في وضع وتنفيذ السياسات في هذه المجالات.

يتم تغطية خمسة مجالات رئيسية في مرحلة ما بعد المنافذ الحدودية سعياً للمضي قدماً نحو صياغة برامج وقاية زراعية فعّالة باتباع أفضل الممارسات العالمية . لذا تم تطوير أربعة سياسات تتعلق بحماية صحة النبات والحيوان تشمل الآتي:

- تدابير الوقاية داخل المزرعة.
- السيطرة على الآفات والأمراض.
- إقامة مناطق محددة لإدارة الآفات والأمراض.
- الجاهزية والاستجابة لحالات الطوارئ.

و ينبغي أن تشكل عملية تحليل المخاطر الأساس العلمي لسياسات وقاية النبات وصحة الحيوان، حيث يتم بناءً علي ذلك تحديد الآفات والأمراض ذات الأثر الأكبر على قطاع الزراعة وبالتالي تطوير وتحديد الاستجابات والإجراءات اللازمة للتصدي لها والحد منها، وينبغي أن تكون عملية التقييم (بما في ذلك تقييم الآثار





الاقتصادية) متسقة مع المعايير الدولية، وذلك بالتعاون مع الجهات الأخرى في إمارة أبوظبي ودولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي. و في هذا الصدد لا يمكن لجهاز جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية السعي منفردا لتحقيق نتائج جيدة في مجال الصحة الحيوانية والنباتية دون إقامة شراكات مع المنتجين الزراعيين والتنسيق مع جميع الجهات الحكومية المحلية والاتحادية، من أجل تحقيق الأهداف المنشودة.

تغطي السياسة العامة الخامسة في مجال الوقاية الزراعية مواضيع الحفاظ والحماية للسلالات الطبيعية والأصناف ذات القيمة للإنتاج الزراعي في إمارة أبوظبي.

### 5.2.2.1 السياسة الخامسة – إجراءات الوقاية في المزرعة

#### التوجه

يدرك جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بأن اتخاذ تدابير وقائية على مستوى المزرعة بغرض السيطرة والحد من احتمالات دخول حيوانات ونباتات حاملة للآفات والأمراض يجب أن يشكل جزءاً أساسياً من سياسة الوقاية الزراعية (كما يتضح من التدابير المتبعة حاليا في مكافحة الآفات والأمراض). وبعكس ذلك بدرجة كبيرة الوضع الحالي في إمارة أبوظبي حيث يتم التحكم في واردات دولة الإمارات العربية المتحدة من قبل الجهات الاتحادية المختصة، بينما لا تخضع حركة انتقال الحيوانات والنباتات بين إمارات الدولة المختلفة للتقييد.

ولا يملك جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية سلطة قانونية مباشرة لمنع دخول الحيوانات والنباتات أو منتجاتها إلى إمارة أبوظبي، إذ تضطلع وزارة التغير المناخي والبيئة بتلك مسؤولية. وبالتالي فإن جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية يسعي لإصدار خطوط توجيهية وأدلة ممارسة إرشادية تعالج تدابير الوقاية والتي من شأنها أن تحمي وحدات الإنتاج الزراعي من التعرض للآفات والأمراض (بما في ذلك الأمراض المشتركة) والتي تتنقل بواسطة الحيوانات المصابة أو مع المواد الزراعية المستجلبة (على سبيل المثال البذور والبصيلات والدرنات النباتية).

#### الدافع

تمثل تدابير السيطرة على دخول الآفات والأمراض على مستوى المزرعة أمرا هاماً لا بد أن يحظى بإهتمام كاف، لذا يتوجب أن تستند تلك التدابير الوقائية إلى أفضل الممارسات المطبقة في مجالات تدابير الصحة النباتية الوقائية والصحة الحيوانية للحد من دخول الآفات والأمراض الجديدة. وللحصول على مردود افضل يجب على المزارع اتباع النظام المغلق في الإنتاج الحيواني والنباتي ما أمكن ذلك، وعدم إدخال حيوانات ونباتات (بالطبع بعد إتمام إجراءات الحجر الصحي) إلا من مصادر ووحدات تتمتع بمصداقية عالية (كالمشاتل، تجار البذور، وحدات تربية الحيوانات) والموثوق من خلوها مسبقا من الأمراض والآفات.

#### الوصف

سيعمل جهاز أبوظبي للرقابة على وضع مبادئ توجيهية تتعلق باتخاذ التدابير الوقائية التي من شأنها المساهمة بتقليل خطر الآفات والأمراض التي قد تدخل المزارع مع الحيوانات أو المواد الزراعية المصابة القادمة حديثاً، ويشكل ذلك جزءاً مهما من الممارسات التشغيلية الجيدة في المزرعة.

وتبعا لذلك ينبغي أن تكون النباتات والحيوانات الواردة إلى المزرعة من مصادر خالية من الآفات أو الأمراض أو قد تمت معالجتها / تحصينها مسبقاً ضد الآفات أو الأمراض التي تشكل خطراً في وقت سابق لادخالها للمزرعة، وحيثما كان ذلك ممكناً يجب الحرص على عزل الحيوانات احترازياً ولفترات زمنية محددة و/ أو إخضاعها للمراقبة عن كثب للتأكد من أنها لا تشكل مصدر خطر محتمل على وحدات الإنتاج الحيواني الموجودة أصلاً بالمزرعة. وينبغي كذلك اتخاذ تدابير وقائية بوحدات الإنتاج الحيواني بحيث تشمل جميع المدخلات ذات الصلة، وتطبيق ضوابط تحد إتجاهات ومسارات الحركة داخل المزرعة (بما في ذلك الأعلاف والعاملين بالمزرعة)، كما يتضمن ذلك اتباع تدابير النظافة اليومية بداخل المزرعة (بما في ذلك مكافحة الآفات والقوارض، وتطبيق إجراءات التنظيف والتطهير)، وعزل الحيوانات المريضة أو المشتبه فيها إضافة إلي اتباع طرق واقية للتخلص الآمن من الحيوانات النافقة أو المريضة، وقد يحتاج تطبيق التدابير الوقائية أحياناً إلى إجراءات أكثر صرامة مثل العزل الاحترازي في أماكن أو وحدات خاصة منفصلة.

إن كفاءة نَظم ضمان السلامة تعتبر عنصراً هاماً من تدابير الوقاية على مستوى المزرعة لا سيما في وحدات إنتاج المحاصيل، لذا يتوجب أن تُعنى الخطط الخاصة بذلك بضمان سلامة المواد الزراعية سواء أن كانت مستوردة أو محلية الانتاج وبالتركيز على منتجي وموردي تلك المواد وإخضاعها لإجراءات رقابية لضمان سلامة الوارد منها للمزارع للاستخدام، أو تعريضها للمعالجة المناسبة إذا اقتضت الضرورة وكذلك التأكد من خلو مصادرها من الآفات والأمراض بما يُطمئن المزّارع على توفر معايير السلامة المطلوبة في كل ما يدخل لمزرعته. ونسبة للدور الاساسي الذي يلعبه تدريب المزارعين والعاملين على الإجراءات الوقائية (بموقع العمل) داخل المزرعة في حماية الانتاج وفي اتباع الإجراءات التشغيلية الجيدة، ينبغي السعي الحثيث لإقامة دورات للتدريب تلبي ذلك الغرض وأن يتم تطوير برامج تدريبية خاصة بالتدابير الوقائية لمختلف أنواع ومواد الإنتاج الزراعي.

ونظراً لأن العمال الزراعيين هم أول من يتسنى لهم بطبيعة الحال ملاحظة المظاهر المرضية المبكرة على الحيوانات يصبح من الضرورة إخضاعهم لقسطا وافيا من التدريب المنهجي لاكتساب وتنمية مهارات وقدرات التعرف على الإصابات المرضية وتمييز التغيرات غير الطبيعية التي قد تظهر على الوضع الصحي للحيوانات ومعرفة ما يلزم القيام به من إجراءات فورية للتعامل مع الموقف في مثل هذه الحالات، وكيفية اتخاذ الاجراءات الصائبة كالإبلاغ السريع عن الأوبئة للمسؤولين والجهات المختصة.

## 5.2.2.2 السياسة السادسة – مكافحة الآفات والأمراض

### التوجه

يدرك جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية فداحة التأثير السلبي الضار الذي تُحدثه بعض أنواع الأمراض والآفات على النبات و الحيوان في الإمارة (بما في ذلك الأحياء المائية ونحل العسل). ويدرك في ذات الوقت الدور الهام الذي تلعبه جهود السيطرة والمكافحة ليتسنى القضاء عليها، مما يجعل هذه الجهود تمثل مرتكزا أساسيا وداعما لكفاءة الإنتاج الحيواني والنباتي. وعليه يتوجب على الجهاز تبنّى منهجاً استراتيجياً لضمان امتلاك العاملين بالزراعة وتربية الحيوان المعرفة والقدرات اللازمة لتطبيق أفضل الممارسات لمكافحة هذه الفئة من الآفات والأمراض، إذ يعد أمراً ضرورياً تشجيع مزارعي الإمارة على التطبيق السليم لضوابط مكافحة الآفات والأمراض على النحو المطلوب بهدف توفير الحماية الكافية لصحة النباتات و/ أو الحيوانات بمزارعهم للحد من تفشي الآفات والأمراض.

وسيضمن جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية توفر الوسائل اللازمة لمكافحة للآفات والأمراض الرئيسية (بما في ذلك الأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان) للمزارعين و/ أو الأفراد أو المهنيين ذوي الكفاءات المعتمدة، ويتم ذلك بتطبيق الأساليب الموضحة في (المخطط رقم 26) بإتباع أفضل الممارسات المعترف بها (مثل تبني أسلوب المكافحة المتكاملة للآفات والممارسة الزراعية الجيدة وبرامج التحصين ضد الأمراض الحيوانية).

### الدافع

نظراً للأضرار الشديدة التي تحدثها الأمراض والآفات وتأثيرها السلبي على صحة وحياة الإنسان والنبات والحيوان فضلاً عن العواقب الاقتصادية المترتبة عليها في جوانب الإنتاج الحيواني والنباتي، يصبح لزاما أن تطبق ضوابط لمكافحة الآفات والأمراض وفقا لما تمليه الضرورة للحفاظ على صحة النباتات والحيوانات وتقليل المخاطر التي يتعرض لها المستهلكين في نهاية السلسلة الغذائية، وسيعزز ذلك بدوره من قدرات الإنتاج الزراعي ويعزز من ضمانات صحة الإنسان في امارة أبوظبي.

### الوصف

تعد الأمراض الحيوانية (بما في ذلك الأمراض المشتركة) والآفات والنباتية من القضايا واردة الحدوث في القطاع الزراعي حيث تمتلك الآفات والكائنات المسببة للأمراض الخصائص الطبيعية التي تمكنها من الانتقال والانتشار. كذلك قد يتسبب السلوك الخاطئ؛ والممارسات غير السليمة لبعض الأفراد بشكل مباشر أو غير مباشر في نشر وانتقال مسببات الأمراض والآفات وبالتالي الآثار المترتبة عليها. لذا يتحتم إتباع وتطبيق الطرق المناسبة لمكافحة تلك الآفات والأمراض والحد منها نظرا لصعوبة نفي أو إغفال احتمالات الآثار الضارة التي تنجم عنها ، ذلك لضمان مستقبل مستدام للمزارعين المنتجين للأغذية (أنظر الرسم البياني 26).

وبالإضافة إلى ذلك، فإن فعالية تدابير مكافحة الآفات والأمراض، سواء أن طبقت من قبل المزارعين بصورة فردية أو كجزء من برامج الإدارة الموسعة للمكافحة بمنطقة ما، تعتمد على حضور مؤسسي مؤثر وفاعل لقطاع الصحة الحيوانية وخدمات وقاية النباتات بطريقة تؤمن القيام بمهام المكافحة وفقا للمعايير الدولية. ومن الضروري كذلك أن يتوفر الدعم والإمداد للجهات المقدمة للخدمة بالإمكانيات والقدرات الفنية لضمان الحد من دخول أو تقليل الآفات وتوفير الطرق المناسبة لمكافحة الأمراض للمزارعين و/ أو الأفراد أو المهنيين من ذوي الكفاءات المعتمدة، وأن يتم ذلك بتطبيق وتبني أفضل الممارسات المعترف بها في هذا الخصوص.

### مخطط 26: الطرق الرئيسية / تقنيات إدارة الآفات والأمراض

ينبغي أن تتكامل آليات وتقنيات مكافحة الآفات والأمراض في النباتات أو الحيوانات لتقليل الأضرار الاقتصادية المترتبة عليها لما دون الحد الأدنى للضرر المحتمل والحد من الآثار السلبية على نظام البيئة وإنتاج الغذاء، حيث ينشأ ذلك عادة بسبب استخدام المواد الكيمائية (مثل المبيدات الحشرية) . و تمثل الإدارة المتكاملة للآفات إستراتيجية قائمة على المحافظة على النظام البيئي تركز على المدى الطويل على الوقاية من الآفات وأضرارها والحد قي ذات الوقت من الاستخدام المفرط وغير المبرر للمبيدات، من خلال إتباع حزمة متكاملة من تقنيات المكافحة تركز على تبني استخدام الوسائل الطبيعية والحيوية في عملياتها.





وللتأكد من استيعاب وتطبيق المزارعين في أبوظبي للضوابط اللازمة للنجاح في الحد من الآفات والأمراض يتوجب على جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية الاطلاع والتقييم المستمر لأحدث نتائج الأبحاث المماثلة في مكافحة الآفات والأمراض التي تَجرى في البلدان الأخرى حول العالم لضمان فعالية الضوابط التي يقوم المزارعون بتطبيقها والتأكد من مواكبتها للمعايير الدولية.

من وقت لآخر ينبغي على جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية تطبيق برامج للبحث والتطوير للتحقق من الآتي:

- فعالية وكفاية الضوابط الخاصة بمكافحة الأمراض والآفات في ظل نُظُم الإنتاج السائدة في امارة أبوظبي.
- معرفة واختبار مدى ملاءمة ونوعية المعايير المطبقة في المرافق والبيئات المغلقة لتربية الحيوان المتعلقة بتطبيق عوامل المكافحة البيولوجية للآفات والتي قد تستخدم بهدف السيطرة والمكافحة لبعض الأمراض الحيوانية ،على سبيل المثال أمراض السالمونيلا Salmonellosis و الكمبيلوباكتر Campylobactriosis في الدواجن.

وضمن ذات السياق يتعين الحرص على وجود جهود مشتركة وإرتباط وثيق بين جهازأبوظبي للرقابة الغذائية ووزارة التغير المناخي والبيئة والهيئات الاتحادية ذات الصلة للتنسيق والتعاون وفقا لما تمليه الضرورة في تسهيل عملية الاستيراد، وإدخال عوامل المكافحة اللازمة (مثل المبيدات واللقاحات ،عوامل المكافحة الحيوية، عوامل السيطرة الجرثومية، أصناف المحاصيل المقاومة) لاستخدامها في إمارة أبوظبي، والتي قد يستفاد منها أيضاً في مواجهة حالات الطوارئ التي قد يتولى الجهاز قيادتها.

ينبغي على جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية أحياناً إمعان النظر في مفاضلة الإختيار بين قرارات استئصال الأمراض والآفات في مقابل قرارالاكتفاء بإدارة/ السيطرة عليها، وذلك بتحليل وتقييم مدى كفاءة وفعالية تكلفة توفير الإمكانيات التقنية والموارد اللازمة للسيطرة بالمقارنة مع الفوائد المترتبة على قرار الاستئصال.

إنّ تطبيق أفضل الممارسات المعترف بها في مكافحة الآفات والأمراض بالقطاع الزراعي في جميع أنحاء إمارة أبوظبي يتطلب توفر برامج و جرعات تدريبية وتوعوية للمزارعين وعمال المزارع والمتخصصين في مجال وقاية النباتات وفي مجال الصحة الحيوانية تستهدف بناء القدرات وصقل المهارات في الجوانب الآتية :

- التعرف المبكّر على علامات وأعراض الآفات والأمراض في المحاصيل والحيوانات.
- التقيد بالضوابط الأساسية الواجب تطبيقها لضمان إتباع أفضل الممارسات في مكافحة الآفات والأمراض.

وينبغي تضمين محتويات أدلة الممارسات التي يعدها جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بالتشاور مع الجهات الفاعلة الرئيسية المعنية في الإنتاج الحيواني وإنتاج المحاصيل، لأفضل الممارسات الواجب إتباعها للسيطرة على الآفات والأمراض، وقد تقتضي الضرورة إصدار أدلة ممارسة منفصلة لكل من المحاصيل الزراعية الرئيسية مثل (محصول النخيل، وبعض محاصيل عائلة القرعيات والعائلة الباذنجانية) وكذلك لأنواع الحيوانات الزراعية الرئيسية (الأغنام والإبل والدواجن). ومن الضروري والحيوي أن تحتوي الأدلة على معلومات إرشادية وافية للمزارعين وعمال المزارع في كيفية التعرف على علامات وأعراض الآفات والأمراض الشائعة، ولغايات الحد والسيطرة والقضاء على تهديد الآفات والأمراض للإنتاج النباتي والحيواني بإمارة أبوظبي يتعين على الجهاز أن يلعب دورا قيادياً في توفير التدريب الملائم والمستمر بما يساهم في تحقيق ذلك الهدف.

## 5.2.2.3 السياسة السابعة– إقامة مناطق محددة خالية خاضعة لمتطلبات إدارة الآفات والأمراض

### التوجه

يدرك جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية أهمية إقامة مناطق محددة لإدارة الآفات والأمراض، بما في ذلك الأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان بإخضاعها بموجب القانون لشروط ومتطلبات الخلو من آفات زراعية وأوبئة أو أمراض حيوانية محددة، ووفقا لمعايير المنظمة الدولية للصحة الحيوانية OIE في هذا الشأن قد تكون تلك المنطقة المحددة جزء من بلد، أو كل ذلك البلد أو منطقة تتألف من عدة أجزاء تتبع لبلدان متجاورة، إن جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بوصفه السلطة المختصة في إمارة أبوظبي، سيتخذ مايلزم و بالتعاون مع الجهات الحكومية الاتحادية بالدولة أو بدول مجلس التعاون الخليجي لإنشاء مناطق محددة بموجب القانون لترتيبات إدارة الآفات والأمراض، وقد تكون هذه الأماكن المحددة عبارة عن مناطق/ أقاليم، أجزاء، خالية تماما من الآفات أو ذات انتشار منخفض المستوى لتلك الآفات والأمراض.

### الدافع

نظراً لتأثير الآفات والأمراض السلبي على الحيوانات وإنتاج المحاصيل في الإمارة والآثار المحتملة الضارة على السكان جراء الأمراض الحيوانية المنشأ (مثل البروسيلا، والسل وأنفلونزا الطيور)، فضلا عن التداخل الوثيق بين قضايا صحة الحيوان والصحة العامة، تكتسب الأسس القانونية المتعلقة بإدارة مناطق خالية من الآفات والأمراض تمتد على مساحات واسعة ضرورة وأهمية كبرى. ومن الممكن أن تمثل تلك المناطق مقاطعات أو أقاليم أو أقسام أو مواقع خالية تماما أو ذات انتشار منخفض لتلك الآفات، أو قد تكون فقط عبارة عن مناطق صغيرة نسبيا تمثل أماكن أو مواقع إنتاج خالية من الآفات، حيث يمثل إنشاؤها وسيلة مساعدة لنيل اعتراف رسمي في مجال التجارة العالمية بمناطق بعينها تتمتع بوضع ميز ومعروف لصحة الحيوان والنبات. ونظرا لوضعية دولة الإمارات العربية المتحدة كبلد مستورد لمعظم احتياجه من المواد الغذائية، يمثل إنشاء المناطق ضرورة منطقية لدعم مقتضيات الإلتزام بتدابير الصحة والصحة النباتية التي تتخذها الدولة أو دول مجلس التعاون الخليجي لحماية الحيوانات والنباتات ومنتجاتها والتي تدخل ضمن السلسلة الغذائية سواء بأمارة أبوظبي أوبتلك الدول.

### الوصف

سيعمل جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية على تطوير الإجراءات الضرورية وبناء القدرات اللازمة لإنشاء المناطق الخالية بغرض الوصول للأهداف والمكاسب الإيجابية المرتبطة بذلك. وتُعرف هذه المواقع الخاضعة لإجراءات الخلو بالمناطق أو الأقاليم أو الأقسام في حالة الأمراض الحيوانية. كما تُعرف بالأماكن الخالية من الآفات أو ذات الانتشار المنخفض للآفات وفقا للمصطلحات المتعارف عليها في مجال الصحة النباتية. وتتضمن المعايير الدولية مبادئ إرشادية يتعين اتباعها عند إنشاء كل من المناطق / الأقاليم والأقسام الخالية من الآفات وكذلك المناطق ذات الانتشار المنخفض للآفات. وسيكون لزاما على الجهاز حينئذ التنسيق والتعاون الفعال مع وزارة التغير المناخي والبيئة والسلطات المختصة بالإمارات الأخرى عند الضرورة في إنشاء وإدارة متطلبات الحفاظ على المنطقة إذا شملت المنطقة المحددة المراد اقامتها أجزاء من أو جميع الإمارات الأخرى. وأمّا إذا تضمّنت المنطقة المحددة إحدى أو أجزاء من دولة أو أكثر من دول مجلس التعاون الخليجي فسيتّبع الجهاز النهج المطلوب والمتوافق عليه من قبل دول المجلس بالشكل الملائم في هذا الصدد.

تتضمن قوائم الأمراض التي تصدر بصورة دورية عن المنظمة العالمية لصحة الحيوان OIE أو قوائم الآفات الصادرة عن دول مجلس التعاون الآفات والأمراض التي تظهر من وقت لآخر لفترات محددة والتي تتطلب إقامة منطقة منظمة لإدارتها بشكل فعال. ويلتزم جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بالعمل وفقاً للتدابير التي تحددها تلك الجهات. وبالتعاون والتنسيق مع السلطات الاتحادية بطبيعة الحال لضمان تطبيق المعايير الملائمة الكفيلة بمنع دخول الآفات حديثة الظهور والأمراض الغريبة الوافدة للدولة .

وسيسعى جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بجدية تامة لبناء قدراته التقنية والبشرية للتمكن من إنشاء أو المساعدة في إقامة مثل هذه المناطق المنظمة. وسيتطلب الأمر توفر أو ايجاد الإطار التشريعي اللازم لتمكين مفتشي الجهاز من أداء المهام المناطة بهم والمتصلة بالجوانب الرئيسية الثلاثة الخاصة بالإنشاء , والمحافظة الدائمة وصيانة المنطقة المحددة. وتجدر الإشارة إلى أن ذات الإطار مطلوب لتنفيذ المهام المتعلقة بالاستجابة لحالات الطوارئ (السياسة الثامنة) . وعند إنشاء منطقة خالية من الآفات أو الأمراض يتوجب على جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية الاستناد الى الأمور التالية. وكما هو موضح في المخطط رقم (27):

- وجود نَظَم لإنشاء المناطق الخالية من الآفات والأمراض.
- الإلتزام بمعاييرالصحة النباتية أو التدابير الصحية للحفاظ على خلو المنطقة من الآفات والأمراض.
- إجراء الاختبارات والتدقيق اللازم للتحقق من استمرار خلو المنطقة من الآفات والأمراض للمحافظة على استدامة الوضع المنشود.

### مخطط 27: الاعتبارات الرئيسية لجهاز أبوظبي للرقابة الغذائية في إنشاء مناطق إدارة الآفات والأمراض

## 5.2.2.4 السياسة الثامنة– التأهب والاستجابة للحالات الطارئة

### التوجه

يدرك جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية أهمية امتلاك القدرات والإمكانات اللازمة للاستجابة بسرعة وكفاءة لحالات الطوارئ الناجمة عن الآفات والأمراض (بما في ذلك الأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان والطفرات والتغييرات في مسببات بعض أمراض الحيوانات والنباتات). كما يعترف الجهاز بمدي تأثير الدور المناط بوزارة التغير المناخي والبيئة والجهات ذات العلاقة بدول مجلس التعاون الخليجي في الاستجابة لحالات الطوارئ على المستويين الاتحادي والإقليمي وعلى قدرته في توفير الضمانات اللازمة للمجتمع الدولي أو للمستهلكين المحليين والمزارعين ومالكي الحيوانات في هذا الخصوص . سيعمل جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية على تطوير برتوكولات للاستجابة للطوارئ ليتم تطبيقها ضمن عدد (من السيناريوهات المختلفة أوالإفتراضات المتباينة) و التي تتراوح بين الحالات الصغيرة المحدودة والحالات الشاملة واسعة النطاق ومن حالات عامة إلى حالات تقتصر على أوضاع جزئية محددة النطاق و سيقوم جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بوضع خطة لإدارة الأزمات بالتعاون مع كل من الجهات المحلية والاتحادية. وتوفير القدرة التقنية والموارد البشرية اللازمة للاستجابة لكافة حالات الطوارئ المحتملة.





### الدافع

تتفاوت حالات الطوارئ المحتملة في المجال الزراعي. وإحتمالات وقوعها. وكذلك مستويات تأثيرها المهدد لصحة الإنسان ومتطلبات السلامة بالسلسلة الغذائية. ويتطلب ذلك بالضرورة توفر أنظمة فعالة لمواجهة تلك الاحتمالات واحتواء الآثار الناجمة عنها. ومن المهم عند إنشاء وتصميم تلك الأنظمة ورصد متطلباتها ضمان الحد من هدر أو إساءة استخدام الموارد المالية المخصصة لذلك الغرض مما يستوجب إخضاع تطبيق تلك الأنظمة والتدابير إلى التدقيق والمراجعة الدورية الصارمة.

### الوصف

قد يتراوح مدى الاستجابة لحالات الطوارئ الزراعية من إجراءات تنظيمية بسيطة إلى الاستجابات الكبرى للحالات الواسعة التأثير. وقد تتم أحياناً في ظل ضآلة المعلومات وقلة البيانات المتوفرة أو المعرفة المحدودة نسبيا عن سبب حالة الطوارئ وكيفية الاستجابة المثلي للموقف . تشمل العناصر الرئيسية التي يتعين توفرها للاستجابة الفعالة لحالات الطوارئ ماهو موضح بالمخطط رقم (28) الآتي :

### مخطط 28: العناصر الرئيسية للاستجابة لحالات الطوارئ

- المراقبة الفعالة الدقيقة للكشف المبكر عن الآفات والأمراض الغريبة (بما في ذلك الأمراض المشتركة الحيوانية المنشأ)
- التأهب لمواجهة حالات الطوارئ اللازمة بما في ذلك الاستجابة / وضع خطط الإحتواء .
- التحقيق والتشخيص السريع.
- الإبلاغ المبكر للمنظمات الدولية والاتحادية ذات الصلة عن طريق الجهات المحلية المختصة.
- تطبيق تدابير الحجر الصحي الاحترازي للحد من انتشار الآفات والأمراض.
- بناء القدرات في جوانب تطبيق تدابير للسيطرة والقضاء على الأمراض والآفات. بما في ذلك العلاج أو التخلص من الحيوانات أو النباتات المصابة عند الضرورة.

ويدرك جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية أن الدور المطلوب لتعزيز التعاون والشراكة بين المؤسسات المعنية على المستويين الاتحادي والإقليمي ينبغي أن يتضمن ويلبي الجوانب الآتية:

- الانسجام والتوافق في سياسات وإستراتيجيات مكافحة الأمراض والآفات الزراعية. استنادا على الطرق العلمية المبنية على أسس تقييم المخاطر.
- تطوير برامج مشتركة وموثقة في مكافحة الآفات والأمراض في مختلف أنحاء الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي بحيث يشمل التركيز على مخاطر الانتشار المحتمل خلال الحركة عبر الحدود المشتركة.
- تطوير أنظمة فعّالة محكمة الاتساق للإبلاغ وتبادل المعلومات عن الآفات والأمراض.
- تبادل المعلومات بشأن حدوث أو إنتشار الإصابات بالآفات والأمراض جنباً إلى جنب مع تنسيق الجهود والرؤى في إعداد وصياغة خطط للطوارئ.

في بعض الحالات قد لا تكفي موارد جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية لإدارة الطوارئ. مما يستلزم توفر خطط ونظم بديلة معدة مسبقا للاستجابة والتعامل مع احتمال وقوع حالات للطوارئ من أي نوع كانت . كما يجب أن يكون الجهاز على درجة كافية من الجاهزية والاستعداد لإدارة وتنسيق إدارة الأحداث الطارئة وفقا لما

يناط ويكلف به من مسؤوليات من قبل الجهات المحلية أو الاتحادية أو الإقليمية لذلك يجب أن يسعى الجهاز لامتلاك القدرة للتصدي للأحداث الطارئة التي تقع ضمن نطاق اختصاصه والتي قد تحتاج إلى مشاركة أوسع اتحادياً أو إقليمياً.

ومن الطبيعي في هذا الشأن أن يعمل جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية على تقديم الضمانات اللازمة لكل من المستهلكين والمزارعين على حد سواء. وذلك بالتعاون مع السلطات الأخرى ذات الصلة، حيثما كان ذلك ضرورياً.

يتوجب على جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية أيضا في هذا الخصوص وضع بروتوكولات استجابة للطوارئ تكون قابلة للتطبيق في عدد من السيناريوهات والحالات مختلفة النطاق والمدى، بحيث يتمكن الجهاز من امتلاك زمام المبادرة في تفعيل تلك البروتوكولات من خلال عملياته التشغيلية وبحيث يتواكب ذلك مع برامج الوكالات الدولية وينسجم مع نظم الإنذار السريع بمشاركة الإمارات الأخرى في حالات الطوارئ. ومن الأهمية بمكان أن تكون القدرات والكفاءات متوفرة جنباً إلى جنب مع وجود آلية واضحة للمساءلة في مواجهة حالات التقصير. كذلك يجب أن يكون هناك تفاهم مسبق بين كافة وكالات حكومة أبوظبي قبل وقوع أي حالات طارئة. وينبغي أن يضمّن ذلك الإطار خطة لإدارة الأزمات بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة على المستويين الاتحادي والمحلي.

### نطاق الحالات الطارئة

يتراوح نطاق حالات الطوارئ بين النطاق الصغير الذي يشمل عددا محدودا من المنتجين الزراعيين، إلى النطاق متوسط الحجم والذي يرتبط بعدد أكبر نسبيا، وقد يمتد نطاق الحالات الطارئة إلى أوسع من ذلك بحيث يشمل كافة أنحاء الإمارة، ومن الممكن أن يتعدى حدودها.

### الأزمات التي تدار من قبل الجهات الرسمية الأخرى

سيشارك الجهاز في الاستجابة لحالات الطوارئ على المستوى الاتحادي أو الإقليمي أو الحالات التي تتحمل فيها جهات حكومية أخرى المسئولية الأساسية على سبيل المثال (الحالات الطارئة المتعلقة بنقص المياه). من المهم جداً في هذه الحالات تحديداً تسمية الجهة التي تتمتع بصلاحيات القيادة العليا والسيطرة الكلية، والتحديد الواضح للأدوار و المسئوليات إضافة لوجود التنسيق المحكم المتبادل بين الجهات والكيانات الرسمية المتأثرة.

### التأهب للتصدي والإدارة

يمثل كل من الاستعداد والجاهزية الأسس الصحيحة لمواجهة حالات الطوارئ في مجال الزراعة. ومن طرق الاستعداد الفعالة إجراء تدريبات الإعداد والتمارين لمواجهة الحدوث المحتمل لحالات الطوارئ، حيث تمثل تدريبات المحاكاة أحد وسائل الإستعداد الفعالة للتصدي للطوارئ خصوصا السيناريوهات للحوادث الممكنة الوقوع بدرجة عالية من التوقع والاحتمال. ويتيح ذلك إمكانية التدريب العملي للأفراد الأساسيين والمعنيين بشكل رئيسي في التعرف على الأدوار والمسئوليات المنوطة بهم .بما يضمن سلاسة اتخاذ الإجراءات اللازمة وفعاليتها في مواجهة التهديدات المحتملة مهما بلغت درجة خطورتها وتأثيرها.

وسيسعى الجهاز لامتلاك الإمكانيات التقنية والبشرية والقدرات اللازمة للاستجابة الفعالة لكافة حالات الطوارئ المفاجئة، بما في ذلك ضرورة الوصول لمختبرات مرجعية للتشخيص، والقدرة على استخدام مخزون معدات الطوارئ من خلال ترتيبات التنسيق مع إمارة أخرى و/ أو الجهات الرسمية على المستوى الاتحادي. وسيقود الجهاز ضمن هذا السياق جهودا لتشكيل فريق لإدارة الأزمات يضم في تكوينه تمثيلا لجميع الكيانات الرسمية المتأثرة. وسيتم وضع الترتيبات لتوفير هذه الإمكانية والقدرة الضرورية للفريق في حال عدم توفر الموارد داخلياً لدى الجهاز.

إنّ امتلاك إستراتيجية لإدارة الأزمات يعد أمرا في غاية الضرورة ويتعين أن تتضمن خطط لرفع مستوي الجاهزية والاستعداد وخطط للاستجابة للطوارئ، وينبغي أن توضع خطط محددة خاصة بالاستجابة لتفشي الآفات ذات الخطورة والتأثير الواسع واندلاع الأمراض الغريبة الوافدة من خارج الإمارة أو الدولة، إضافة إلي ذلك يجب وضع خطة استجابة خاصة تَفعَّل في حالات الطوارئ المباغتة غير المتوقعة.

إنّ إستراتيجية إدارة الأزمات تؤكد أن كل الجهات الرسمية المختلفة وأصحاب المصلحة قد يكون لهم دور في مسألة الاستجابة للطوارئ (لا سيما السلطات الصحية)، ويجب على كل من هذه الجهات العمل معاً من أجل تطويق وتخفيف حدة المخاطر وتعظيم فرص النجاح في إدارتها .

ويجب على فريق إدارة الأزمة المُشكَّل لإدارة قضية معينة السعي لضمان الآتي:

- التوفير السريع للمعلومات المتكاملة عن الحوادث للمعنيين بالجهاز وأصحاب المصلحة، فضلاً عن الإبلاغ المبكر للحكومة الاتحادية تحقيقا للشفافية.
- العمل على توفير الوسائل اللازمة للتصدي الأمثل للجهات المشاركة في إدارة الأزمة .
- اتباع التنسيق المحكم بين الشركاء أثناء إدارة الأزمات وفي حالات الطوارئ تجنبا للارتباك وفقدان الثقة نتيجة ذلك.
- توفر أشكال الدعم والمساندة اللازمة للمتأثرين بقطاع الزراعة لضمان الاستعادة السريعة للأوضاع الطبيعية المعتادة.
- التنسيق والجدولة الملائمة لأنشطة ومهام الفريق وفقاً لمنهجية ثابتة ومراحل مبرمجة للمهام الأساسية والواجبات الرئيسية لإدارة الأزمة أو الحدث بحيث يتم الالتزام بتطبيقها سواء في حالات الاستجابة للطوارئ الشاملة أو المحدودة الأثر.

ويتعين أن يتوفر هيكل منتظم لترتيب وقيادة فعاليات الإستجابة يوائم طرق وآليات العمل والهياكل المؤسسية للجهات المشاركة بحيث تنبنى على طبيعة الدور المطلوب لا على من يقوم به، وبما يسمح بمرونة وانسيابية الأعمال والمهام بين الإدارات العليا ومختلف المستويات الأخرى للمشاركين.





قد يحتاج جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية في حالات الطوارئ لإقرار خطط للتعويض المادي للمزارعين بغرض الحث والتشجيع على الإبلاغ المبكر عن الأمراض، والالتزام بتدابير السيطرة على القضاء عليها في حال تكبُّد المزارعين لقدر من الخسائر المادية نتيجة الالتزام بمتطلبات التصدي اللازمة، وسيتم النظر والبت في طلبات المتضررين وفقاً لضوابط ومعايير محددة، فقد يستلزم مشروع التعويض قدرا من التشاور والتنسيق مع كافة الجهات ذات العلاقة.

## 5.2.2.5 السياسة التاسعة- المحافظة على الأصناف الزراعية ذات القيمة العالية

### التوجه

سيسعى جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية لضمان استغلال الإمارة لأفضل الموارد الجينية الزراعية المتاحة بالإمارة والتي تتصف بقيمة وراثية متميزة. وفي هذا السياق يقر الجهاز بالدور الرئيسي الذي تضطلع به هيئة البيئة بأبوظبي في الحفاظ على التنوع البيولوجي بالإمارة. لذلك سيعمد للتنسيق المستمر مع كافة الجهات الاتحادية / المحلية ذات العلاقة لحماية وحفظ الأنواع المحلية ذات القيمة الزراعية.

### الدافع

تتكيف الحيوانات والنباتات بأنواعها على العيش الطبيعي بشكل جيد ضمن الظروف السائدة بالبيئة الحاضنة التي تتواجد بها. وبالنظر للظروف المناخية القاحلة التي تسود في الإمارة فمن المحتم وجود العديد من الموارد الوراثية التي تأقلمت على بيئة الامارة بصورة جيدة. ولغايات الانتفاع من تلك الأنواع بهدف رفع كفاءة الإنتاج الزراعي يجب حماية واستخدام الأنواع أو الأصناف المحلية منها لإنتاج الأغذية أو الأعلاف بشكل فعال في إمارة أبوظبي ( تعتبر أنواع وأصناف النخيل المحلية « *Phoenix dactylifera* » مثالا لما يجب المحافظة عليه من النباتات المحلية، وكذلك السلالات المحلية من الإبل والأغنام والماعز في الجانب الحيواني ).

### الوصف

من خلال الاعتراف بالدور الرئيسي لهيئة البيئة في الحفاظ على التنوع البيولوجي في إمارة أبوظبي سيسعى جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية للتركيز على الجانب الزراعي لضمان الاستغلال الأمثل للموارد الوراثية القيّمة من أجل تعزيز الإنتاج الزراعي بإمارة أبوظبي، وللقيام بهذا الدور بشكل فعال سيعمل الجهاز على تطبيق مضمون الإطار المتكامل لإدارة المخاطر، وفق الخطوات التالية:

### مخطط 29: توظيف الإطار المتكامل لإدارة المخاطر في تطبيق سياسة المحافظة على الأصناف الزراعية القيمة

### الخطوة الأولى:

- وضع معايير لتحديد الموارد الوراثية من الأنواع والسلالات أو الأصناف ذات القيمة الزراعية الجيدة.
- تحديد القيمة النسبية للإنتاج الزراعي المرتبط بالموارد الوراثية المتواجدة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- التأكد عما إذا كان هناك أي خطر في المستقبل المنظور يتهدد الأنواع والسلالات التي تمّ تحديدها ويتعلق باستمرار واستدامة وجودها في الإمارة.

### الخطوة الثانية:

- الاستعانة عند الضرورة بخطط وبرامج (بما في ذلك التنسيق مع الجهات المعنية) خاصة بالاستخدام الأمثل والمحافظة والاستفادة من الموارد الوراثية والسلالات المتواجدة في إمارة أبوظبي.
- ترتيب أولويات تنفيذ الخطط والبرامج المتعلقة بالاستخدام الأمثل للحفاظ والاستفادة من الموارد الوراثية والسلالات المتواجدة في إمارة أبوظبي.
- البدء والشروع في تنفيذ الخطط ذات الأولوية القصوى .

### الخطوة الثالثة:

- تنفيذ الخطط المختارة للحفاظ على وللاستخدام وللاستفادة من الموارد الوراثية والسلالات المتواجدة في إمارة أبوظبي.
- التواصل مع وزارة التغير المناخي والبيئة حيثما اقتضت الضرورة لضمان عدم استخدام الموارد الوراثية الفريدة والمتواجدة بإمارة أبوظبي في الإنتاج الزراعي في أي منطقة من العالم من دون الاعتراف بالحقوق التجارية لإمارة أبوظبي.

**الخطوة الرابعة:**

- رصد فعالية الخطط قيد التنفيذ والمتعلقة بالمحافظة، والاستفادة المثلى من الموارد الوراثية القيمة المتواجدة بالإمارة.

في هذا الخصوص تعتبر الهجن المحلية، وسلالات الأغنام والماعز، وأصناف النخيل *Phoenix dactylifera* من أبرز أمثلة الموارد الوراثية الهامة والتي يمكن أن تستغل في الإنتاج الزراعي في إمارة أبوظبي والإمارات الأخرى، مما يستوجب أن يحظي تحديد الأصناف وتوصيف السمات للسلالات المحلية بأولوية قصوى.

## 5.2.3 السياسات الزراعية المشتركة

هنالك عدد من السياسات الداعمة لكل من سياسات الإنتاج الزراعي والوقاية الزراعية تتسم بالصلة الوثيقة بكلا المجالين، وخلافاً للسياسات العامة( الفصل الرابع) التي تنطبق على كل من الزراعة وسلامة الغذاء، فإن السياسات المشتركة التالية تساهم بدور أساسي في دعم الزراعة وذات ارتباط وثيق بجانبي الإنتاج والوقاية الزراعية، كمثال لذلك ، تنبع دوافع وموجهات البحث العلمي والتطوير أساساً من احتياجات أنشطة الإنتاج والوقاية للإمارة، وبالمثل تتطرق سياسة المُركبات الزراعية لتوجهات الجهاز في تنظيم الاستخدام المحلي للمُركبات وضوابط استيرادها أيضا .

### 5.2.3.1 السياسة العاشرة– الأبحاث والتطوير

**التوجه**

يمكن أن ينتهج جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية طرق عديدة لتوظيف وتحقيق الاستفادة القصوى من جهود البحث العلمي والتطوير في قطاع الزراعة ، كتفويض وتعهيد عملية البحث والتطوير وأيضا من خلال رعاية وتوجيه البحث والتطوير بكافة مكونات القطاع الزراعي. وسيضمن جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية اتساق جهود البحث والتطوير في معالجتها لأي من القضايا الرئيسية التي تواجه الزراعة أو بهدف رصد وتوفير البيانات الأساسية اللازمة لصناعة القرارات المؤثرة في هذا القطاع.

ولجهاز أبوظبي للرقابة الغذائية دور رئيسي في تحديد الأولويات وحصر الاحتياجات من البيانات باستمرار ليتسنى تخصيص ورصد الموارد والأموال اللازمة للأبحاث والتطوير. وسوف يعمل الجهاز في هذا الخصوص وبمقتضى الضرورة مع الجهات المعنية مثل مركز خدمات المزارعين. وسوف يستند تحديد الأولويات في مجال الأبحاث على تحليل دقيق للفعالية والجدوى للتكاليف والمنافع (يشمل ذلك حالات الدرء الفوري للمهددات والأخطار الداهمة وآثارها).

وسيلتزم الجهاز كذلك بالتعاون الوثيق والتنسيق المحكم مع المنظمات المعنية والمشاركة بالبحث والتطوير في إمارة أبوظبي ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومنطقة الشرق الأوسط والعالم ، وذلك لضمان عدم تكرار تفويض الأبحاث والتطوير، والارتقاء بجودة وفعالية البحوث القائمة بالصورة الملائمة لتلبية متطلبات وأولويات بيئة الزراعة المحلية.

**الدافع**

إنّ توجيه جهود البحث والتطوير نحو التحديات والقضايا المحلية الرئيسية التي تواجه قطاع الزراعة بالإمارة أو لتلبية الاحتياجات الخاصة بتوفير البيانات الضرورية سيساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والبيئية المستدامة،و ستساعد في نهاية المطاف إمارة أبوظبي على إحداث التطور اللازم للارتقاء بقطاعها الزراعي التقليدي . كذلك سيسهم بناء إستراتيجية فعّالة للبحث والتطوير قائمة على الشراكة والتعاون مع الجهات ذات الصلة في تحقيق العديد من المكاسب الايجابية والفوائد الجمة للقطاع الزراعي وبأقل تكلفة ممكنة.

**الوصف**

إنّ الاستثمارات الحكومية المستدامة في مجال التطوير والأبحاث الزراعية سوف تساعد على وضع الزراعة في أبوظبي في مسار النمو الصحيح . ويتعين على جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بغية الاستفادة المثلى من الموارد والطاقات المخصصة للتطوير والبحث العلمي مراعاة الآتي:

- الحرص التام على معالجة القضايا وتوفير البيانات والمعلومات التي تمّ تحديدها من قبل الجهات المسؤولة بالإمارة.
- تجنب تكرار البحوث التي أجريت أو المزمع إجراؤها في أماكن أخرى في المنطقة والعالم.
- أن يكون تحديد وترتيب الأبحاث وفقاً للأولويات والضرورات.

وبتطبيق جميع المبادئ المذكورة أعلاه ستتوفر لجهاز أبوظبي للرقابة الغذائية القدرة لإستراتيجية للبحث والتطوير الزراعي لتأسيس وبناء نموذج تجريبي متكامل، يمهّد بنجاح لامتلاك إستراتيجية شاملة أوسع اطارا في مجال الأبحاث والتطوير.

**إستراتيجية قطاع البحث والتطوير الزراعية**

ستحدد إستراتيجية البحث والتطوير الزراعية الكيفية التي يجب أن يستثمر بها جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية الجهود والإمكانات والموارد المخصصة للبحث والتطوير في تعزيز القدرات الإنتاجية والاستدامة في القطاع الزراعي وتوفير الغذاء الصحي الآمن لسكان الإمارة. وينبغي كذلك أن تحدد الاستراتيجية بوضوح أولويات البحث والتطوير للجهاز وتوصيف الأعمال والأنشطة التي يتعين على الجهاز الاضطلاع بها. إضافة لتحديد المتطلبات والاحتياجات اللازمة لتوظيف





واستخدام البحث والتطوير لدعم التطبيق السليم للسياسات الزراعية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية لجهاز أبوظبي للرقابة الغذائية.

تتمثل الخطوة الأولى في وضع إستراتيجية البحث والتطوير الزراعية في المراجعة الشاملة للقضايا الراهنة والعمل على توفير البيانات الضرورية الخاصة بقطاع الزراعة بالقدر الذي يؤدي لتحديد مجالات البحث والتطوير التي يتعين أن تحظى بالاهتمام والنصيب الأوفر من الاستثمارات المخصصة. و يتعين كذلك إخضاع تلك المجالات للمزيد من التحليل الوافي من أجل التوجيه الأمثل للجهود على أن يتولى قطاع البحث والتطوير قيادة هذه المهمة . ويمكن باستمرار أن يتم التحديث الدوري المنتظم لهذه المعلومات.

تتضمن الملامح الرئيسية، والتي تمثل الأساس لإستراتيجية للبحث والتطوير المتكاملة، الخطوات المبينة أدناه:

**خطوات تطوير إستراتيجية البحث والتطوير**

يتوجب أن ترسم الاستراتيجية المنشودة الملامح الأساسية لجهود البحث والتطوير التي يحتاجها الجهاز من أجل تحقيق أهدافه الاستراتيجية، وصياغة وتحديد الأولويات المستقبلية وكذلك قياس التقدم المحرز في هذا الجانب.

ونورد فيما يلي بالمخطط رقم (30) الخطوط العريضة للإجراءات والخطوات الواجب على جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية اتخاذها لتوظيف إستراتيجية البحث والتطوير بطريقة فعالة.

**مخطط 30: خطوات تطوير إستراتيجية البحث والتطوير**

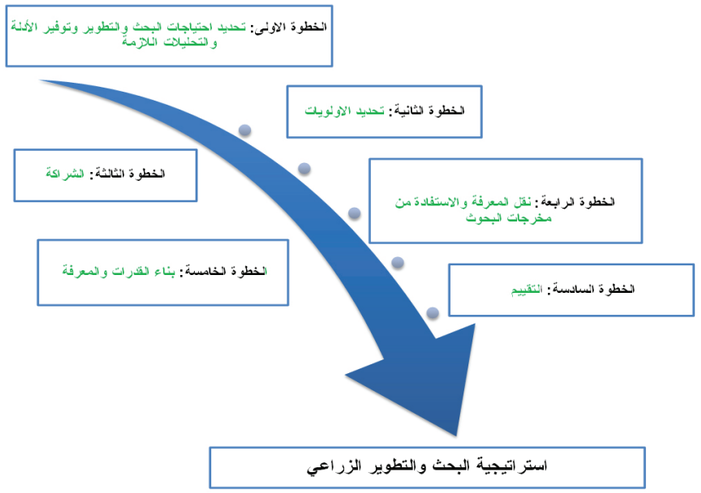


**الخطوة الأولى : تحديد أدلة كافية تبرر إجراء البحث، وتوفير القدرات الفنية الأدائية والتحليلية اللازمة:**

تتضمن هذه الخطوة التعرف على احتياجات البحث والتطوير الماسة للمؤسسة وترتيب الأولويات على نحو يتسم بالكفاءة والوضوح والشفافية لضمان جودة الأعمال البحثية التي حظيت بالأولوية و يشمل ذلك الآتي:

- استكشاف آفاق البحث والتطوير بدقة وإمعان عبر التشاور وذلك بغرض استيعاب القضايا المستجدة والتعرف على المهددات والفرص المتاحة بإشراك كل من الجهات الحكومية ذات الصلة ومكونات القطاع الزراعي وسيكون لمركز خدمات المزارعين دور في الاسهام في توفير المعلومة اللازمة للجهاز من خلال رصد الاستجابات ذات الصلة من قبل المنتجين.
- الاستخدام الأمثل للبيانات والمعلومات المتاحة عبر زيادة الوعي والاستيعاب الكافي لأهميتها من خلال التحليل المنهجي والمراجعة والتوافق على إطار عمل يحدد مبادئ ونهج تبادل البيانات وكيفية تمويل البحوث مع الشركاء بقطاع الاعمال الزراعية والمنظمات غير الحكومية.
- تحديد مجالات ونوعية البحوث والتطوير سواء تلك التي تجرى على مستوى المزرعة، أو التي يتم اجراؤها داخل الأمكنة الطبيعية للنشاط المعين أو بالمرافق التي يتم بها إخضاع ظروف وعوامل التجارب العلمية للسيطرة والتحكم ، وذلك بهدف إحداث التوازن الضروري بين أنواع الابحاث التي تجرى وضمان فعالية البحوث وتنفيذها ضمن السقف الزمني المحدد لها.

**الخطوة الثانية- تحديد الأولويات**

إن القيام بترتيب أولويات البحث والتطوير يتطلب استخدام إطار مركزي مشترك لضمان الجمع بين أفضل طرق العمل المحققة لكافة الأهداف،و ينبغي أن يتم ذلك بأسلوب مركزي بشكل إطارا للتوليف الأمثل بين مكونات الجهود البحثية والأهداف المشتركة بينها. والاختيار بين الأولويات الحالية والمستقبلية بحيث يتم تحديد هذه الأولويات بالتشاور مع الجهات الأخرى ذات العلاقة مثل مركز خدمات المزارعين.

وتتضمن الملامح الرئيسية لإطار ترتيب الأولويات الآتي:

- تحديد الفوائد المتوقعة في مقابل التكلفة والموارد المطلوبة (صافي المنفعة).
- ضمان انسجام واتساق أولويات البحث مع الأولويات العامة للزراعة بالإمارة.
- الاهتمام الكافي بالشراكات المحتملة في كل عمل جديد. وسيتم تعزيز ذلك عن طريق النشر والإعلان الصريح عن الاحتياجات المستقبلية.
- التأكيد على التوافق والاتساق على المستوى الدولي.
- المساهمة في تطوير وبناء القدرات بقطاع الزراعة.
- حساب وتقدير احتمالات النجاح.
- تحقيق التوازن بين المشاريع ذات المدد الزمنية المتفاوتة. أي بين التي تستغرق سنة واحدة وتلك التي تمتد لسنوات عدة.

وستنشر نتيجة اختيار العمل الرئيسي الذي يُزمع تفويضه خلال سنتين قادمتين بغية توفير الشفافية المطلوبة والتعرف على كل وجهات النظر والمرئيات المختلفة لجميع الأطراف المعنية قبل تفويض أي عمل جديد من خلال:

- وجود وتوفر البيانات اللازمة لمعالجة الاحتياجات التي جرى تحديدها.
- الفرص المتاحة للتعاون الفعال.
- التأكد من اتباع أفضل السبل في تحديد الأدلة المبررة لاجراء البحث.

### الخطوة الثالثة – الشـــــراكة

تتضمن هذه الخطوة بناء شراكات فعّالة مع جهات التمويل وأصحاب المصلحة لضمان إتباع نهج متسق ومتماسك بغية تلافي الثغرات والازدواجية والتكرار وكذلك الاستفادة المثلي من الفرص المواتية لإتقان أداء وتنفيذ المهام المشتركة من خلال التعاون الفعال بين كل من جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية ومركز خدمات المزارعين والحكومة الاتحادية، ودول مجلس التعاون الخليجي والهيئات الدولية.

و يشمل هذا:

- تعزيز التعاون والتنسيق الداخلي بالجهاز بصورة فعالّة وذلك من خلال:
  - إنشاء فرق متعددة التخصصات تمثل جميع قطاعات جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية لتأكيد وضمان تكامل خبرات ومهارات العاملين في المجالين العلمي والعملي.
  - تحديد أولويات البحث والتطوير على المستوي الداخلي بجهاز أبوظبي للرقابة الغذائية لرسم إطار للشراكات الداخلية.
- تحديد الأولويات ودعم التعاون مع الشركاء الخارجيين ويتضمن ذلك:
  - تحديد إمكانية تعهيد النشاط لجهة خارجية مؤهلة مع قيام الجهاز بمهام المراقبة والتقييم اللازمة .

سيتم السعي لذلك من خلال الشراكات داخل دولة الإمارات العربية المتحدة وفي دول مجلس التعاون الخليجي اوخارج ذلك . من أجل تحديد وتبادل وتحليل البيانات . والتعرف على فرص التعاون الاستراتيجي والتجاوب معها لتطوير الاستجابات بصورة فعالة. وسوف يتم بناء الشراكات بصفة اساسية مع :

- إدارات الجهاز الأخرى للتأكد من تنسيق العمل على المدى الطويل وفقاً لما تقتضي الضرورة، وضمان الدعم اللازم للبحث والتطوير وبناء القدرات في المجالات الرئيسية.
- الجهات المسئولة عن التنفيذ والرصد وقطاع الأعمال للتأكد من جمع البيانات غير الرسمية أو تلك الخاصة بالإنفاذ، فضلاً عن المعلومات النوعية التي يتوجب رصدها واستخدامها بفعالية لإثراء العمل البحثي.
- المشرعون ( جهات التشريع) ومقيمي المخاطر بدول مجلس التعاون الخليجي.
- الشبكات الحكومية المهنية في مجال الاقتصاد، والبحث الاجتماعي، والبحث الميداني وتطوير الشراكات مع الجمعيات أو الاطارات العلمية والمهنية.
- الجمعيات الخيرية (جمعيات النفع العام غير الربحية) والشركاء في قطاع الصناعة، ويجب التأكد من قيام جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بالتنسيق الكافي وتبادل المعلومات والذي يفضي للقيام بإعداد البيانات واستغلال الموارد بشكل فعّال بالقدر الذي يساعد على تحقيق أفضل النتائج والمخرجات لجهود البحث والتطوير.
- جمهور المستهلكين أو المجموعات الممثلة لهم لضمان أن يعكس البحث والتطوير احتياجات هذه الشرائح.

### الخطوة الرابعة – تفسير نتائج البحوث، نقل المعرفة، والترجمة

هذه الخطوة تركزعلى كيفية تحليل وتقييم أنشطة البحث والتطوير، واستخدامها بشكل فعال وإتاحتها حتي يتسنى لجميع الأطراف ذات العلاقة الاستفادة من مخرجات ونتائج البحث - وهذا لا يشمل أو ينطبق فقط علي العاملين بالبحث والتطوير ولكن أيضاً على طيف أوسع من المنتجين والمستهلكين، وكذلك تجار التجزئة والمصدرين والشركاء في التنفيذ، بحيث لا يقتصر ذلك حصراً على جهات ومؤسسات البحث العلمي.ويشمل ذلك :

- إخضاع مشاريع البحث والتطوير للدراسة التحليلية الدقيقة والتفسير وفقاً لأحدث المعايير العلمية المتقدمة.
- الترجمة العملية الفعالة لمواضيع البحث والتطوير لإبراز سياسات وأهداف الجهاز وأن يتم توضيح ذلك للشركاء وأصحاب المصلحة.
- التواصل مع مشغلي الأعمال الزراعية بالقطاع الخاص وغيرهم من أصحاب المصلحة الذين هم في أمّسّ الحاجة لنقل المعرفة.

### الخطوة الخامسة - توفير المعرفة والمهارات والقدرات

سيسعى جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية حثيثا لتطوير المعارف والمهارات والقدرات اللازمة لتحقيق أهداف البحث والتطوير على المستوى الداخلي بالجهاز وخارجه.





على الصعيد الداخلي بالجهاز سيتم ذلك من خلال تطوير القدرات في المجالات الأساسية. وقد يشمل هذا دراسات عن المناطق القاحلة وزراعة النباتات وتربية الحيوانات بهذه المناطق، إضافة لمنهجيات الإنتاج، وعلم الحيوان ودراسات الأعلاف والتغذية، والصحة البيئية، والطب البيطري والاقتصاد والعلوم الاجتماعية، والبحوث الميدانية والإحصاءات. ولإدراك الجهاز لواقع توفر العديد من المهارات والقدرات المطلوبة في الابحاث لدى المنظمات الخارجية قد يصار للاستعانة بمصادر خارجية ذات اقتدار وأهلية لدعم عمليات البحث والتطوير وفقا لما تمليه الضرورة. وعلى المدى البعيد سينظر جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية في انتهاج أي من الخيارات الآتية:

- الاستعانة بمصادر خارجية: حيث يظل تحديد أولويات البحوث العلمية ورسم سياسات البحث والتطوير والقرارات المتعلقة بها ضمن إطار جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية مع الاستعانة بمصادر خارجية ومنظمات مختصة لتنفيذ أعمال البحث والتطوير .
- أو إنشاء كيان مستقل منفصل: بحيث يتم إنشاء جهة كاملة الاستقلالية للبحث والتطوير تتولى مهمة تنظيم برامج البحث والتطوير في المجال الزراعي.

### الخطوة السادسة – الرصد والتقييم

سيقوم جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بالعمل على رصد وتقييم البيانات والأدوات وكفاية أداء طرق التحليل المتوفرة وكفاءتها من أجل تحديد المواصفات التي ينشدها قبل تفويض أية جهة بتنفيذ مشاريعه البحثية. وسوف يتم أيضاً تقييم مشاريع البحث والتطوير المنجزة والسياسات قيد التنفيذ للوقوف على مستويات فعاليتها من حيث الجودة والتأثير المتحقق منها . من خلال الآتي:

- مشاريع وبرامج بحث وتطوير بعينها وفرق العمل الخاصة بذلك.
- دراسة وتقييم سياسات ومبادرات الجهاز التي تم تطويرها، ورصد فعالية تأثيرها في الممارسة العملية.
- قياس التقدم الذي أحرزته إستراتيجية البحث والتطوير القائمة ورصد تأثيراتها.
- رصد وتقييم المصادر الخارجية كالجهات الأخرى التي عهد إليها بمشاريع البحث والتطوير.

## 5.2.3.2 السياسة الحادية عشر – الدعم الاجتماعي

### التوجه

يدرك جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية ضرورة وأهمية الدور المؤثر للدعم الاجتماعي في حفز المزارعين علي الالتزام بالممارسات الزراعية المستدامة وزيادة وتعزيز قدراتهم الإنتاجية. لذا يقوم جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية خدمة لتلك الغايات بتنفيذ التوجهات الحكومية في تخصيص المساعدات الاجتماعية من أجل تحقيق الأهداف الآتية:

- التوافق مع أفضل الممارسات - ومقاصد السياسات الزراعية.
- ضمان استمرار المزارعين في ممارسة مهنة الزارعة والاعتماد على الذات بتبني سبل تحقق إنتاج على نحو مجدي ومستدام ومجزي اقتصاديا.
- المحافظة على الموارد الطبيعية لإمارة أبو ظبي وإتباع الطرق المثلى في توظيفها واستغلالها .
- المساهمة في تلبية طلبات السوق المحلية وتوفير منتجات غذائية ذات نوعية جيدة وآمنة لسكان إمارة أبوظبي.
- المحافظة على الخصائص الثقافية المحلية المميزة لبيئة الامارة وطرق الإنتاج الزراعي وتعزيزها.
- توجيه الإنتاج الزراعي للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي.

وسيستمر جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية في تقديم الدعم الاجتماعي للمنتجين طالما توفرت الجدية في الامتثال للسياسات واجبة التطبيق، على سبيل المثال: الاستخدام الأمثل والرشيد لمياه الري والأراضي الزراعية، الممارسات الجيدة في رعاية الحيوان والاستخدام السليم للمركبات الزراعية كالأدوية البيطرية وغيرها من المدخلات الزراعية.

### الدافع

سوف يستمر الدعم الاجتماعي في لعب دور رئيسي لتعزيز الاستدامة الاقتصادية والبيئية للقطاع الزراعي نظراً لطبيعة الظروف المناخية القاسية السائدة بالإمارة والتي تستوجب تشجيع ودعم المزارعين من أجل الحفاظ على الموروث الوطني المرتبط بالإنتاج الزراعي وضمان تحقيق إسهام مستدام في توفير إمدادات الغذاء في إمارة أبو ظبي بهدف تحقيق الأمن الغذائي.

### الوصف

يعتمد القطاع الزراعي حالياً بشكل أساس على الدعم الاجتماعي ويتمثل ذلك في توفيرالطاقة الكهربائية والإمداد بالنوعية الجيدة من المياه فضلا عن الحصول على الأعلاف بأسعار مخفّضة. وقد ترتبت على ذلك النهج عواقب غير مرغوبة أثرت سلبيا على هذا القطاع. على وجه الخصوص ما يتعلق بالخيارات الإنتاجية الضرورية لتعزيز الاستدامة. لذلك سيلعب ترشيد استخدام الدعم الاجتماعي على المدى البعيد دوراً مؤثراً في دعم سبل الوصول لتلك الغاية، من حيث الإدراك الصحيح للكلفة الحقيقة للإنتاج وحث وتشجيع الامتثال والتقيّد بأفضل الممارسات الانتاجية في قطاع الزراعة على المدى الطويل.

يستهدف تطبيق مبادرات الدعم الاجتماعي تحقيق المخرجات الست التالية الموضحة بالمخطط 31:

**مخطط (31) مخرجات الدعم الاجتماعي**

**الامتثال لأفضل الممارسات – و التوافق مع السياسات الزراعية**

يمثل الدعم الاجتماعي إحدى الوسائل الهامة لتشجيع المزارعين على الامتثال لأفضل الممارسات، والتي تم التطرق لها بقدر كاف عند تناول السياسات الزراعية. سيعمل جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية من خلال الدعم الاجتماعي على تحفيز وتشجيع التحديث وتحسين قدرات إدارة المزرعة بإتباع الممارسات التشغيلية الجيدة، والإدارة الفعالة لمكافحة الآفات والأمراض،على سبيل المثال التشجيع على الاستغلال الأمثل للموارد المائية وتمكين المزارعين من الحصول على ما يستجد من التقنيات التي تعزز من استدامة كفاءة استخدام المياه. وفي هذا الصدد يشكل الاستمرار في تلقي الدعم حافزا لمن يمتثل لمتطلبات الممارسات الجيدة في مقابل الحرمان و تعليق الاستفادة من الدعم في حالات عدم الالتزام.

**المحافظة على استمرارية أصحاب المزارع المواطنين في مجال العمل الزراعي بهدف تحقيق الاعتماد على الذات، وانتهاج سبل الإنتاج الجُدي والمستدام والمجزي اقتصادياً.**

يمكن استخدام الدعم الاجتماعي لتحفيز المزارعين على التمسك بالبقاء والاستمرار في النشاط الزراعي أو اجتذابهم للعودة إليه إذا ما تمّ بالفعل الإقلاع عنه. ويمكن أيضاً للدعم أن يلعب دورا فعالا في تشجيع تنويع الإنتاج بما يساهم في تمكين المزارعين من الاعتماد على النفس في استدامة الإنتاج. على سبيل المثال: تشجيع تبني نمط الإنتاج الزراعي المختلط بإدخال تربية الحيوانات في المزارع التقليدية للفواكه والخضروات. وسيعمل جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية كذلك على توجيه الدعم الاجتماعي لتشجيع كبار المنتجين على المستوى التجاري على التكامل مع صغار المزارعين وذلك عن طريق توفير قنوات تسويقية لهم على النحو المتبع حاليا بشركتي ألبان العين والفوعة للتمور.كذلك ينظر جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية للصيغ الموحدة والمتمثلة في إنشاء تجمّعات لصغار المنتجين من أجل العمل المشترك معاً إذ يعد ذلك أحد المفاتيح الهامة للتنمية الاقتصادية وللاستدامة في القطاع الزراعي على المدين المتوسط والطويل.

**المحافظة أو الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية بإمارة أبوظبي**

لا يمكن إغفال الأثر الإيجابي الذي يلعبه الدعم الاجتماعي في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستفادة منها، من خلال بذل قدر كافي من الاهتمام والمتابعة والرقابة، والرصد المستمر لمدى النجاح في تحفيز المزارعين على تحقيق الأهداف المنشودة، وفي هذا الصدد يشكل هدف المحافظة على المياه الجوفية أحد المجالات التي يمكن استهدافها على نحو مؤثر ببرامج الدعم.





**توجيه المزارعين للإسهام في تلبية طلب السوق المحلي والتموين عبر تزويد أبوظبي وإمدادها بمنتجات غذائية آمنة وعالية الجودة**

هنالك حاجة إلى تقديم حوافز في شكل من أشكال الدعم الاجتماعي بهدف تغيير وتطوير القطاع الزراعي التقليدي للإرتقاء بقدراته على الإنتاج والمنافسة. من المهم في هذا الخصوص السعي الجاد لتحسين وتأهيل الإنتاج المحلي لبلوغ أعلى معايير السلامة والجودة حتى تتعزز امكانياته في منافسة منتجات البلدان الأخرى. ومن المؤكد أن يساهم تجميع ودمج المزارع الصغرى في وحدات إنتاجية أكبر في تحسين الأداء الاقتصادي لصغار المنتجين مع تحقيق العديد من الفوائد واكساب المنتجات المحلية بالأسواق لعديد المزايا الكمية والنوعية. بيد أن تحقيق الاستدامة الاقتصادية لهذا النهج رهين بالتركيز على التطوير المستمر. والاستيعاب التفصيلي الدقيق لتكلفة الإنتاج.

**المحافظة على خصائص الإنتاج الزراعي الفريد وتحسينها في الإمارة**

هناك ضرورة اجتماعية ملحة تتمثل في دعم وتطوير القدرات الإدارية بالمزارع الممنوحة للمواطنين، إذ يعكس تقديم الدعم الاجتماعي قدرة جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية على الوصول لأهدافه في تمكين المواطنين من المحافظة على تقاليد الإنتاج الزراعي الموروثة، مع أهمية إتباع نهج متوازن ومدروس في توظيف الدعم الاجتماعي في تطوير اقتصاديات القطاع الزراعي التقليدي لكي تعمل وفقاً لآليات ومتطلبات السوق.

**دعم الإنتاج الزراعي للمساهمة في الأمن الغذائي**

من الضروري أن يتم توجيه الدعم الاجتماعي في قطاع الزراعة لمواكبة أهداف جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية المتمثلة في تحقيق الأمن الغذائي ببلورة الأسس الهادفة لتشجيع زيادة الإنتاج والاعتماد على الذات وزيادة تنوع المنتجات وتأمين الإمدادات الكافية للسوق .

## 5.2.3.3 السياسة الثانية عشر: المدخلات / المركبات الزراعية

**التوجه**

تقع على عاتق مسئولي الشركات الزراعية والمشرفين على مزارع الإنتاج الحيواني والنباتي التي تمارس أنشطة انتاج وتجهيز وتسويق المواد الغذائية المسؤولية الكاملة عن المخاطر المترتبة على استخدام المركبات الزراعية بأنواعها المختلفة من كيماويات وأدوية ببطرية وغيرها، إضافة لمسؤولية ما ينجم من أضرار على صحة الإنسان والنبات والحيوان أو البيئة المحيطة أو التسبب في التأثير سلبا على حركة التجارة. ويتعين على جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية كسلطة مختصة التعاون الوثيق مع الجهات الاتحادية ذات الصلة لضمان السيطرة على ضبط استخدام المركبات الزراعية، ليتسنى القيام بذلك بشكل آمن فضلا عن فرض الالتزام بتطبيق المعايير الملائمة المتعلقة بكيفية الاستخدام والتداول بغية الحد من المخاطر التي تنجم عن سوء استخدام تلك المواد لغايات تعزيز قدرات الإنتاج الزراعي.

**الدافع**

إنّ توفر المركبات الزراعية الآمنة يعد أمراً مهماً لتحقيق الاستدامة الاقتصادية للقطاع الزراعي، لذلك يجب أن تحقق المعايير التي تحكم كل جوانب استخدام وتداول تلك المواد ضمان السلامة والفعالية والصلاحية للاستخدام . وكذلك سلامة الحيوانات والنباتات التي يتم استخدامها عليها ومستهلكي الغذاء المنتج منها في نهاية السلسلة الغذائية . فضلا عن تفادي تعرض البيئة وحركة التجارة للمخاطر جراء الاستخدام.

**الوصف**

تُحدث المركبات الزراعية العديد من الآثار الإيجابية التي تساهم في رفع قدرات الإنتاج الزراعي من خلال معالجة مجموعة من القضايا مثل الإصابات الطفيلية جراء الآفات والأمراض. وتعزيز امتصاص العناصر المغذية وتعظيم الاستفادة منها من قبل النبات والحيوان. وتحسين خصوبة التربة. وتعزيز المناعة والوقاية من الأمراض وانضاح المزروعات. لذا يصبح توفير هذه المركبات الزراعية أمراً ضرورياً. في بعض الأحيان قد تكون المركبات الزراعية في المتناول لكن يصعب الحصول على الفوائد المرجوة من استخدامها بسبب ارتفاع الكلفة المادية وافتقاد الخبرة والدراية الكافية بطرق تطبيقها، أو ضعف وغياب الإلمام بالسبل الكفيلة بتحقيق أقصى الفوائد من استخدامها . عندئذ يتحتم أن يلعب التدخل الحكومي من قبل السلطات المختصة دوراً عملياً مؤثرا في تذليل تلك المصاعب التي تحول دون الاستخدام السليم لتلك المواد. ويتم ذلك إما عن طريق برامج الدعم الحكومي التي توفر هذه المركبات أو عن طريق تعميم برامج الإرشاد والتدريب لرفع وعي المزارعين ومربي الحيوانات بوسائل الاستخدام السليم لهذه المركبات، لاكسابهم الكفاءة والمعرفة وترسيخ قواعد الإلمام بالممارسات الجيدة للاستخدام والتطبيق. و تعزيز الوعي بفوائدها وآثارها الإيجابية على الإنتاج.

ينبغي كذلك أن تصمم وتدار نُظُم الإنتاج الزراعي والغذائي الحديثة على أسس احتواء ودرء المخاطر المحتملة الناجمة عن استخدام المركبات الزراعية، للحد من تعرض النباتات والحيوانات والغذاء المنتج منها لآثار متبقياتها. والتركيز على تقليل الضرر الذي قد ينشأ جراء استخدامها على صحة الإنسان والحيوان والنبات وعلى البيئة. وحماية حركة تجارة السلع الزراعية والغذائية من تأثيراتها . حيث يمثل ذلك جانبا حيوياً هاماً من الممارسات التشغيلية الجيدة التي يتعين الالتزام بها خلال كافة مراحل الإنتاج. قد يشكل التدخل الحكومي المبكر في استخدام بعض أنواع المركبات الزراعية أمراً هاماً ومطلوباً من أجل ضمان توفر النوعيات الجيدة من المركبات السليمة الفعالة و الآمنة الاستخدام . وينبغي أن تتصف تلك التدخلات بالمرونة الكافية والقدرة على مواكبة معطيات التطور العلمي السريع وأحدث التقنيات والمعايير العالمية . ويجب أن تمتاز كذلك بالفاعلية والقدرة على احتواء ومنع الآثار الضارة التي قد تحدث جراء الاستخدام على مستوى قطاع الزراعة بالإمارة وعلى المستوى الاتحادي . يتعين كذلك أن يتصف التدخل الحكومي في هذا الشأن بالحيّدة والإنصاف والمساواة، وعدم الانحياز بتفضيل مجموعة من

المجموعات العاملة بالقطاع الزراعي على مجموعة أخرى. وبما أن القسم الأعظم من المدخلات / المركبات الزراعية الواردة للدولة يتم استخدامها بإمارة أبوظبي تبعاً لحجم النشاط الزراعي بالإمارة، فإن ذلك يستلزم إحكام وتكثيف إجراءات الرقابة والتفتيش للسيطرة على عمليات الغش والتدليس للتمكن من ضبط المركبات الزراعية المغشوشة والحد من تواجدها بأسواق الإمارة. إن وضوح الأدوار والمسئوليات الخاصة بكل من السلطات الاتحادية والمحلية يعد أمراً بالغ الأهمية لضمان تنظيم وتطبيق إجراءات فعالة للاستخدام والتداول ويمثّل ذلك أمرا حيويا لجهاز أبوظبي للرقابة الغذائية في القيام بمهامه في ضمان تطبيق الممارسات العالمية الجيدة في مجال التعامل مع المركبات الزراعية على مستوى الإمارة.

### أساسيات تطبيق برامج المدخلات / المركبات الزراعية

من الضروري أن تُصمّم وتدار برنامج استخدام المدخلات / المركبات الزراعية في إمارة أبوظبي لغايات زيادة القدرة الإنتاجية، إلى جانب ضبط وإدارة متبقيات المركبات في المنتجات الزراعية لذا يتعين أن تُلبّى تلك البرامج الجوانب الآتية :

- أن تُبني على مستوى الخطورة المتناسبة مع نظام الإنتاج وما يتعلق به من عمليات تشغيلية مختلفة وطبيعة المنتج النهائي.
- الاهتمام بدعم وترويج استخدام المركبات الزراعية الآمنة ذات الفوائد الاقتصادية والآثار البيئية المرغوبة.
- التركيز على جوانب وأساسيات الحماية والوقاية كالتقيّد بالممارسات اللازمة للسيطرة وضبط ومراقبة الاستخدام , على وجه الخصوص في المرحلة التي تسبق حصاد المنتجات النباتية، وكذلك إتباع الإجراءات السليمة المتعلقة بالحد من المتبقيات الكيميائية باللحوم قبل ذبح الحيوانات المنتجة للغذاء بوصفها من المتطلبات الأساسية للسلامة الغذائية.
- الحث على مراقبة وضبط الالتزام الصارم بالفترات الزمنية المطلوبة للسحب أو الانحسار الدوائي من الأنسجة لمختلف المركبات والكيماويات الزراعية المختلفة المستخدمة على النبات والحيوان وفقاً للمعايير المعمول بها عالمياً والمتسقة مع الحد الأقصى لمقدار التناول اليومي الموصى به. للحيلولة دون امكانية ترسب وتراكم المتبقيات بالمنتج الحيواني أو النباتي جراء الاستخدام بهدف تحقيق المستوى المقبول من سلامة الغذاء المُنتج المعد للاستهلاك.
- إلزام جميع الأطراف المعنية والمشاركة في العملية الإنتاجية بتحمل المسئولية المترتبة على الاستخدام الخاطئ للمركبات وضمان وقف وعدم تداول أي منتجات غذائية غير آمنة جراء ذلك الاستخدام.
- كفاءة أساليب التدقيق وتطبيق برامج لأخذ وفحص عينات المنتجات لضمان مطابقتها للمعايير المعمول بها، والتحقق من امتثال المنتجين لإجراءات السيطرة اللازمة خلال مراحل ما قبل الحصاد أو ما قبل ذبح الحيوان وسلامة الممارسات الإنتاجية المتعلقة بذلك.
- أن تمتاز الإجراءات المطبقة بالكلفة الفعالة وأن يتوفر الدعم والاستيعاب الكامل من قبل الشركاء وأصحاب المصلحة المعنيين.

يتوجب أن يشكل تطبيق الإجراءات السابقة أحد المكونات الرئيسية للممارسات التشغيلية الجيدة بالمزرعة أو منشأة الإنتاج. إن التدابير المتعلقة بالتداول المتاح وإمكانية توفر واستخدام المركبات الزراعية تعتمد على طبيعة المركب وخصائصه، حيث تتدرج تلك التدابير من مستوى منخفض للسيطرة إلى السيطرة المشددة أو قد تصل لحظر صريح للاستخدام وذلك تبعاً لخطورة أثر المركب. على سبيل المثال يتم فرض إجراءات بسيطة للسيطرة على استخدام بعض أنواع الأعلاف أو مزيج الروث أو الأسمدة لغرض رفع خصوبة التربة، بينما تُفرض إجراءات مشددة للسيطرة على استخدام بعض المخصبات تتعلق بصحة المستهلك وسلامة المنتج نسبة للأضرار المترتبة على الإفراط في استخدامها أو لآثارها السلبية على البيئة.

و ضمن نفس السياق يتعين اخضاع الاستخدام البيطري للمضادات الحيوية في علاج الحيوان والتي تستخدم في ذات الوقت لعلاج البشر لإجراءات مشددة للسيطرة أو الحظر التام للاستخدام إذا اقتضت الضرورة , وأن تخضع بالمثل استخداماتها الوقائية غير العلاجية كالجرعات المخففة لغرض تحفيز النمو أو لزيادة انتاجية الحيوان للرقاية والتقييد. كذلك يتوجب تشديد ضوابط تداول بعض المركبات كاللقاحات الحية المستخدمة لتحصين وتعزيز مناعة الحيوانات ضد الأمراض المختلفة جراء ما قد ينجم من استخدامها عشوائيا من مخاطر ادخال سلالات وعتر غريبة أو وافدة من مسببات الأمراض لذا يتوجب أن يقتصر استخدامها ليتم فقط تحت إشراف السلطات البيطرية المختصة.

### تسجيل المدخلات / المركبات الزراعية

ينبغي أن تتوافق أنظمة تسجيل المركبات الزراعية مع أفضل الممارسات العالمية في هذا الشأن، وبما يتناسب والأوضاع المحلية السائدة بدولة الإمارات العربية المتحدة. لذا يجب أن تتسم القرارات الخاصة بتسجيل المركبات بكامل الشفافية والوضوح، وأن تطابق معايير السلامة والمحافظة على البيئة والجدوى الاقتصادية والآثار المترتبة على صحة وسلامة الإنسان والحيوان والنبات. و بالمثل يتعين أن تتصف إجراءات تسجيل الموردين والطرق المتبعة في ذلك بالسلاسة والوضوح والمباشرة دون إبطاء غير مبرر، وأن تستند للتوثيق والبعد عن التعقيد والغموض. ويجب أن يتم نشر وإعلان وتعميم كافة التفاصيل المتعلقة بكيفية التوصل لقرارات التسجيل بأسلوب شفاف وفي الوقت والمدى الزمني المفترض لحدوث ذلك. ومن المهم في هذا الشأن أن تتوفر آلية عاجلة تحديدا عند الطوارئ والأزمات تتيح التسجيل السريع لبعض المركبات الضرورية لمواجهة الموقف إذا دعت الحاجة.

### الإمداد والتوزيع

من الواجب على الجهات العاملة بمجالات التزويد والتوزيع الالتزام بالطرق الصحيحة في نقل وتخزين ووصف وبيع المركبات، تبعاً لمستوى الخطورة المرتبة على استخدامها خلال كافة مراحل السلسلة الغذائية، أو خصائصها المؤثرة على بيئة الإنتاج الأولي. ويتعين التأكد من توفير كافة المعلومات الصحيحة وإرفاق





النشرات الإرشادية الخاصة بالاستخدام السليم للمركب في حالة المركبات التي لا يحتاج بيعها وتداولها لوصفة من المختصين.

وتقتضي الممارسات العالمية الجيدة في مجال استخدام المركبات الزراعية على جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية اتباع ضوابط مشددة بغية السيطرة على تداول أصناف معينة من المركبات الزراعية يشترط لصرفها للمستخدم توفر وصفة صادرة عن منشأة إنتاج حيواني أو نباتي مسجلة رسمياً وبتوقيع شخص فني مؤهل ومجاز من الجهات المختصة. وتتضمن وسائل السيطرة على تداول المركبات الاجراءات الآتية:

- أن يقتصر التطبيق والاستخدام حصرا على الأفراد المؤهلين فنياً أو المهنيين ذوي الكفاءة والخبرة والمرخص لهم رسمياً بالعمل.
- التأكد من توفر وسائل الحفظ والتخزين الملائم لتلك المركبات.
- القدرة على معرفة ورصد التأثير المستهدف للاستخدام على الحيوان بطرق علمية محددة وموصوفة.
- انشاء وامتلاك سجلات لتوثيق كافة الاستخدامات مع اتباع نظام فعال للتتبع واسترداد المركبات غير المطابقة عند الضرورة.

وينبغي أن يمثّل التصدي لقضايا الاستخدام غير السليم للمركبات الزراعية وترشيد تداولها جزءا هاما من مكونات البرامج التنفيذية للسياسات الزراعية بإمارة أبو ظبي.

### التطبيقات والاستخدامات المختلفة للمدخلات / للمركبات الزراعية

تقع على مشرفي الإنتاج الزراعي والحيواني كامل المسئولية في ضمان مطابقة استخدامات المركبات الزراعية لمتطلبات التسجيل ولمعلومات بطاقة البيان ومضمون النشرات الإرشادية المصاحبة لعبوة المركب. وأيضاً ضمان التقيّد بالفترات المطلوبة للسحب أو الانحسار الدوائي من أنسجة الحيوان، أو فترة استبقاء المحاصيل بتأجيل حصاد النبات لمدة زمنية تكفي لبلوغ مستويات متبقيات المواد الكيماوية المستخدمة في إنتاجه أو وقايته مستوى لا يتجاوز الحد المسموح به , قبيل السماح بتداول أو استهلاك المنتج النهائي خلال مراحل السلسلة الغذائية المختلفة. وبشكل كل ذلك جزءاً لا يتجزأ من الممارسات الجيدة الواجب مراعاتها عند استخدام المركبات الزراعية. يتعين كذلك على مشرفي الإنتاج قصر الاستخدام فقط على المركبات المصرح باستخدامها في العملية الإنتاجية والتي أُجيز تسجيلها مسبقاً، والالتزام التام بعدم استخدام المركبات غير المسجلة أو المحظورة. و يجب كما سبقت الاشارة في الجزئية السابقة أن يمثّل التصدي لقضايا الاستخدام غير السليم للمركبات الزراعية وترشيد تداولها جزءا هاما من مكونات البرامج التنفيذية للسياسات الزراعية بالإمارة.

### الرصد والتدقيق وإنفاذ القانون

يتوجب على جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية التقيّد بتطبيق برامج فعالة للتدقيق ومطابقة الالتزام بالمتطلبات الواجبة. ويتضمن ذلك إنفاذ الضوابط التشريعية لضمان توفر السيطرة الملائمة والاستخدام الأمثل للمركبات الزراعية.

## 5.2.3.4 السياسة الثالثة عشر: الرفق بالحيوان

### التوجه

سيسعى جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية كسلطة مختصة بإمارة أبو ظبي لأن يمتثل كل مربي ومالكي الحيوانات والمشرفين عليها بالمتطلبات التشريعية المتعلقة بالرفق بالحيوان، إذ يفوض قانون الرفق بالحيوان الساري بالدولة والذي تمّ تشريعه وإقراره على المستوى الاتحادي صلاحيات كافية للسلطات المحلية المختصة لإنفاذ أحكامه. و تتمثل متطلبات الرفق التي يتوجب على مالكي أو مشرفي الحيوان العمل على توفيرها في الأمور الآتية:

- توفر الغذاء السليم ومياه الشرب لحيواناتهم بصورة كافية.
- توفير الإيواء والتسكين المناسب.
- تهيئة الفرص المناسبة لتمكين الحيوانات من التمتع بممارسة سلوكها التلقائي وعاداتها الفطرية الطبيعية.
- معاملة الحيوان بشكل رحيم عند تحريكه ونقله وعدم التسبب في افزاعه وترويعه خاصة عند تجهيز الحيوانات المنتجة للحم للذبح بالمسالخ أو المجازر.
- المحافظة على صحة الحيوانات ووقايتها من الأمراض، وتوفير العلاج الملائم والتشخيص الصحيح خلال فترة زمنية مناسبة.
- توفر الرعاية الكافية عند ترحيل ونقل الحيوانات بين المواقع المختلفة وباستخدام وسائل نقل ذات تصميم يفي بالغرض، وعدم نقل وتحريك الحيوانات المريضة ذات الأوضاع المرضية المعقدة من مكان تواجدها مهما كان المبرر مع توفير العلاج الملائم بالموقع

### الدافع

يتوجب على مالكي الحيوانات الادراك التام والتفهّم الواعي لواجبهم القانوني في حماية ورعاية الحيوانات التي بحوزتهم، بالسعي الجاد للوفاء بكامل احتياجات ومتطلبات الرفق بحيواناتهم، وينبغي أن تركز السياسة الحكومية في هذا المجال على توفير المساندة والدعم الكافي للمربين والملاك لتوفير تلك المتطلبات نظراً للارتباط الوثيق بين تمتع الحيوانات باحتياجات الرفق والرعاية الكافية وازدياد قابليتها وقدراتها الإنتاجية. سيقوم الجهاز بالعمل على ضمان التزام المربين بالوفاء

باحتياجات الرفق بالحيوان بالمستوى المتوقع من خلال المتابعة المستمرة وتطبيق آليات الرقابة المناسبة.

**الوصف**

يشمل الرفق بالحيوان بمفهومه الواسع توفير متطلبات الوضع الجسدي والنفسي الملائم للحيوان أثناء التربية والرعاية ويقاس بمؤشرات تتضمن السلوك الطبيعي والعوامل الوظيفية والحفاظ على الوضع الصحي الجيد والقدرة على التوالد والتكاثر الطبيعي. وينظر لقضية الرفق بالحيوان كمفهوم مركب تتداخل فيه العديد من الجوانب ذات الصلة بالعلوم والأخلاق والموروث الثقافي والمعتقدات الدينية. ويتضمن أيضاً الأبعاد التجارية والسياسية المختلفة. ومن ناحية أخرى فإن الرفق بالحيوان يتعلق بمقدار تكيّف الحيوان وتفاعله مع الظروف المحيطة به. لتأثير كل ذلك وانعكاسه الإيجابي على وضع الحيوان النفسي ومزاجه العام، إذ تتمتع الحيوانات التي تتوفر لها المتطلبات الكاملة للرفق والتغذية من حرية ممارسة السلوك التلقائي الطبيعي وعدم التعرض للظروف السيئة التي تتسم بالمعاناة الدائمة جراء الألم والضيق والخوف بمستويات لائقة و متميزة من الصحة الجسدية العامة.

إن مفهوم الحريات الخمس المتعلق بالرفق بالحيوان المتعارف عليه عالمياً والذي يتضمن الحرية من أسباب الجوع، العطش سوء التغذية، الخوف ،الضيق و انعدام الراحة الجسدية نتيجة التعرض لارتفاع الحرارة، والمرض، والحرمان من ممارسة السلوك الفطري المعتاد بشكل معيناً ومرجعاً وافيا لاستنباط الخطوط الإرشادية في قضية الرفق بالحيوان وسن المتطلبات التشريعية للقوانين الخاصة بذلك. وكما ذكر آنفاً تتطلب الممارسات الجيدة في جانب الرفق بالحيوان توفر معايير كافية للوقاية من المرض والمكان الملائم الصحي للإيواء إضافة لتوفير التغذية المناسبة والتعامل الرحيم وتجنب العنف عند النقل والترحيل والإعداد للذبح أو عند التخلص من الحيوانات أحيانا بسبب خطط احتواء الأوبئة. كذلك يمتد مفهوم الرفق بالحيوان ليشمل مجالات تربية الأحياء المائية والاستزراع السمكي والتي يتعين أن تتوفر لها متطلبات خاصة تمليها طبيعة ومتطلبات بيئة التربية التي تعيش فيها. الجدير بالذكر أن أبرز متطلبات الرفق بالحيوان الخاصة بالأحياء المائية في تلك المنشآت تشمل توفر التدفق الكافي للمياه لبرك أو أحواض الاستزراع وأن تكون بمعايير جودة وسلامة تضمن الحماية للأسماك والأحياء المائية، وأن يتوفر نظام لتغذية وتعليف الأسماك بالحوض يلائم الزيادة في أعداد الأسماك ومعدلات النمو ، وأن تتم السيطرة على الزيادة بسبب التكاثر للتقليل من ازدياد كثافة العدد بالمتر المكعب وتجاوزها للحد المطلوب مما يؤدي لإجهاد الأسماك والإضرار بها.

**المعايير المحلية (أدلة الممارسة)**

توفر التشريعات الاتحادية إطاراً عاماً يوضح متطلبات الرفق بالحيوان واجبة الالتزام، لكن من الضروري توفير بعض المعلومات الارشادية حول الموضوع ليتسنى بصورة عملية توجيه مربي الحيوانات والقائمين عليها في الإمارة للكيفية والأسلوب العملي الذي يتم من خلاله تحقيق تلك المتطلبات ضمن الظروف المحلية وتسهيل التزام المربين بالحد الأدنى للتشريعات الخاصة بالرفق بالحيوان. كذلك يتعين على جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية ضمان تنفيذ أعمال الرقابة والتفتيش والمطابقة للتأكد من التزام المربين بضوابط سياسة الرفق بالحيوان. ولتحقيق ذلك الغرض ينبغي على الجهاز تطوير وإصدار أدلة ممارسة بهذا الخصوص تساعد التزام المربين بالمتطلبات القانونية والمعايير المحققة للرفق الخاصة بكل نوع من أنواع الحيوانات المختلفة المنتجة للغذاء (الأبقار والأغنام والماعز والدواجن، والجمال)، حيث يتوجب أن تتناول تلك الأدلة بالتفصيل ايضاح الخطوات العملية لسبل التربية والرعاية والإشراف على تلك الحيوانات وعلى وجه الخصوص المتعلقة بالنقل والترحيل والذبح. وسوف تشكل هذه الأدلة موجها أساسياً للكيفية التي يتعين من خلالها الالتزام بمعايير الرفق المطلوبة لضمان احترامها من قبل المربين واستجابتهم الواعية في تطبيقها عملياً على الحيوانات. لذا يتعين توفير تلك الأدلة بأعداد مناسبة دون مقابل بالمجان لتكون في متناول المربين. كما يجب إقامة بعض البرامج التدريبية للإرشاد كجزء من حملات توعوية تختص بنشر وتعزيز ثقافة الرفق بالحيوان ليتسنى لمربي الحيوان الاستيعاب الكافي لأدوارهم ومسؤولياتهم في هذا الجانب. سوف يقوم جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بتطبيق برامج للتدقيق والتحقق من الامتثال لقوانين وتشريعات الرفق بالحيوان، ستشكل المرجعية القانونية لإجراءات الإنفاذ القانوني.

وفي هذا السياق يجب على المسئولين بمسالخ المواشي ومجازر الدواجن إبلاغ الجهاز والجهات ذات العلاقة كالشرطة بالتجاوزات التي ترصد من قبلهم بشأن الإخلال بمعايير الرفق بالحيوان في الحيوانات التي ترسل للمسالخ والمجازر لغرض الذبح. ويتعين كذلك الربط المباشر بين امتثال الملاك والمشرفين بالتشريعات ومدى الجدية والتقيد بمتطلبات الرفق بالحيوان من قبلهم كشرط لحصولهم على المنح والمساعدات الحكومية. بحيث يكون الاستمرار في تلقي المساعدة الحكومية رهين بالتحلي الكامل باحترام وتطبيق متطلبات الرفق بالحيوان، وأن يتم تعليقها عند الاخلال بذلك فضلاً عن إنفاذ أي عقوبات قانونية إضافية.

**دور المفتشين**

تقع على عاتق جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية مسئولية تعيين وتوظيف المفتشين المختصين بمراقبة الالتزام بمتطلبات الرفق بالحيوان بما يلائم التفويض والدور المناط بهم لإنفاذ التشريعات ذات الصلة . ويمكن أن تشارك في مهام التفتيش والتقصّي جهات أخرى ذات علاقة مثل الجمعيات الأهلية التي تعنى بحماية الحيوان من القسوة والإيذاء التي يرمز لها اختصاراً ب (SPCA).

## 5.2.3.5 السياسة الرابعة عشر- القدرات والكفاءات العملية في المزارع

**التوجه**

يدرك جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية كسلطة مختصة الحاجة الملحة لتنمية وتطوير مستوى كفاءة ومهارات أفراد العمالة الأساسية بالقطاع الزراعي للتمكن





من الاضطلاع بالمهام الضرورية للوقاية الزراعية والإنتاج الحيواني، إذ يمثّل تمتع كافة العاملين في الحقل الزراعي بالكفاءة والمهارات اللازمة أحد المقومات الأساسية لجودة الإنتاج الزراعي والحيواني واستيفاء المنتجات لمتطلبات السلامة الغذائية .ويشمل ذلك أيضا طيفا واسعا من المعنيين كالفنيين العاملين بالجهاز من مفتشين وأخصائيي صحة الحيوان وفنيي المختبرات والعاملين بمركز خدمات المزارعين وكافة العمال الزراعيين.

ويمثل توفر المهارات والكفاءة اللازمة بالعاملين أحد مرتكزات النجاح في توفر عناصر السلامة الغذائية بالمنتجات الزراعية خلال كافة مراحل السلسلة الغذائية لتلبية تطلعات وتوقعات المستهلكين. لذلك سيعمل جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية على دعم البرامج التي تستهدف بناء القدرات والمهارات للعاملين بمجال الزراعة ويشمل ذلك:

- العاملون بالمزارع.
- مقدمو الخدمات بمختلف مكونات القطاع الزراعي.
- موظفو الجهاز المعنيون.

**الدافع**

إن تعريف وتحديد الكفاءات المطلوبة لمن يقوم بالأعمال الزراعية المختلفة يعد من القضايا الرئيسية التي تضمن تأدية المهام الملقاة على عاتقهم على الوجه المطلوب . خاصة الأفراد الذين يتولون مسؤوليات ومهام حيوية تتعلق بالمحافظة على صحة الحيوان والنباتات ووقايتهما بما يؤمن جودة وسلامة وملاءمة كافة العمليات المتعلقة بإعداد المنتجات الغذائية المعدة للتداول الواسع. تشكل العمالة الزراعية مكوناً أساسياً من مجموع العاملين على امتداد السلسلة الغذائية، وهم أول المتعاملين مع الغذاء في بداية سلسلة الإنتاج لذا يؤثر تمتعهم بالكفاءة المطلوبة للعمل أو افتقارهم لها سلباً أو إيجاباً على الأداء العام بسائر المراحل اللاحقة للسلسة الغذائية. كذلك يمثل توفر الكفاءة اللازمة للأداء شرطا للتمكّن من القيام بالأدوار والمسؤوليات التي تحددها السلطة المختصة ويتوقعها المستهلك. وتجدر الإشارة إلي أن الظروف المحلية الخاصة بالبيئة الزراعية من جفاف وندرة المياه تمثل تحدياً يتطلب مستوى عالي من الأداء للمهام المتصلة بتحقيق استدامة النشاط الزراعي، حيث تعد قدرات وممارسات العمالة الزراعية والإدارة الجيدة من مقومات النجاح الأساسية في هذا المجال.

يؤثر أداء المزارعين بصورة بالغة الأهمية على تكامل السلسلة الغذائية، إذ ينعكس عدم قيامهم بدورهم ومسؤوليتاتهم على النحو المطلوب سلباً على الأداء بكامل السلسلة الغذائية، حيث يتعذر على الحلقات التالية بالسلسة تفادي الآثار السالبة أو تصحيح وتقويم الاختلالات الأدائية التي تحدث في الحلقات الأولي ببداية السلسلة، لذا يتوجّب أن يتصف الأداء بالقدرة على تأمين أعلى مستويات السلامة الغذائية والجودة خلال كافة المراحل بصورة تواكب وتلبي تطلعات المستهلكين لصعوبة تحقيق استدامة الإنتاج الزراعي وكسب ثقة جمهور المستهلكين في غيبة الأداء الكفء.

ويتطلب الأداء الأمثل الآتي:

- تطبيق خيارات إنتاجية من المحاصيل تناسب وتلائم بيئة العمل الزراعي المحلية.
- القدرة على استيعاب وتبني الحلول التقنية التي تعزز الإنتاج والالتزام بالممارسات التشغيلية الجيدة.
- الوعي بالمخاطر المتعلقة بالمهام والأنشطة الزراعية وبكيفية الإدارة والتصدي الناجح في مواجهتها.

تتميز إمارة أبوظبي بتنوع عرقي كبير وسط العاملين بالقطاع الزراعي وتتباين تبعا لذلك مستويات المهارة والحرفية المتوفرة كما تتعدد لغات التفاهم ومستويات إجادة اللغات الرئيسية السائدة في الإمارة بين هذه العمالة. لذلك يتعين على السلطة المختصة في مثل هذه الأحوال أن تحدد بوضوح المهارات والكفاءات الواجب توفرها في مختلف فئات العمالة الزراعية بما يساعد التصميم الجيد والمثالي لبرامج التدريب والتوعية وتحديد اللغات الواجب استخدامها لصياغة تلك البرامج والمواد التعليمية والإرشادية. حتى تؤدي الوظائف المتوقعة ضمن برامج تطوير العمل والأداء بالقطاع الزراعي ككل. ويتحتم بالضرورة أن تتوفر عناصر الكفاءة والتأهيل اللازمين في من توكل له السلطة المختصة القيام بمهام التدريب والتوعية من مقدمي البرامج الإرشادية والتدريبية. جدير بالذكر أن مهام الوقاية والإنتاج بالقطاع الزراعي تتطلب قدراً كبيراً من الكفاءة العلمية والخبرة يشمل ذلك إدارة المخاطر وتشخيص الأمراض والآفات ومعرفة مسبباتها. وكذلك التدقيق والتفتيش وإنفاذ القوانين. وفي ما يلي استعراض للتوقعات ذات الصلة بمخرجات البرامج التدريبية

**في المزرعة**

نسبةً لعدم التواجد والحضور المنتظم للمشرفين وبعض مالكي المزارع بها. يولى جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية اهتماماً استثنائياً بمسألة توفر الكفاءة بالعمال الزارعيين. حيث أن التعقيد الناشئ في تنفيذ المهام والممارسات المتعلقة بالأعمال الزراعية المختلفة بسبب التطور المتسارع بهذا القطاع يزيد من فرص واحتمالات الإخفاق في أدائها بالصورة المنشودة، ويتسبب في العديد من الممارسات الضارة كما في حالة الإفراط في استخدام الكيماويات الزراعية وما في حكمها مما يشكل مخاطر جمّة على الصحة العامة. تُملي تلك المخاطر بالتالي ضرورة توفر الكفاءة والمهارة في استخدام تلك المواد. في هذا الصدد سيعمل جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية على تقديم الإرشاد والتدريب اللازمين في هذا الخصوص وقد يُنظر في المستقبل في تطوير وتطبيق تشريعات ملزمة تفرض مستوى محدد من الكفاءة والتدريب للعاملين بالقطاع الزراعي من عمال ومشرفين وفنيين . حيث يتعين أن يتم بوضوح تحديد مستوى البرامج التدريبية اللازمة لمختلف الأنشطة المتعلقة بالأعمال الزراعية بكافة مكونات القطاع الزراعي. ومن المهم التدرج في هذا الجانب بداية بفرض حد أدنى مناسب لمستوى الكفاءة الواجب توفرها في العاملين .

وتلعب المواد التعليمية كالنشرات الإرشادية وأدلة الممارسة دوراً مهماً في بناء القدرات وتمليك العاملين المهارات الأساسية للوصول لمستوى الكفاءة اللازمة لتأدية المهام والواجبات التي يضطلعون بها . وكذلك في قيام المفتشين والمدققين بواجباتهم الرقابية باقتدار ومعرفة تامة لتقييم مدى التزام المنشآت بالمتطلبات التشريعية. وسيضمن الجهاز عبر تلك الوسائل توفر مستوى متميز من التأهيل والكفاءة والخبرة في مشرفي ومقدمي البرامج التدريبية المختلفة.

و عند تحديد عناصر الكفاءة اللازمة لكل نوع من أنواع النشاط الزراعي يتعين الاكتفاء في البدء بمجموعة من الكفاءات تمثل الحد الأدنى الذي يشكل توفره لدى العاملين ضرورة لا غنى عنها لضمان سلامة وملاءمة الغذاء المنتج. كذلك لا بد من امتلاك المشرفين والفنيين في المجال الزراعي الوعي التام بالمتطلبات التشريعية التي يقوم المفتشون والمدققون بمراقبتها للتمكن من الإشراف بصورة فعّالة على التزام العمال بها ورفع قدراتهم في هذا الجانب وفقاً للحاجة , وعادة ما تتوفر تلك المهارات والمعارف الأساسية بالذين أمضوا فترات طويلة نسبياً في العمل الزراعي على النقيض من العمال الجدد ,الذين ينقصهم التدريب الكافي لاكتساب تلك الكفاءة. كذلك تتنوع وسائل وطرق تقديم التدريب للعمالة الزراعية كالتدريب المهني, والدورات التدريبية عبر شبكة الإنترنت, والتدريب المشترك مع زميل العمل, والتلقين والتدريب المحلي بالموقع داخل المزرعة. من الأهمية بمكان أن ينعكس اكتساب المهارات والكفاءة على جودة الأداء بالموقع عيانا , وبصورة مشهودة لا تستعصي على الملاحظة. ولا يمكن الاعتماد على التدريب كوسيلة وحيدة لاكتساب المعرفة والكفاءة , فقد يصعب الوفاء بذلك فقط عبر ورشة تدريب واحدة بالمزرعة أو موقع العمل, مما يستوجب تركيز الجهود لاستدامة جودة الأداء والمحافظة المستمرة على ثبات مستوى الكفاءة اللازم بغض النظر عن تكرارية عمليات التدقيق والتفتيش الدوري, وسقوم الجهاز بإعداد مصفوفة تتضمن نوعية ومستوي الكفاءات والمعرفة المطلوبة في العاملين بالزراعة بمختلف تصنيفاتهم وتشرح كيفية اكتساب تلك الكفاءات وإبرازها في موقع العمل.

### تقديم الخدمة

تشترك عدة جهات وأفراد في تقديم الخدمات المختلفة بقطاع الزراعة بإمارة أبو ظبي تشمل المختصين بالصحة الحيوانية, المصدرين, الموردين, مشرفي مخازن التبريد, فنيي المختبرات, ومرافق التجهيز. ويجب أن تتوفر بكافة العاملين في المجال الزراعي الكفاءة والتأهيل وبالإمكان تفعيل نظام خاص بهم للتسجيل. و يتوجب كذلك أن تستوفي المنشآت كل المعايير الخاصة بالمرافق الإنتاجية, في جوانب التشغيل ونظم الإدارة وقد تخضع أيضاً لنظام تسجيل أو اعتماد رسمي. ويتعين على جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية وضع الأسس التشريعية والمتطلبات الملائمة, وأنظمة للتسجيل والاعتماد وفقا لما تقتضيه الضرورة, ويتوجب ضمن ذات الإطار تأمين الآليات التي يمكن من خلالها أن يتم استيفاء المتطلبات ونظم التحقق والمطابقة والمحافظة على الكفاءة والقدرات والتأهيل والمرافق الإنتاجية والعمليات التشغيلية.

### المشرعون/ المفتشون/المدققون

يجب أن يتمتع الأفراد الرسميون من الكادر الذي يتولى عمليات التشريع والتفتيش والتدقيق بالمهارات الضرورية والتأهيل الكافي والكفاءة اللازمة للوفاء بمعايير جودة الأداء بالقطاع الزراعي في مجالات التفتيش والتحقق والمطابقة والمتعلقة كذلك بإدارة تعارض المصالح وإدامة المحافظة على السرية, فضلا عن امتلاك الخبرة الكافية في كافة مجالات الأعمال التي يتعين عليهم القيام بها. و يجب أن يتوفر لديهم كذلك الاستيعاب الكامل لطبيعة البرامج والأنشطة بكافة مكونات القطاع الزراعي والفهم العميق المدرك عند قيامهم بمهام المطابقة والتدقيق لطبيعة الجوانب التي يتعين عليهم ملاحظتها وتسجيلها والخاصة بأنشطة المنشآت الزراعية. ويعد مبدأ استخدام قوائم التدقيق على المتطلبات التي يجب رصدها في موقع النشاط, وكذلك طرح الأسئلة الاستفسارية على العاملين بالموقع من الوسائل العملية جيدة المردود في مساعدة المفتشين في أداء أدوارهم بالمستوى المطلوب. وينبغي كذلك أن تتوافق كل طرق العمل التي يتم تطويرها مع مقتضيات تحقيق الصحة والسلامة.

### التدريب

بالرغم من طبيعة مهام جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية كجهة ليست معنية أو مختصة بتقديم التدريب إلا أنه يتوجب عليه كجهة رقابية التأكد من استيفاء دورات ومناهج التدريب المطبقة أو التي يمكن تطويرها في المستقبل ومؤهلات القائمين عليها لمعايير الجودة والملاءمة والشمول,حتى تكتسب الفعالية والأثر المطلوب في تحقيق المخرجات المتوقعة من تطبيقها. ويتعين على الجهاز أن يلعب دوراً رئيسياً في وضع الأطر الملائمة وتحديد الأهداف والمخرجات التي يتوجب تحقيقها من هذه البرامج. وكذلك المتطلبات الخاصة بالمدربين ووكالات أو مؤسسات تقديم برامج التدريب. ينبغي على الجهاز كذلك العمل على ضمان استيعاب وفهم العاملين بالقطاع الزراعي لمقاصد وغايات البرامج التشريعية التي تفرض من قبله. ومن الطرق العملية للقيام بذلك بذل قدر كبير من الجهد والاهتمام في تصميم ووضع مناهج وبرامج ذات محتوى ومواد دورات التدريب وبرامج ذات مضمون يخدم أهداف التدريب وعلى وجه الخصوص التركيز علي شرح وإيضاح الجوانب التي قد تستعصي على فهم وإدراك العامل البسيط أو يصعب عليه استيعابها , وكذلك لمواجهة محدودية أو شُح الموارد المتاحة للتدريب, كما هو الحال عند وقوع بعض الأخطاء في نشر المعلومة الصحيحة ( مثلاً عن الاستخدام الآمن للمواد الكيماوية). ومن الضروري أيضاً توفير معلومات إرشادية كافية عن كيفية الأداء وفقاً للمتطلبات التشريعية الملزمة. وفي هذا الخصوص قد تمثل برامج التدريب المطبقة في قطاع السلامة الغذائية نموذجاً يجدر التأسي والاحتذاء به في القطاع الزراعي, لوجود كثير من الشبه والتوازي في معالم و توصيف فئات العمالة المشتغلة بكلا القطاعين. على سبيل المثال: (العمال الزراعيين غير المهرة في مقابل متداولي الغذاء), مشرفو المنشآت الغذائية المهنيين ( الزراعيون والأطباء البيطريون مقابل فنيي الأغذية والطهاة) والمشرعون (المفتشين البيطريين مقابل مفتشي الأغذية), وهذا التشابه في التركيب والتكوين العام بين مجموعات العاملين بالقطاعين يمثل مسوغا منطقيا لتبرير التماثل بين برامج التدريب التي يتعين تطبيقها بالقطاعين. وجدير الإشارة هنا إلى أهمية التقييم المسبق للقدرة على اكتساب المعرفة والتعلّم لدى العمال الزراعيين قبل الشروع في اطلاق البرامج التعليمية والإرشادية الشاملة, إضافة لذلك هناك قضايا محددة يتعين أن تؤخذ بعين الاعتبار عند إقرار وتطوير القدرات التدريبية بالقطاع الزراعي تشمل الآتي:

### القدرة على تبني تقنيات الإنتاج الزراعي الحديثة

تفرض الظروف المناخية القاسية التي تتسم بها بيئة الإنتاج الزراعي بإمارة أبوظبي صعوبات جمة على استمرار نسق الممارسات التشغيلية التقليدية القائم وتستلزم ضرورة تطوير الممارسات الزراعية الحقلية لمواجهة ذلك الواقع ويتوجب تبعاً لذلك أن تتوفر لدى العمالة الزراعية المهارات والقدرات لاستيعاب وتطبيق الممارسات الزراعية الحديثة والتقنيات المستجدة المتصلة بها. وتشير الدلائل العملية إلى ضرورة أن تحتل صدارة الاولويات قضايا بعينها كتلك المتعلقة بتلافي





الأضرار والحد منها أو التحديات التي تعرّض العمل الزراعي لأخطار التراجع والانحسار وأن تظل في مقدمة الاهتمام . لذا يجب أن يتمتع المزارعون بالمهارة الكافية لتحديث أدائهم وزيادة فرص استيعابهم وتبنيهم للممارسات الجديدة, وفي هذا الخصوص سيوفر جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية الدعم اللازم لتقديم التدريب الملائم للمزارعين في فنون الإدارة وتقديم العون المستمر خلال الفترات التمهيدية المبكرة التي تسبق التطبيق.

### الوعي بإدارة المخاطر التي يتم التعامل المباشر معها

ستتضمن مجالات التقنيات الحديثة المزمع تبنّيها وإدخالها في المستقبل المنظور ما يتصل باستخدام المبيدات والمركبات الزراعية الأخرى بغية الإدارة الناجحة للحد من الآفات و/ أو تعزيز نمو الإنتاجية. وتستوجب تلك التقنيات توفر قدر من التأهيل الملائم والمعرفة الكافية لدى المزارعين بأثر هذه المركبات الكيمائية على إنتاج غذاء سليم وآمن مما يؤكد أهمية تلقّي المزارعين التدريب المطلوب على كيفية الاستخدام الآمن والفعال لتلك المركبات من مبيدات وكيماويات في ممارساتهم الحقلية, وكذلك زيادة الوعي بالأخطار المترتبة على عدم اتباع النشرات الإرشادية المرافقة لعبوات تلك المواد والتي تتضمن توصيات جهة الصنع. في ذات السياق يجب أن يتمتع المزارعون بالوعي والإدراك الكافي لمخاطر الأمراض الحيوانية المنشأ التي تنتقل من الحيوان للإنسان (الأمراض المشتركة) وأثرها المهدد على أنفسهم وعلى جمهور المستهلكين على حد سواء و الذي يستوجب التقيّد بالإرشادات التي تمنع وتحد من حدوث وانتشار وانتقال تلك الأمراض.

## 5.2.3.6 السياسة الخامسة عشر – المطابقة والمخالفات والغرامات وإنفاذ التشريعات

### التوجه

سيقوم جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بتطوير برنامج يهدف تحديداً لإدارة وضبط الامتثال والمطابقة بكافة الأنشطة المتعلقة بالإنتاج والوقاية في كامل القطاع الزراعي. وتخوّل منظومة التشريعات السارية حاليا والتي تتألف من حزمة من القوانين والأنظمة الاتحادية والمحلية متضمنة المخالفات والعقوبات ذات الصلة , جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية صلاحيات المخالفة والجزاء بوصفه السلطة المحلية المختصة بالإمارة. الجدير بالذكر أن منظومة القوانين المتوفرة تغطي متطلبات الممارسات الآمنة للإنتاج والوقاية في جوانب الإنتاج النباتي والحيواني. وفي هذا الشأن ينبغي أن تكون الإجراءات الخاصة بإنفاذ العقوبات بمثابة الحل والملاذ الأخير في التصدي للتجاوزات إذ يتعين توجيه الجهود نحو متطلبات تعليم وتدريب العمال الزراعيين والمنتجين وكل العناصر الرئيسة في العمل الزراعي لتعزيز استيعاب المتطلبات التشريعية واجبة الالتزام والتطبيق, كذلك يتوجب إعادة النظر في الاستمرار في منح الدعم الاجتماعي للمنتجين الزراعيين المخالفين بغية الحد من المخالفات المتعمدة للتشريعات المنظمة لجوانب الإنتاج والوقاية في النشاط الزراعي.

## المطابقة والامتثال

### الدافع

يعتبر تيسير الالتزام بالمتطلبات التشريعية مسؤولية أساسية للمشرّع, إذ يحقق الامتثال للأنظمة أو التطابق مع مواد القانون في نهاية المطاف غايات الوصول للمخرجات المنشودة دون الحاجة للجوء إلى إنفاذ العقوبات وإجراءات المقاضاة والإحالة للمحاكم.

### الوصف

بالإمكان تسهيل الامتثال للمتطلبات التشريعية بفعالية من خلال عدة أدوات ووسائل تشمل التدريب, التعليم, الإعلان الإرشاد الزراعي والبيطري, والدعم والمساعدة على تطبيق الممارسات الزراعية الجيدة, ويمتلك الكادر الحكومي العامل الإمكانية الفعلية للعب دور مؤثر في تنفيذ وإعمال كل تلك الوسائل, كما يؤدي تشجيع وحث العاملين بمجال الزراعة من خلال ربط الامتثال بحزم تحفيزية للملتزمين إلى نشوء وبناء روابط إيجابية بناءة مستدامة بين جهاز الرقابة والعاملين بالقطاع الزراعي.

## المخالفات والغرامات

### الدافع

تنبع أهمية فرض الغرامات من أثرها في تعزيز إدراك العاملين بالقطاع الزراعي والوعي لطبيعة التجاوزات التي قد ترتكب والعواقب المترتبة عليها.في هذا الصدد سيتم اتباع تصنيف للعقوبات على أساس متدرج تبعا لحجم وتأثير وخطورة المخالفة المرتكبة, وتأسيسا على ذلك ينبغي أن تتدرج شدة الجزاءات تبعا لدرجة خطورة المخالفات مع توفر قدر عالي من الشفافية والاتساق عند توقيع الجزاءات وفرض العقوبة على مرتكبي المخالفات.

### الوصف

تتدرج شدة المخالفات والجزاءات المرتبطة بها وفقاً لخطورة أثرها على الحيوان والنبات ومعايير الرفق بالحيوان. وما يترتب على فعل مرتكبيها من أفراد أو منشآت من إضرار بالسلامة و الصحة العامة , وتعتمد أيضاً شدة العقوبة على عدة اعتبارات تتضمن ثبوت القصد والتعّمد وسبق الإصرار على ارتكاب التجاوز أو وقوع ذلك نتيجة الإهمال وضعف الوعي والحوادث العرضية.

## إنـــــــفاذ القانون

**الدافع**

يعد إنفاذ الجزاءات المترتبة على المخالفات المرتكبة من قبل العاملين في المجال الزراعي سـواء كان ذلك في الإنتاج أو الوقاية خاصة فيما يتعلق باسـتخدام المركبات الزراعية أو الرفق بالحيوان أمراً ضرورياً لمواجهة الفشـل في الامتثال للمتطلبات التشـريعية المتعلقة بتلك الجوانب ومنع تلك التجاوزات والحد منها , و كذلك ردع نوايا تعمّد و تكرار ارتكابها.

**الوصف**

يمكن للجهات الرسمية والسلطة الحكومية المختصة التصدي لارتكاب المخالفات بعدة أساليب تشمل:

- امهال المخالفين فترة محددة لتعديل وإزالة المخالفة المرتكبة بأنفسهم أثناء قيام المدقق بعملية التحقق والمطابقة وذلك بتطبيق إجراءات تصحيحية متفق عليها. وتحرير خطابات للفت النظر. والتوجيه
- الإنذار والغرامات المالية.
- حجز ومصادرة الحيوانات والنباتات أو اتلافها والتخلص منها
- تعليق أو إلغاء الترخيص.
- إقامة الدعاوى القانونية والإحالة للقضاء.

ويعد من الأمور المهمة في معالجة إخفاق المنشآت بالتزامها بمتطلبات الامتثال للقانون تحديد الطرق والأساليب الأكثر ملاءمة لإيجاد الاتساق والتوافق المنطقي بين رد الفعل العقابي أو الجزاء وخطورة التجاوز الذي تمّ ارتكابه.

## 6. سياسة سلامة وملاءمة الغذاء : الإطار العام والسياسات ذات العلاقة

**يجمع الإطار العام لسياسة سلامة الغذاء منظومة السياسات اللازمة لتوفير غذاء آمن وملائم في إمارة أبوظبي. حيث تؤلف هذه السياسات معًا حزمة متكاملة ومتجانسة تساهم في تحقيق سلامة وملاءمة الغذاء.**

### 6.1 مقدمة

شرعت حكومة أبوظبي في جهد دؤوب يستهدف تنمية القطاع الغذائي والارتقاء به وتطبيق أفضل الممارسات العالمية بالشكل الذي يتناسب ويتوافق مع احتياجات ومتطلبات الإمارة. وذلك في إطار مساعيها الحثيثة لتلبية التطلعات الطموحة وإقرار أهداف واضحة لسياسة سلامة وملاءمة الغذاء. وتأسيسا على ذلك تمخض التوجه العام للسياسة الذي تمّ إقراره عن تحديد الإطار اللازم لوضع الأهداف والأولويات واتخاذ ما يلزم من الإجراءات الضرورية التي تغطي كافة القطاعات الأساسية ذات الصلة بمجال الغذاء على امتداد الطيف الاقتصادي والاجتماعي بالإمارة.

إنّ تطوير ومن ثم تطبيق المخرجات الرئيسة لحكومة الإمارة التي يضطلع بها جهاز ابوظبي للرقابة الغذائية والقطاعات ذات العلاقة، سيسهم في رسم توجه طويل الأمد يَعنى بترتيب الأولويات وانتقاء المبادرات النوعية اللازمة للارتقاء بالسياسة التطبيقية لتلك المخرجات. إذ يشكل ذلك التوجه جزءا أصيلا من الجهد المتواصل والدؤوب لعملية لتخطيط الاستراتيجي الشامل التي تضطلع بها حكومة الإمارة.

إنّ القطاعين الرئيسيين في هذا المضمار هما الزراعة وسلامة الغذاء، حيث أقرّت وأكدت إستراتيجية إمارة أبوظبي على أهميتهما الدائمة . ويتضمن ذلك عدة محاور تشمل توفير موارد غذائية مستدامة واقتناص كافة الفرص المتاحة لتحسين جميع جوانب الإنتاج والتوزيع ذات الإسهام المؤثر في سلامة وملاءمة الغذاء. لذا يمثل وجود إطار عام راسخ وموثوق لسياسة سلامة الغذاء أمرا في غاية الأهمية تتحقق على اساسه المخرجات المنشودة من قطاع سلامة الغذاء.

ومن خلال ذلك سيتأتى للمجتمع وقطاع الأعمال حصد الفوائد الآتية:

- الحصول على أغذية سليمة وملائمة.
- تقليل المخاطر الصحية المتعلقة بالأغذية.
- تحسين وتعزيز أداء قطاع الأعمال.

ولغايات ضمان الفعالية يجب أن تتميز سياسات سلامة الغذاء بالآتي :

- تبنى المفاهيم الحديثة المناسبة .
- الالتزام بإجراء القياس المقارن مع أفضل الممارسات العالمية، وأكثرها ملاءمة لخصوصية الإمارة.
- المساهمة في تحقيق ميزات تنافسية للأداء على المستويين الإقليمي والدولي لقطاعي الزراعة والغذاء.
- توفير الدعم والتعزيز لضمان التطبيق الفعّال للسياسات ورصد وتقييم تحقق تأثيرها المطلوب.
- تلبية خصوصية إمارة أبوظبي، بإفساح المجال للابتكار والإبداع بما يؤهل المحصلة النهائية للمخرجات لنيل الاعتراف «كأفضل الممارسات».





وهناك أربعة اعتبارات رئيسية تمثل العناصر الأساسية التي ينبغي أن تستند إليها عملية صُنع قرارات سياسة سلامة وملاءمة الغذاء تتمثل في الآتي:

- حماية صحة وسلامة المستهلكين.
- إطلاع المستهلك على الخيارات الصحية.
- التمكين والإسناد لصناعة قوية ومستدامة.
- دعم الأهداف الكلية للصحة العامة.

وقد تمّ توضيح هذه الاعتبارات في الفقرة التالية وفي المخطط رقم32.

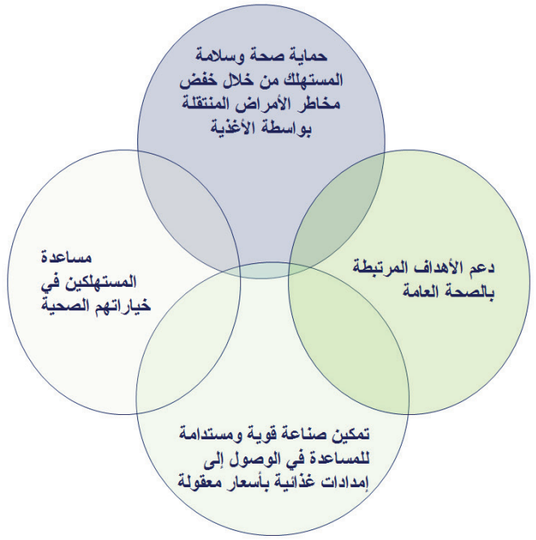


**مخطط (32) العوامل المؤثرة في قرارات سياسة سلامة الغذاء**

**وتشمل تلك الأهداف ما يلي:**

- حماية صحة وسلامة المستهلك من خلال مكافحة وتقليل مخاطر الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية، وهو الهدف الرئيسي من البرنامج التشريعي للسلامة الغذائية. وكنتيجة لذلك تنحسر مستويات الأمراض المنتقلة بواسطة الأغذية و تتوطد ثقة المستهلك بالنظام التشريعي.
- تعزيز وعي الجمهور في اختيار المواد الغذائية المناسبة التي تحقق وتلائم مقتضيات المحافظة على الصحة الشخصية للفرد ورفاهيته. والذي يتم بشكل أساسي عن طريق بطاقات البيان أو البطاقة الغذائية. وأيضاً من خلال التوعية والإرشاد بغية الالتزام بدقة المعلومات المقدمة عن المواد الغذائية تحاشيا للالتباس وتضليل المستهلك.
- دعم أهداف الصحة العامة والتي يقع تحقيقها على عاتق الهيئات الصحية ضمن الإمارة مثل الحد من ( البدانة، أمراض القلب، داء السكري) والتي يمكن تحقيقها أيضا من خلال تعزيز الخيارات الصحية السليمة للمستهلك. إنّ المحافظة على كميات العناصر المغذية أو تدعيم المواد الغذائية بها خاصة العناصر المفيدة لحالات هامة بعينها محددة سيساهم في تحقيق أهداف الصحة العامة (مثال: التصدي لنقص اليود أو الفيتامين "د" لدى أفراد المجتمع).
- التمكين لدعائم قوية تنشأ وتتأسس عليها صناعة غذائية قوية ومستدامة، من خلال توفر الثقة في أساليب توريد المواد الغذائية، ووجود برنامج تشريعي للغذاء ذو كفاءة وفعالية، وضمان تيسير التشريعات لتجارة المواد الغذائية.
- إنّ تحقيق تلك الأهداف سيتم من خلال تضمين السياسة وتبنيها الكامل للأفكار والمواضيع الرئيسية الآتية:
- تطبيق المعايير والمناهج العالمية ذات العلاقة.
- التزام مسئول المنشأة الغذائية بتحمّل مسؤولية سلامة الغذاء .
- التوعية الفعّالة للجمهور.
- استخدام نهج حديث يستند إلى تحليل المخاطر.
- استخدام بيانات وأدوات علمية.
- المطابقة والإنفاذ.

- تدريب وتعليم العاملين في مجال الأغذية.

يضاف إلى تلك الأهداف الاعتبارات الهامة الآتية والمرتبطة بالسياسة:

- التعاون مع مختلف الشركاء، بما في ذلك الهيئات المختصة في باقي الإمارات الأخرى والهيئات الدولية العاملة في هذا المجال، بهدف تحقيق توقعات المجتمع.
- ضمان الاتساق والفعالية والكفاءة في السياسات المطورة والتي ستساهم لاحقاً ببناء الالتزام المسبق من قبل الشركاء، والتواصل الفعّال المستمر، ونقل وتبادل المعرفة.
- بناء أساس متين للمحافظة طويلة المدى على سياسات متكاملة لقطاع الغذاء بالإمارة، وبالتالي تعزيز الأهداف الشاملة لكلٍ من المجتمع وقطاع الأعمال.

## 6.2 الإطار العام لسياسة سلامة الغذاء

ستطبق السياسات العامة التي تم التطرق لها في ( الفصل الرابع) في مجال سلامة الغذاء تماما كما طبقت في مجال الزراعة وكمثال( تطبيق نهج إدارة المخاطر على طرق المعالجة الخاصة بقضايا الغذاء). يمثل الإطار العام لسياسة سلامة الغذاء خلاصة وافية للسياسات اللازمة لتحقيق أهداف وغايات جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية في ضمان سلامة وملاءمة الغذاء (متضمناً الأغذية الحلال)، حيث يتضمن هذا الفصل، 11 سياسة تتناول العديد من المجالات التي تعكس الأبعاد والجوانب المختلفة التي تشكل نظام الامارة لسلامة وملاءمة الغذاء برمته.

### مخطط (33) الإطار العام لسياسات سلامة الغذاء

## 6.2.1 السياسة الأولى - تحديد مسؤوليات وأدوار الأطراف الرئيسية

### التوجه

يدرك جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية ضخامة المسئولية الجسيمة الملقاة على عاتقه بموجب اضطلاعه بالمهمة الأساسية لإعداد التشريعات الخاصة بالغذاء بكامل مراحل السلسلة الغذائية. كما يدرك الجهاز عظم المسئولية التي سيتحملها مسئول المنشأة الغذائية مع مرور الوقت في إنتاج أغذية سليمة وملائمة. وعلى الرغم من طول الوقت اللازم لإحداث النقلة المطلوبة في مهمة مشرفي المنشآت الغذائية بمختلف القطاعات والتي تقتضي استبدال نظام ونمط التفتيش القائم حاليا، فان للجهاز قناعة راسخة بأنّ المضي قدما في هذا الاتجاه يمثل السبيل الوحيد لإكساب البرنامج التشريعي للغذاء القدرة والفعالية لتحقيق أهدافه الاستراتيجية في ضمان سلامة وملاءمة الغذاء بالإمارة.





### الدافع

إنّ من الضروري أن يتصف تحديد المسؤوليات والأدوار ضمن إطار نظام سلامة الغذاء بالوضوح والشفافية ليتسنى لكل من الأطراف الرئيسية تفهم مسؤولياتها وأداء الأدوار المنوطة بها تحقيقا للهدف الإستراتيجي المتمثل في ضمان غذاء سليم وملائم في إمارة أبوظبي.

### الوصف

فيما يلي توصيفا لمسؤوليات وواجبات كل من المشرّع في وضع المتطلبات والقيام بالتحقق من تنفيذها، ومسئوليات وواجبات مسئول المنشأة الغذائية، ومستوردي ومصدري المواد الغذائية.

### المشرّع

يضطلع المجلس التنفيذي بإمارة أبوظبي بالمسؤولية العليا للتشريع بالإمارة،والتي تشمل ضمنيا كافة مكونات البرنامج التشريعي لسلامة الغذاء. حيث ترتكز ثقة المشَّرع في قدرة البرنامج على الوفاء بتوفير الغذاء الآمن والملائم في إمارة أبوظبي على كفايته في القيام بمهام وأنشطة التحقق من الامتثال والمطابقة والتدقيق وغيرها من التدابير والضوابط. ويتضمن دور المشرّع في هذا السياق تحديد المخرجات التي يتعين تحقيقها ، وضمان قدرة البرنامج على الوفاء بذلك من خلال التطبيق الكفء الفعّال وتوفر الموارد اللازمة. وفي ذات الإطار تقع على عاتق الكادر العامل في جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية أدوار ومسؤوليات تنفيذ البرنامج التشريعي التي تتضمن وضع المتطلبات التشريعية والمراقبة والإشراف على تطبيقها وصولا لإجراءات التقصي والإنفاذ.

ويشمل ذلك:

- وضع المتطلبات التشريعية لإمارة أبوظبي التي تحدد سلامة وملاءمة المواد الغذائية المعدّة للبيع (بما في ذلك المواد الغذائية المستوردة).
- تطوير الأدوات المناسبة لمساعدة مسئولي المنشآت الغذائية للقيام بمسؤولياتهم تجاه سلامة الغذاء.
- الالتزام بمهام الإفراج وتخليص المواد الغذائية المستوردة بالمنافذ الحدودية .
- المراقبة والتدقيق على البرنامج التشريعي.
- معالجة حالات عدم المطابقة.

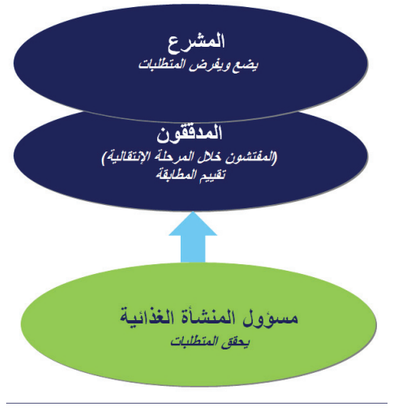


### مخطط (34)مسار المسؤوليات

سيقوم ضباط السلامة الغذائية بالدور الرئيسي في النهوض بمسؤولية المشّرع تجاه إلزام المسئولين في المنشآت الغذائية العاملة بتنفيذ المتطلبات،والقيام بالإجراءات المتعلقة بعمليات التخليص والإفراج بالمنافذ عن المواد المستوردة وتسهم المعلومات التي يجمعها ضباط السلامة الغذائية من خلال التدقيق على مجمل فعاليات نظام الغذاء التشريعي في قياس مدى فعالية النموذج التشريعي. نظرا لتوفر امكانية استرجاع وتقييم البيانات الضرورية . ويشارك ضباط السلامة الغذائية في التحقيقات المتعلقة بخرق المتطلبات أو عدم الالتزام بتحقيقها من قبل المسئولين في المنشآت الغذائية . كما تتضمن مسؤولياتهم التدقيق على النظام بما يتيح الحكم على البرنامج بشكل كُلّي للتثبّت والوثوق من قدرته على تحقيق الأهداف المرجوة.

### المدققون (المفتشون خلال المرحلة الانتقالية)

سيتولى كادر جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية من المدققين والمفتشين (ضباط السلامة الغذائية في المستقبل) عمليات التحقق في المستقبل المنظور وبالتالي سيكون الجهاز هو المسئول عن تقييم مطابقة المنشآت الغذائية للمتطلبات التشريعية. وسيكون دور المدقق تقييم مدى مطابقة مسئول المنشأة الغذائية ونظام إدارة سلامة الغذاء بالمنشأة للمتطلبات الحالية والمستقبلية التي يتعين ان تعمل المنشأة على تطبيقها. ونظرا للحالة الراهنة للعديد من المنشآت

الغذائية سيستلزم تبنّي وإدارة نظام لسلامة الغذاء عملاً ممتدا ، مما يوجب الاستمرار بعمليات التفتيش الحالية والمبنية على أساس درجة الخطورة في مثل هذه المنشآت حتى تكتمل قدراتها على الوفاء بالتغييرات المطلوبة. ويتعين كذلك أن تتوفر بكل من المدققين والمفتشين الأهلية والمهارة الفنية اللازمة للقيام بمهامهم في القطاع الغذائي الذي يتم التدقيق/التفتيش عليه والتمتع بمعايير الكفاءة الموضوعة من قبل جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية. واثبات الخبرات الملائمة ( توفر التدريب أو الخبرة أو كلاهما). لذا من الضروري أن يسبق اصدار أي موافقة أو اعتماد. التأكد والثقة في تمتع المدققين بمهارات التحقق الكافية خلال قيامهم بمراقبة متطلبات التشغيل بالموقع .

وتتمثل واجبات المدققين في الآتي:

- القيام بكافة الوظائف والنشاطات الموكلة إليهم والمتعلقة بعمليات التدقيق على أنظمة إدارة سلامة الغذاء.
- الحفاظ على القدر المطلوب من النزاهة والاستقلالية أثناء قيامهم بواجباتهم.
- الحفاظ على الخصوصية والسرية (وخصوصاً فيما يتعلق بالأمور التجارية الحساسة) المتعلقة بالعمليات والنشاطات أثناء القيام بعمليات التحقق (ويستثنى من ذلك ما يتعلق بالتقارير الخاصة بجهاز أبوظبي للرقابة الغذائية).
- القيام بإعداد تقارير (أو حفظ المعلومات في السجل المناسب ) حول الآتي:
  - أ. عند فشل المنشأة في تحقيق - أو عدم كفاية - المطابقة مع نظام إدارة السلامة الغذائية للمنشأة.
  - ب. أي مسألة أخرى تستلزم رفع تقارير من قبل المدققين.
- التأكد من توفر الموارد اللازمة لأداء عملهم بالشكل المطلوب. والمحافظة المستمرة على أنظمة الأداء بحيث يتم التأكد من قيامهم بواجباتهم ووظائفهم وأنشطتهم بالشكل المناسب.
- مراعاة الفواصل الزمنية بين تسلسل عمليات التحقق المتعاقبة و المنصوص عليها قانوناً. أو أن يتم ذلك وفقا لضرورة يمليها واقع الأداء بالمنشآت الغذائية.

ولكون المضي في تطبيق عمليات التحقق سيتم وفقا لنهج متدرج. سيجري تعزيز التفتيش الحالي ليكون قائماً على تحليل المخاطر والأخذ بعين الاعتبار عوامل الخطورة الماثلة (كنوع الغذاء. طريقة التجهيز. حجم العملية ( النشاط) ونمط المستهلكين المعرضين للخطر) وذلك عند القيام بتحديد و تصنيف درجة الخطر الخاصة بالمنشأة الغذائية ومستوى تكرارية التفتيش عليها. وقد ينظر الجهاز مستقبلاً في خيار إجراء عمليات التحقق من قبل طرف ثالث.

**مسئول المنشأة الغذائية – المورد – المصدر**

تقع على عاتق مسئول المنشأة الغذائية أو المورد أو المُصدَر مسئولية رئيسية تتكون من شقين: الأولى تجاه المستهلك فيما يتعلق بإنتاج أو تسليم مواد غذائية آمنة وملائمة. والثانية تجاه المشرّع فيما يتعلق بتحقيق مطابقة المنشأة للمتطلبات التشريعية.

ويتلخص واجب مسئول المنشأة الغذائية في تحقيق الآتي :

- الامتثال للمتطلبات القانونية وتطبيق متطلبات إدارة المخاطر التي يضعها المشرّع وفقا لوضع المنشأة (إن وجدت).
- إنتاج وتداول غذاء آمن وملائم. وفي حالة الاستيراد ضمان أنّ الغذاء المستورّد يحقق المتطلبات ذات العلاقة.
- تحديد مصدر الغذاء ومكوناته ومختلف العناصر الداخلة في تركيبه بغرض التتبع.
- التنفيذ الملائم وتوفير الموارد اللازمة لكافة جوانب النشاط المتعلق بالمنشأة الغذائية (مثل الكفاءة. الإشراف على الكادر. التدريب).
- التأكد من أنّ العمليات القائمة تتناسب مع تصميم المنشأة وحجم أعمالها ومستوى العمالة الموجودة.
- المتابعة المستمرة للإجراءات/ العمليات بهدف الحفاظ والتحديث المستمر للسجلات المطلوبة والتوثيق الدائم في النماذج المحدَّثة.

## 6.2.2 السياسة الثانية – إجراءات الترخيص والتسجيل والاعتماد والاعتراف والموافقة

**التوجه**

يدرك جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية مسؤوليته تجاه الإجراءات المتعلقة بالآتي: الترخيص (المنشآت). التسجيل (أنظمة إدارة سلامة الغذاء). الاعتماد (الهيئات والأشخاص). والموافقات (الوثائق. الخ). وأهمية ذلك في الحفاظ على ثقة الجهاز في العمليات المتعلقة بالبرنامج التشريعي طالما أنّ العاملين في القطاع والمرافق الموجودة والتجهيزات أو الأشياء المستخدمة فيه تحقق المعايير المطلوبة للعمليات التي ينشدها الجهاز.

**الدافع**

توفر إجراءات الترخيص والتسجيل والاعتماد والاعتراف والموافقة الوسائل اللازمة لتحديد مسؤوليات والتزامات مختلف الشركاء (بهدف تسهيل عمليات المطابقة والإنفاذ المستقبلية). وفيما يتعلق بالأشياء (أي كافة المعدات والأغراض بالمنشأة) فإنها تضمن توفر المتطلبات الأولية أو الحد الأدنى من المتطلبات التي يتعين استيفائها بالمنشآة قبل مباشرة التشغيل والشروع في النشاط الإنتاجي.





**الوصف**

من أجل كافة إجراءات الترخيص والتسجيل والاعتماد والاعتراف والموافقة. يجب أن تعالج الأمور الآتية:

- أسلوب وطريقة صياغة التطبيقات والعمليات المرتبطة بهذه الإجراءات.
- منح التراخيص والتسجيل والاعتماد والاعتراف والموافقة والذي قد يكون خاضعاً أو غير خاضعٍ للاشتراطات التشريعية (درجة التباين والاختلاف في هذه الشروط).
- القدرة على توفير معلومات إضافية تدعم اتخاذ القرار بمنح الترخيص أو التسجيل أو الاعتماد أو الاعتراف أو الموافقة.
- الأمور المتعلقة بالتنازل. أو تعديل. أو تعليق. أو سحب الترخيص أو التسجيل أو الاعتماد أو الاعتراف أو الموافقة وفقاً لتوفر المبررات المنطقية لذلك.
- إيجاد آلية للاستئناف لمعالجة الطلبات المتعلقة برفض أو سحب ترخيص أو تسجيل أو اعتماد أو اعتراف أو موافقة محددة.

أدناه مخطط توضيحي يفصل بشكل أكبر الدافع والوصف لإجراءات الترخيص والتسجيل والاعتماد والاعتراف والموافقة.

**مخطط (35)الرموز المستخدمة لكل من إجراءات الترخيص والتسجيل والاعتماد والاعتراف والموافقة**

| | | | |
|---|---|---|---|
| الموافقة على الأشياء (الأجهزة/الأغراض/الخ) | الإعتماد/الإعتراف/ الهيئات/المنشآت/الخ | تسجيل الأنظمة | ترخيص الموقع |

## ترخيص المنشآت

**الدافع**

توفر عمليات الترخيص المتبعة حاليا وسيلة لتحديد وحصر للمنشآت والأعمال التجارية في مجال الأغذية بإمارة أبوظبي. إنّ إصدار الموافقة المبدئية يتم من قبل جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية ومن ثم خال إلى الجهة المختصة (دائرة التنمية الاقتصادية) لاستكمال الإجراءات.

**الوصف**

تتم عملية منح التراخيص من قبل دائرة التنمية الاقتصادية. بينما يقوم جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بمنح الموافقة المبدئية لإجازة المنشأة. وستستمر هذه الطريقة في العمل في المستقبل. أمّا التغييرات الواردة مستقبلاً في هذا الشأن فستكون من مسؤولية الجهة المانحة للترخيص بالتعاون مع جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية. بما في ذلك التغييرات المتعلقة بإدخال الخدمات الإلكترونية وحوسبة العمليات الإجرائية.

## تسجيل أنظمة إدارة سلامة الغذاء

**الدافع**

إنّ عملية تسجيل أنظمة إدارة سلامة الغذاء في المستقبل ستتطلب تحديد وتسمية الأفراد الذين يتولون المسؤولية عن المنشآت الغذائية في إمارة أبوظبي بذواتهم . وتبعا لذلك سيتم إلزامهم بالتعهد الشخصي بتحقيق متطلبات نظام إدارة سلامة الغذاء بما في ذلك الخطوات الملائمة لتجهيز الغذاء. وإجراء التدريب اللازم. وحفظ السجلات . بالإضافة إلى ذلك فإنّ تسجيل نظام الإدارة يعني انتقال الاهتمام من التركيز على المنشأة ذاتها والترتيبات "القائمة على التفتيش" إلى التركيز على الفعاليات المتعلقة بتجهيز الغذاء وعلى مسئول المنشأة الغذائية الذي يقع على عاتقه إدارة نظام سلامة الغذاء.

**الوصف**

تتضمن المتطلبات الأولية لتسجيل نظام إدارة سلامة الغذاء الآتي:

- تقييم نظام الإدارة (إذا لم يكن قد تم تطويره من قبل جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية).
- تصميم النماذج اللازمة لنظام الإدارة بما يتفق مع نشاطات المنشأة. وبحيث يكون نظام الإدارة "ملائم للغرض".

إنّ العملية التي يديرها ضباط السلامة الغذائية في جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية لتقييم أنظمة إدارة سلامة الغذاء التي يتم تطويرها من قبل مسئول المنشأة الغذائية يجب أن تضمن تغطية كافة المتطلبات التشريعية الضرورية. وسيشمل التقييم الأخذ بعين الاعتبار المحتوى الفني لنظام إدارة سلامة الغذاء.

علما بأنّه سيشترط أن يكون مسئول المنشأة الغذائية مقيماً في إمارة أبوظبي.

وهناك متطلبات واجبة التحقيق بشأن التعديلات التي يمكن إدخالها على نظام إدارة سلامة الغذاء إذا تغير مجال عمل المنشأة أو العمليات أو خطوات سلامة الغذاء. وتوصف مثل هذه التغييرات عادة بأنّها " هامة". وفي مثل هذه الحالة يجب توضيح تلك التعديلات الهامة في نموذج خاص بذلك. كما يجب تقييم الموقف وإبداء الحكم من قبل الجهاز عند إعادة التسجيل في حال تغير مسئول المنشأة. أو في حالات تعليق التسجيل بناءً على طلب مسئول المنشأة (مثلاً في حالة توقف العمليات في المنشأة لأي سبب كان).

تضم العديد من الشركات عدة مواقع / فروع أو تدير مجموعة مختلفة من الأنشطة المتنوعة (مثال: امتلاك وإدارة الشركة لسلسلة محلات أو فنادق. أو تقديمها لخدمات مختلفة. أو أن تتعامل المنشأة مع الأغذية الطازجة والأغذية المعبأة والمعلبة). في مثل هذه الحالة يجري إبداء التقييم أو الحكم على نظام إدارة سلامة الغذاء من قبل الجهاز وكذلك إجراءات التسجيل المترتبة على هذا النوع من الأعمال بما يحقق التغطية الكاملة لمجالات للأنشطة المتنوعة التي تديرها الشركة عبر القطاعات المختلفة.

إذا كان التسجيل محدود بمدة زمنية. فإنّ على مسئول المنشأة تجديده عند انتهاء مدة صلاحيته بحيث يظل سارياً طالماً استمرت المنشأة في العمل.سيستغرق تسجيل أنظمة إدارة سلامة الغذاء للمنشآت الغذائية في الإمارة وقتاً طويلاً. وستكون الخطة الانتقالية في غاية الأهمية لتحقيق النجاح المنشود. حيث يجب أن تركز أولاً على أسبقية إلزام القطاعات التي تضم المهارات والقدرات الأكثر حداثة ثم التحول التدريجي للقطاعات الأدنى منها. إنّ ذلك سيوفر الوقت اللازم للقطاعات ذات مستوى المهارةً المتدني لتلقّي التدريب وبناء واكتساب المهارات المطلوبة أثناء هذه المدة.

## الاعتراف / منح الشهادات

### الدافع

من الضروري أن يتصف الأفراد الذين يؤدون العديد من الفعاليات والمهام المدرجة ضمن البرنامج التشريعي للسلامة الغذائية بالأهلية الكافية والتمتع بمجموعة محددة من المهارات ليتم الاعتراف أو منح الشهادات بناءً على توفر الكفاءات المطلوبة.

### الوصف

يستثني الكادر الحكومي من اجراءات منح الاعتراف ويجري تطبيقه على غيرهم من الأشخاص الذين ينجزون أعمالاً محددة ضمن البرنامج التشريعي لسلامة الغذاء.إنّ المجالين الرئيسيين في البرنامج التشريعي اللذان يتطلبان الاعتراف بالأفراد العاملين بهما. هما مجال المتعاملين مع الأغذية ومجال الخبراء أو المختصون في إدارة سلامة الغذاء. سيكون جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية هو المخوّل بمنح الاعتراف أو اصدار الشهادات لأولئك الأشخاص. وهو المسئول كذلك عن وضع المتطلبات الخاصة بذلك (بما في ذلك كفاءات الأشخاص) ووضع الاحتياجات العملية اللازمة مثل معايير الأداء التي يتعين استيفائها . إنّ الهدف الاساسي لكل ذلك يتمثل في إدارة الوظائف المرتبطة بمتطلبات نظام المنشآت. بالإضافة إلى تحديد المتطلبات الخاصة بمنح الاعتراف / اصدار الشهادات مثل نموذج طلب الاعتراف. وبناء على ذلك يتوجّب على جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية التمتع بالقدرة والصلاحية على فرض الشروط التي تخضع لها إجراءات الاعتراف أو منح الشهادات. والقدرة على خفض أو تعديل أو إلغاء هذه الشروط. وتحديد المدة الزمنية لصلاحية الشهادة الممنوحة مع وجوب مراعاة تجنّب منح شهادات أو اعترافات غير محددة الأجل بفترة زمنية واضحة.

## اعتماد الهيئات والمؤسسات والأفراد العاملين لديها

### الدافع

هناك فعاليات ومهام بعينها ضمن البرنامج التشريعي للسلامة الغذائية تحتاج أن تنفّذ من قبل هيئات (أو أفراد ضمن تلك الهيئات) تتوفر لديها القدرة على إثبات سمات وأهلية معينة. كالقدرة على الوفاء بمتطلبات محددة أو اثبات امتلاك مهارات معينة. ويمكن أن يكون الاعتماد ضرورياً لهذه الحالات لضمان تحقق المتطلبات وتوفر الكفاءات اللازمة. ويدرك جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية أنّ تعريف العوامل المُحدِّدة لمنح الاعتماد سوف يتم على المستوى الاتحادي بالتعاون الوثيق مع الجهاز وخصوصاً من خلال المساهمة بخبرائه الفنيين ضمن العمليات.

### الوصف

سوف يمنح الاعتراف للهيئات أو المؤسسات ذات القدرة على القيام بأعمال محددة ضمن البرنامج التشريعي ( مثل: شركات التدريب. المؤسسات الاستشارية. جهات المنح والاعتماد. المختبرات). وسيقوم جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بوضع المتطلبات وكافة المُحدِّدات والعوامل والكفاءات التي يتعين استيفاؤها من قبل المنشآت المعتمدة.

## الموافقة على مواد ووثائق وتجهيزات محددة وأشياء/أغراض أخرى

### الدافع

في بعض الأحيان قد تبرز الحاجة لخضوع بعض المواد والوثائق والتجهيزات وبعض الأشياء الأخرى (كالمعدات. الأجهزة والأغراض المختلفة) لموافقة المشرّع. بوصفها عناصر أساسية للتشغيل الفعّال للبرنامج التشريعي للسلامة الغذائية. و لا يعني ذلك تغطية كافة الأشياء دون تمييز مثل مواد التنظيف أو الأفران ونحو ذلك. إذ سيشمل ما يراه جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية ضرورياً لإصدار تلك الموافقات نظراً لاختصاصه بالصلاحية القانونية لاتخاذ القرار.





### الوصف

ستمنح الموافقة على مواد أو وثائق أو تجهيزات أو أشياء أخرى محددة جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية مرونة تحديد طيف واسع من الأشياء المستخدمة في برنامج الغذاء التشريعي كلما دعت الضرورة لذلك. (يمكن أن يكون هناك على سبيل المثال حاجة لإصدار موافقات على أنظمة أو تطبيقات التعريف. التجهيزات. والوثائق والنماذج الأخرى ذات العلاقة والتي تستخدم ضمن البرنامج التشريعي للسلامة الغذائية. كما يمكن أن يكون ذلك هاماً بالنسبة إلى تعريف الشحنات المستوردة والتي حصلت على إذن الدخول. أو من أجل تأمين منتج تمّ استدعاؤه. أو من أجل المنتجات المعدّة للتصدير أو المنتجات المعدة للإتلاف ...الخ.

## 6.2.3 السياسة الثالثة – تقييم المطابقة – التحقق (التفتيش أثناء المرحلة الانتقالية)

### التوجه

يدرك جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية أنّ تقييم المطابقة والامتثال على المدى البعيد في المستقبل سيتم بتطبيق نموذج التحقق. الذي من خلاله يجري التحقق من استيفاء عمليات المنشأة الغذائية لمتطلبات نظام لإدارة سلامة الغذاء نال الموافقة وتم تسجيله مسبقا من قبل الجهاز . يحدد نموذج التحقق بوضوح تحمّل مسئول المنشأة الغذائية لمسؤولية إنتاج الغذاء الآمن والملائم ويمثّل ذلك جوهر البرنامج التشريعي للسلامة الغذائية.

سيستمر العمل في العديد من المنشآت والقطاعات على المدى القصير وحتى المدى المتوسط وفق نموذج التفتيش الحالي. والذي يتم من خلاله تقييم المطابقة بتفتيش المنشأة وفقا للمتطلبات التشريعية الإلزامية ذات الصلة. وسيتم تعزيز نموذج التفتيش الساري ليتطور نحو نهج مبني على مستوى الخطورة المحتمل و الإبقاء على عمليات التفتيش على المنشآت التي لا تحتاج إلى وجود أنظمة للإدارة. والتي بإمكانها الاستفادة من الأدلة الإرشادية لمعرفة واستيعاب التزاماتها التشريعية. سيتم استبدال عمليات التفتيش بعمليات التحقق على نظام إدارة سلامة الغذاء في المنشأة عندما يقرر جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية أنّ مسئول المنشأة. أو القطاع المحدد قد بلغ الأهلية و استكمل القدرة اللازمة للوفاء بمتطلبات تشغيل ذلك النظام. بالنتيجة ستكون كافة المنشآت الغذائية خاضعة إمّا للتفتيش أو للتحقق . في ظل نموذج التحقق. سيعمل جهاز ابوظبي للرقابة الغذائية بجهد للإرتقاء النوعي بكفاءة ضباط سلامة الغذاء المسئولين على القيام بعمليات التدقيق لمستوى يفوق ما كانت عليه في مرحلة التفتيش حتى تلائم متطلبات هذا النموذج.

### الدافع

في ظل البيئة التشريعية المستندة على مفهوم الخطورة. حيث تطبق البرامج الحديثة للسلامة الغذائية ليس بالإمكان إناطة مسئول المنشأة الغذائية بمسؤولية إنتاج غذاء سليم وآمن ما لم يقم المشرّع مسبقا بتحديد وتوصيف كافة جوانب النشاطات والمهام الواجبة على مسئول المنشأة الغذائية. ولا يتيح نموذج التفتيش المتبع حاليا تلك الامكانية لاقتصاره على ضبط كافة جوانب نشاط المنشأة حصراً في وقت التفتيش. على النقيض من العملية المتكاملة المبنية على التدقيق. وبما أن طبيعة التفتيش على المتطلبات التفصيلية والموصوفة بدقة تحمّل المشرّع عبء المسؤولية المحتملة لسلامة الغذاء. يصبح التدقيق على الأنظمة أمراً جوهريا تنتقل بموجبه مسئولية سلامة الغذاء إلى مسئول المنشأة الغذائية.

## التحقق

### الوصف

التحقق هو عملية تقييم مدى مطابقة وامتثال مسئول المنشأة الغذائية للأدوات والمتطلبات التشريعية التي يتعين على المنشأة استيفائها (قدرة مسئول المنشأة الغذائية من خلال توفر نظام للسلامة الغذائية قيد التشغيل واستنادا لسجلات الرصد الذاتي للنشاط و(نظام الضبط الداخلي على اثبات استخدامه للأدوات التشريعية المناسبة لتأمين غذاء آمن وملائم). وستتم عمليات تقييم المطابقة والامتثال من قبل ضباط سلامة الغذاء في الجهاز باستخدام نموذج التحقق.

**مخطط (36) نموذج تقييم المطابقة بواسطة التحقق**

سوف تصمم اجراءات التحقق المزمع تطبيقها لتستوعب درجة التباين بين المنشآت الغذائية، واختلاف مستويات وطبيعة المخاطر المرتبطة بسلامة الغذاء التي تواجه على وجه الخصوص المنشأة المعينة ، والتي يجب بالتالي معالجتها والسيطرة عليها. إذ يتضمن نظام إدارة سلامة الغذاء متطلبات محددة تتصل بعمليات المنشأة يجري الحكم عليها بشكل مكافئ ومواز للمتطلبات التي يفرضها نظام التفتيش المطبق حالياً على كافة مسئولي المنشآت الغذائية.لن يقوم المدقق بالتحقق من سجلات نظام إدارة سلامة الغذاء الذي يديره مسئول المنشأة فحسب، بل سيقوم أيضاً ومن خلال الزيارة الميدانية بأداء عملية التدقيق ذاتها من خلال عملية "تفتيش واقعية " للمتطلبات التي يغطيها نظام الإدارة، تمثل إجراءا للتحقق على أرض الواقع. وبذلك فإنّ تدقيق السجلات و"التحقق على أرض الواقع" يشكلان معاً أركان عملية التحقق - تقييم المطابقة.

في بداية الأمر يتوقع أن تزداد كثافة وتكرارية عمليات التحقق ، وتعني الكثافة قيام المدقق بعملية "تفتيش" تضم عينّة تشمل العديد من المتطلبات التي تتضمّنها وثائق نظام الإدارة، إلا أن خفض وتيرة كثافة عمليات التحقق والإقلال من تكرارية الزيارات التفتيشية سيكون رهنا بارتفاع مستوى الإلتزام بالمنشأة الغذائية وتحّسن الأداء بها.

ستؤكد عمليات التحقق على نظام إدارة سلامة الغذاء الذي يديره مسئول المنشأة على ما يلي:

- مطابقة نظام إدارة سلامة الغذاء أو الأعلاف للتشريعات.
- مطابقة العمليات على أرض الواقع مع ما هو موثق في نظام إدارة الأغذية أو الأعلاف.
- قابلية العمليات التشغيلية لتطبيق متطلبات نظام إدارة سلامة الغذاء أو الأعلاف.

## التفتيش خلال المرحلة الانتقالية

### الوصف

إنّ الهدف النهائي لجهاز أبوظبي للرقابة الغذائية هو الانتقال من نموذج التفتيش الحالي (التفتيش على تحّقيق متطلبات إلزامية) إلى الوضعية التي يباشر من خلالها مسئول المنشأة الغذائية نظاماً للإدارة تمّ تصميمه ليحقق المتطلبات الحالية والمستقبلية المتعلقة بمنشأته، (حيث يقوم ضباط سلامة الغذاء بتقييم المطابقة قياسا على نظام الإدارة ووفق نموذج التحقق). إنّ الوقت اللازم للمسئولين في المنشآت الغذائية للقيام بالتعديلات اللازمة سيعتمد على عوامل عديدة ومختلفة، و من المرجح في العديد من المنشآت أن يستغرق ذلك زمنا طويلا، ولذا تُملي الضرورة استمرار العمل بالنموذج الراهن للتفتيش حتى يصبح تغييره أمراً واقعاً.

ويجري حالياً تطوير نموذج التفتيش السائد إلى نهج مبني على مستوى المخاطر يراعي عدة عوامل يتعين التحسّب لها مثل نوعية وخصائص المنتجات الغذائية، وحجم المنشأة، وطرق معالجة الغذاء، ومجموعات المستهلكين الأكثر عرضة للخطر، وأداء مسئول المنشأة الغذائية وقدرته على تحّقيق كافة المتطلبات، وذلك لتحديد دورية التفتيش ومستوى المتطلبات التشريعية التي يتوجب تضمينها. وستهدف عملية تعزيز النموذج الراهن للتفتيش أيضاً إلى معالجة قضايا تتعلق برفع بكفاءة / تقويم ضباط سلامة الغذاء. وستتوقف عمليات التفتيش على المنشأة الغذائية عند تسجيل نظام إدارة سلامة الغذاء الخاص بها ، لتخضع عندئذ فقط لعمليات التحقق. سيقوم ضباط سلامة الغذاء في جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بتنفيذ عمليات التحقق لتقييم مدى مطابقة المسئولين في المنشآت الغذائية أو المسئولين ضمن قطاعات محددة فقط عندما تصل هذه المؤسسات إلى مستوى من نضج وارتقاء الأداء يثبت من خلاله المسئولين قدرتهم على تشغيل "نظام لإدارة سلامة الغذاء" مبني على الخطورة.

إن المقدرة على تشغيل نظام إدارة سلامة الغذاء تتطلب توفر أنظمة للإدارة الذاتية للنظام بالمنشأة وحفظ السجلات، وعندها سيكون لضباط سلامة الغذاء مهمة مزدوجة : الإنفاذ (مهمة تشريعية) والتفتيش/ على المدى القصير والمتوسط / التدقيق على المدى البعيد)

يتوجب على ضباط سلامة الغذاء في جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية التمتع بالإقتدار اللازم لمعالجة ثلاثة عناصر رئيسية متكاملة خلال قيامهم بعمليات التحقق

مخطط (37) التحقق في المرحلة الإنتقالية

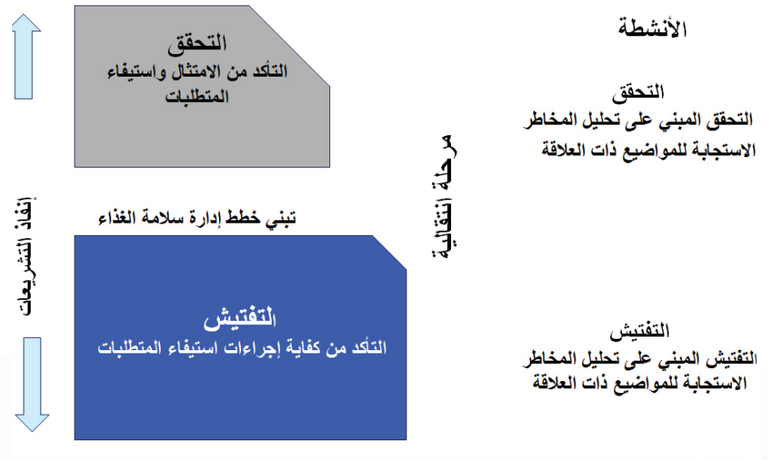






وهي: أنظمة الإدارة، وتعارض المصالح، ومهارات التدقيق[22]. وسيحدد الجهاز المتطلبات الفنية التي يتعين توفرها بضباط سلامة الغذاء سواء في عمليات التفتيش أو التحقق. مثل استيعاب وتفهم قانون الغذاء، والمهارات (المختلفة) والمعرفة بالعمليات المختلفة للمنشآت الغذائية (مثل تصنيع الأغذية المجمدة وطبخ وتبريد الأطعمة، وعمليات تعليب المواد الغذائية، والبسترة، وتكنولوجيا تصنيع المنتجات الصالحة لفترات العرض الطويلة). إنّ عملية المراجعة والتقييم المستمرة للقرارات / الأحكام التي يتخذها ضباط سلامة الغذاء عند القيام بعمليات التفتيش أو التحقق هي عنصر جوهري في البرنامج التشريعي للسلامة الغذائية، نظرا للأهمية البالغة لتوفر الموضوعية والعدالة في التعامل مع المسئولين في المنشآت الغذائية، حفاظا على نزاهة ومصداقية جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية.

### الاستثناءات في تطبيق أنظمة إدارة سلامة الغذاء

قد تبرز بعض الحالات التي توجب لأسباب منطقية عدم إلزام نوعية محددة من المنشآت الغذائية أو بعض القطاعات بتطبيق أنظمة لإدارة سلامة الغذاء، واستثناؤها بالتالي من عمليات التحقق ،والاكتفاء بإخضاعها فقط لنموذج التفتيش القائم على تحليل المخاطر والذي يعتمد على استخدام أدلة إرشادية يمثّل إتباعها وسيلة ملائمة لتخفيف أثر الأخطار المحتملة.

### إجراءات الإنفاذ

سوف يستمر القيام بإجراءات الإنفاذ سواء كانت من خلال نموذج التفتيش أو نموذج التحقق. وستوجّه وتُدار من خلال نتائج تقييم المطابقة والتي قد تكشف عن إخفاق مستمر لتحقيق المتطلبات التشريعية ذات الصلة من قبل مسئول المنشأة الغذائية. أو عن أخطار على الصحة العامة تتعلق بنظام الإدارة و/ أو الإجراءات المتخذة من قبل مسئول المنشأة الغذائية . وسيتم في مثل هذه الحالات انفاذ التشريع باتخاذ الإجراء القانوني الملائم من قبل ضباط سلامة الغذاء استنادا لصلاحيات الضبط القضائي الممنوحة لهم.

## 6.2.4 السياسة الرابعة – بطاقات البيان والتعريف بمكونات المادة الغذائية (البطاقة الغذائية):

### التوجه

يدرك جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية أنّ سنّ المتطلبات التشريعية الخاصة ببطاقات البيان ومكونات المادة الغذائية (البطاقة الغذائية) هي مسؤولية واختصاص الجهات الاتحادية ، وأنّ السلامة والملاءمة تعتبران من عناصر البطاقة الغذائية المهمة و تشكلان أمراً جوهرياً في توفير المعلومات الأساسية للمستهلك.

ويدرك الجهاز أيضاً أهمية التوسيم الصحيح للأغذية بواسطة بطاقات البيان الملائمة حيث تتضمن بالتفصيل جميع مكونات المادة الغذائية ( لتوفير المُحَدِّدات الخاصة باستخدام المادة ومكوناتها للمصنّع)، وكذلك الملوثات (ضمان عدم قيام مصنّع المواد الغذائية أو البائع بتضليل المستهلك). فضلاً عن إحتواء البطاقة للمعلومات والإدعاءات التغذوية ، تعد جميع تلك العناصر من الأساسيات اللازمة لتوفير المعلومات الضرورية للمستهلك حتى يتمكن من انتقاء أفضل الخيارات التي تلائمه من المواد الغذائية.

### الدافع

توفر بطاقات البيان ومحتواها من المعلومات التغذوية قدرا كبيراً من ضمانات سلامة وملاءمة الغذاء للمستهلك، كما يوفر الضبط الملائم لبطاقات البيان امكانية إطلاع المستهلك على المعلومات اللازمة لجعل قرار الشراء متوافقا مع الخيارات المتعلقة بسلامة الغذاء و في ذات الوقت مع الخيارات الصحية .

إن توصيف تركيبة المادة الغذائية باستخدام بطاقة البيان التي تلصق بعبوة المادة الغذائية يمثل سردا توضيحيا لتبيان المكونات التي تشكل المنتج الغذائي، وقد يكون المنتج إما من النوع الكامل وحيد المكّون مثل الفاكهة، أو منتج غذائي من نوع المواد الغذائية المعلبة، أو خليط متألّف من عدة مكونات مثل الوجبات الجاهزة المعدة للإستهلاك . وتتوخى الضوابط على مكونات المواد الغذائية هدف تحّقيق السلامة الغذائية (مثل وضع الحد الأقصى للمضافات الغذائية) على الرغم من أنّ بعض القرارات قد تكون من أجل أسباب تغذوية بحتة (مثل إضافة بعض الفيتامينات أو المعادن والتي من الممكن فقدانها خلال المعالجات التي قد تُجرى على المادة الغذائية المنتجة).

### الوصف

إن عملية إصدار واستخدام البطاقة الغذائية تشكل إضافة لتكلفة المنتج النهائية، وتحّمّل هذه الكلفة الإضافية عادةً للمستهلك مما يوجب ان يكون القرار متوازنا حول المعلومات الإلزامية التي يجب إدراجها على تلك البطاقة، ويساعد توفرالمعايير الخاصة بمكونات المادة الغذائية على البطاقة على إدارة المخاطر ذات الأثر على المستهلك والمرتبطة بالخصائص المتضمّنة بالمادة الغذائية (مثل نسب الفيتامينات والمعادن الأساسية) والاعتبارات الهامة الاخرى مثل (مستويات الخطورة أو السمية).

تغطي الضوابط المنظمة لمتطلبات بطاقات بيان وتركيب المواد الغذائية و توسيم الغذاء ستة مجالات مختلفة تشمل:

22 يمكن العودة إلى المواصفة ISO 17020 "أجهزة التفتيش"

- الأحكام العامة التي تنطبق على جميع المواد الغذائية.
- المواد التي يمكن إضافتها إلى المواد الغذائية.
- الملوثات والسميات.
- الأغذية التي تتطلب إجراء تقييم قبل طرحها للتسويق (عدا المواد التي يمكن إضافتها للمواد الغذائية).
- المتطلبات الميكروبيولوجية, ومتطلبات عمليات التجهيز.
- المنتجات الغذائية ذات المعايير الخاصة المحددة.

## فيما يلي وصف للمجال العام لكل من المجالات الستة:

### الأحكام العامة

1. **الأحكام التمهيدية:** هي الأحكام التي تطبق على نظام بطاقات البيان وتركيب المواد الغذائية (البطاقة الغذائية) بشكل عام ,وتتضمن قائمة بالمصطلحات (التعاريف),وحدات القياس, الرموز المستخدمة وتحذيرات الإقدام على تعديل بيانات البطاقة.
2. **فرض تطبيق استخدام البطاقات الغذائية:** تتعلق بفرض الالتزام باستخدام البطاقات في حالة المواد الغذائية التي تباع التجزئة, وتوجب تحديد الاستثناءات والبدائل مثل اشتراط كيفية توفير المعلومات المتعلقة بالمادة الغذائية كبديل لعدم وجود بطاقة البيان (مثل المعلومات التي يتعين تقديمها في حالة عرض الغذاء السائب الذي يعبأ في حاويات ضخمة).
3. **متطلبات التعريف بالغذاء أو تحديد هوية المادة الغذائية** : تشمل اسم المادة الغذائية, رقم الدفعة (بغرض التتبع), اسم وعنوان (المزود بالمواد الغذائية) أو المستورد في الإمارات العربية المتحدة.
4. **عبارات التحذير أو الإرشاد الإلزامية والبيانات الإيضاحية:** تتعلق بأي عبارات إلزامية بغرض التحذير, والإرشاد وإبداء النصح, أو تصريحات معينة ذات صلة يطلب إضافتها.
5. **تسمية مكونات المادة الغذائية:** عبارة عن متطلبات لتسمية مكونات المادة الغذائية والمكونات المركبة (ذات التركيب المتعدد), يستلزم ذلك وضع قائمة تشمل كافة المكونات باسمها الشائع الدارج الاستخدام أو الوصفي أو العام, ويجب إدراجها وفق ترتيب تصاعدي حسب وزنها.
6. **تواريخ الانتاج و تعبئة المواد الغذائية:** و يتوجب ذكر توقيت زمني مقرونا بعبارات «يُفضّل الاستخدام قبل» أو يستخدم بتاريخ». لتبيان التاريخ النهائي الذي يجب أن تستخدم عنده أو قبل حلوله المادة الغذائية.
7. **تعليمات الاستخدام والتخزين:** تُوجب إضافة اشتراطات ومتطلبات الاستخدام وإرشادات التخزين ذات الأثر في حماية وسلامة الصحة العامة والتي يتوجب إطلاع المستهلك عليها.
8. **متطلبات المعلومات التغذوية:** تحدد المواد الغذائية التي تتطلب ايراد وذكر معلومات تغذوية ببطاقاتها وكذلك الأغذية المستثناة من هذه الشروط والمتطلبات, وتحدد أيضا طبيعة المعلومات التغذوية الواجب ذكرها مثل: الطاقة, البروتينات, الدهون , الكاربوهيدرات, الصوديوم, و أسلوب تدوين وكتابة تلك البيانات.
9. **الإدعاءات الصحية والتغذوية:** تتعلق بتوصيف الإدعاءات المسموح بها أو التي يَحظر استخدامها والمتعلقة بالصحة والتغذية ومحتويات المادة الغذائية, و في الغالب لا تتطلب الإدعاءات التغذوية وبيانات محتوى المادة اسهام و مشاركة المشّرع بصورة مباشرة باستثناء وضع المعايير الخاصة بالادعاءات إذ يضمن تصنيف الإدعاءات الصحية وفق ضوابط وأسس محددة أن يركز المشرّع على الجوانب الأكثر تأثيراً على المستهلك . ويمكن أن تلزم التصنيفات المحتملة المُصنّع بتقديم أدلة موثقة أو إثباتات داعمة عند استخدامه عبارات أو إدعاءات تغذوية عامة (أي إدعاء غير متعلق بتأثير المادة على وجود مرض ما), أمّا في حالات المستوى الأعلى من الادعاءات والذي يتضمن عبارات تتعلق بمرض معين, فيجب الحصول على الموافقة المسبقة من جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية, بهدف حماية المستهلك من خطر الإدعاءات الخاطئة , إضافة إلى الحفاظ على مصداقية وسلامة توريد المواد الغذائية. ويمكن للمشرّع اصدار قائمة بالإدعاءات الصحية المعتمدة من قبله.

   الجدير بالذكر أنّ الإدعاءات الطبية تقع خارج نطاق اختصاص جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية حيث تتم متابعتها من قبل السلطات الصحية.
10. **متطلبات وضوح بطاقة البيان:** وتحدد طريقة كتابة المعلومات أو وضعها ليكون ذلك بأسلوب يتيح للمستهلك سهولة قراءتها واستيعابها كما تحدد المعلومات التي يجب أن تكتب باللغة العربية.

### المواد المضافة إلى الغذاء:

1. المضافات الغذائية: تشمل أي مادة لا تستخدم عادةً كمادة غذائية بحد ذاتها, أو كأحد المكونات أو العناصر الغذائية ولكنها تضاف بغرض تحقيق ميزة تقنية ذات صلة بعمليات تصنيع المنتج. ويجب أن يكون استخدام هذه المواد مسموحاً به وفق التشريعات السارية والتي يمكن أن تتضمن النسب المسموح بإضافتها, وتحدد الحدود المسموحة للمضافات الغذائية على المستوى الاتحادي من قبل هيئة المواصفات المختصة وهى (هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس ESMA).
2. الفيتامينات والمعادن: تنظم عملية إضافة الفيتامينات والمعادن للمواد الغذائية, أمّا فيما يتعلق بالأغذية التكميلية (مواد غذائية تستخدم لمجموعات





خاصة أو لأغراض خاصة) فيمكن أن يتم التعامل معها هنا, وتحت عنوان (المواد الغذائية ذات الاستخدام الخاص).

3. العوامل المساعدة: تحدد المواد التي تضاف إلى المادة الغذائية ولا تتواجد أو تتبقى بالمنتج النهائي المعد للاستهلاك. ويتوجب الحصول على موافقة مسبقة لهذه المواد والتي تحدد من قبل الهيئة المختصة (أي هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس ESMA) وذلك على المستوى الاتحادي.
4. التعريف ودرجة النقاوة: توضّح الخصائص المعرّفة للمادة المضافة اللازم توفرها كدرجة النقاء المذكورة في نصوص الاصدارات ذات العلاقة مثل كتيب «خصائص المضافات الغذائية» أو «Food additive specifications" الذي تمّ إصداره من قبل(JECFA) وهي اللجنة المشتركة لخبراء منظمتي الأغذية والزراعةFAO و الصحة العالمية (WHO) للمضافات الغذائية , وكذلك تحدد هذه الخصائص بالدولة على المستوى الاتحادي من قبل هيئة المواصفات المختصة (ESMA).

### الملوثات والسميات

1. الملوثات والسميّات الطبيعية: تضع الحدود القصوى من الملوثات المعدنية واللا معدنية والسميات الطبيعية التي لا يجب تجاوزها في أي غذاء بحسب نوعه, وهي تحدد من قبل هيئة المواصفات المختصة (أي هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس ESMA) وذلك على المستوى الاتحادي, وكمبدأ عام فإنّ الملوثات والسميات الطبيعية يجب أن تبقى "منخفضة بقدر ما هو قابل للتحقيق بشكل منطقي" أو ما يطلق عليه مبدأ (ALARA) و الذي قد يختلف من بلد إلى آخر.
2. الحدود القصوى للآثار المتبقية (المخلّفات): تضع الحدود القصوى المسموح بها لمخلّفات أو متبقيات المركبّات الكيميائية المستخدمة في الزراعة, أو الأدوية البيطرية بالمنتجات الغذائية ذات المنشأ الحيواني . وبشكل عام تضع هيئة دستور الغذاء على المستوى الدولي Codex الأحكام أو ما يسمى MRLs بالحدود القصوى المسموح بها للآثار المتبقية على المستوى الدولي MRLs, حيث تَصدر بالدولة على المستوى الاتحادي من قبل هيئة المواصفات المختصة (ESMA) وتمثّل هذه الحدود المقادير الواقية وليست الحدود التي تضمن السلامة, وهي تعكس مدى الالتزام بالممارسات الزراعية الجيدة في قطاع الزراعة, لذا يتعين توخي الموضوعية واستخدام المنطق عند اتخاذ القرار بالنسبة للمواد الغذائية التي تتجاوز بها الملوثات الحدود القصوى MRLs شريطة أن لا يكون الغذاء مغشوش أو غير آمن.
3. المواد الملامسة للمادة الغذائية للأغذية: تحدد المواد المسموح أن تلامس أو تتواجد مع المواد الغذائية وفقاً لشروط محددة مثل منع وجود أشياء مصاحبة للمادة الغذائية قد تسبب الاختناق.
4. النباتات والفطريات المحظورة: تحدد النباتات والفطريات التي يمنع أن تضاف إلى المواد الغذائية, أو التي يسمح فقط باستخدامها لإضفاء النكهة على المادة الغذائية.

### الأغذية التي تحتاج إلى تقييم خاص قبل التسويق أو الطرح بالأسواق

**الأغذية المصنعة وفق الطرق المستحدثة:**

ينظم بيع المواد الغذائية أو مكوناتها المنتجة وفقاً للتقنيات الحديثة, وتتضمن:

1. الأغذية المنتجة وفقاً لتكنولوجيا الجينات أو التقنية الوراثية, يتم تنظيمها من خلال تقديم التصريح وشروط البيع, وكيفية استخدام هذه المنتجات, ووجود بطاقات البيان (البطاقة الغذائية).
2. الأغذية المحفوظة بالإشعاع: ويعتبر تداولها ممنوعاً ما لم يتم الحصول على تصريح خاص يذكر به على وجه التحديد المعلومات التي يجب أن تتضمنها بطاقات البيان (البطاقة الغذائية) لمثل هذه المنتجات.
3. تقييم أثر استخدام التقنيات المتناهية الدقة كتقنية النانو أو (النانو تكنولوجي) في الغذاء.

### المتطلبات الميكروبيولوجية ومتطلبات تجهيز المواد الغذائية

**الحدود الميكروبيولوجية للمواد الغذائية (كمعايير للأداء):**

تضع الحدود القصوى المسموح بها للكائنات الدقيقة الموجودة في المواد الغذائية والتي من المحتمل أن تسبب خطراً على صحة الإنسان, بما في ذلك خطط سحب العينات, الخ. يتم وضع الحدود الميكروبيولوجية على المستوى الإتحادي من قبل الهيئة المختصة (هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس ESMA).

### معايير المنتجات الغذائية

**المعايير والقواعد الفنية للمواد الغذائية حسب الضرورة:**

تتضمن متطلبات محددة لأنواع الأغذية المختلفة مثل الحبوب, اللحم, البيض, السمك, الفواكه والخضروات, زيت الطعام, منتجات الألبان, المشروبات, السكر والعسل, الأغذية ذات الاستخدامات الخاصة (مثل غذاء الأطفال, الأغذية الخاصة بالرياضيين , الأغذية الطبية أوالعلاجية), وأغذية أخرى مثل (الخل, الملح, العلكة (اللبان), إنّ مثل هذه المواصفات والقواعد الفنية تحدد من قبل هيئة المواصفات المختصة (أي هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس ESMA) وذلك على المستوى الاتحادي.

### التداخل الغذائي – الدوائي

إنّ أحد المعالم الأساسية لنظام البطاقة الغذائية يتمثل في أنه يغطي ضوابط بطاقات بيان و توسيم المواد الغذائية في كامل السلسلة الغذائية . و بالرغم من انتفاء الجدل والخلاف على ضرورة إدراج الأغلبية العظمى من المواد الغذائية بمختلف اصنافها ضمن تصنيفات وقوائم التموين والإمداد الغذائي. إلا أن جزء محدود من المنتجات الغذائية لدواعي تتعلق بخصائصها تقع في منطقة رمادية وسيطة بين الغذاء والدواء. إن ذلك يستلزم اتخاذ قرار موضوعي للبت في معالجتها بإدراجها إما تحت قانون الأدوية أو تحت قانون الغذاء . بيد أن الأمر يتطلب تعاوناً وثيقاً بين كل من جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية والسلطات المختصة بالصحة العامة. في ذات السياق تبرز الحاجة لإقرار آلية تُضمّن للبرنامج التشريعي الشامل لقطاع الغذاء تنظيم الكيفية التي يتم من خلالها اتخاذ القرار المشترك. الذي سيحظى بقبول كل الأطراف المعنية و يحسم بجلاء وضعية هذا النوع هذه المنتجات.

## 6.2.5 السياسة الخامسة – الأغذية الحلال

#### التوجه

يدرك جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية أنّ الأغذية الحلال مطلب حيوي يتصل بالمعتقد الديني والأعراف والتقاليد الثقافية الموروثة لغالبية سكان الإمارة. ويمثل ذلك أهم المقومات الرئيسية اللازمة لتحقيق هدف "ملاءمة" الغذاء. ولقناعة الجهاز بالاهتمام البالغ الذي يحيط بقضية الأغذية الحلال على المستويين المحلي والاتحادي والإقليمي . فقد تمّ تحديد خصائص ومتطلبات للأغذية الحلال على مستوى الإمارة بشكل واضح في إطار البرنامج التشريعي.

#### الدافع

نظرا لكون الغالبية العظمى من أفراد المجتمع من المسلمين. فإن على جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بناء الثقة الكاملة وطمأنة أفراد ومكونات المجتمع على استيفاء الأغذية التي يتناولونها للمتطلبات والشروط الشرعية للأغذية الحلال.

#### الوصف

يتعين استيفاء ثلاثة أمور رئيسة لضمان ثقة المستهلكين المسلمين باستيفاء الإمدادات الغذائية في الإمارة ومطابقتها للشروط الشرعية و العقدية الخاصة بهم ويشمل ذلك الآتي:

- أنّ جميع المنتجات الغذائية المعروضة للتداول والاستهلاك مستوفية لشروط الأغذية الحلال.
- الفصل الفيزيائي أو المكاني المناسب أثناء التجهيز والنقل والتخزين بين الأغذية الحلال والأغذية غير الحلال المحرّمة شرعا على المسلمين (وخصوصاً في مسالخ الماشية والدواجن التي تُصّدر لحومها إلى الإمارات العربية المتحدة).
- استخدام بطاقات غذائية ملائمة وذات مصداقية للأغذية الحلال. حيث يجب أن تكون أنظمة منح الشهادات موثوقة ومتسقة وتتسم بدرجة عالية من الوضوح و المصداقية.

و لتحقيق رغبة كافة شرائح المستهلكين من مختلف الديانات . فإنّ البرنامج التشريعي للغذاء يمتاز بمرونة كافية تتسع لتستوعب أحكام الأغذية غير الحلال لغير المسلمين. والتي يسمح بتداولها عن طريق أذونات خاصة و الحصول على موافقات مسبقة. كما أنّها متضمنة ضمن نظام الإدارة الذي يغطي كافة جوانب "السلامة والملاءمة".

## 6.2.6 السياسة السادسة – الأدوات والوسائل العملية للتنفيذ والتطبيق

#### التوجه

يدرك جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية أنّ برنامجه التشريعي لسلامة الغذاء و الذي يقوم على أساس تحليل المخاطر يستوجب أن تلازمه مجموعة من الأدوات القائمة على تحليل المخاطر والتي تمّ تطويرها من قبل خبراء في عديد المجالات ذات الصلة. ويلتزم في هذا الصدد بتحديد أنسب الوسائل ومن ثم العمل على تطويرها وتوفيرها لغالبية المنشآت الغذائية. علما بأنّ بعض المنشآت قد تختار تطوير أدواتها بنفسها وفي هذه الحالة ينبغي أن يتم تقييمها وإجازتها من قبل الجهاز.

#### الدافع

المنشآت الغذائية بحاجة لهذه الأدوات بغية توثيق الأنشطة أو العمليات التي تقوم بها . فضلاً عن تعزيز نموذج الكفاءة المنشود في متداولي الغذاء لتحقيق المطابقة مع المتطلبات القانونية وتقديم غذاء آمن وملائم.





#### الوصف

يوضح المخطط رقم (38) التالي الأدوات الرئيسية التي تشكل عناصر برنامج الغذاء التشريعي القائم على أساس تحليل المخاطر:

**مخطط (38) نظام إدارة سلامة الغذاء**

ويتضمن هذا النظام الممارسات الصحية الجيدة. وعناصر الهاسب HACCP ذات الصلة. ومتطلبات التدريب. ومتطلبات رفع التقارير. ويواجه جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية تحدياً كبيراً في هذا الجانب نتيجة التنوع العرقي الكبير للعاملين في المنشآت الغذائية في أبوظبي وتعدد اللغات السائدة بينهم . لذا يقوم الجهاز بمساع جادة لتطوير مناهج مبتكرة وتطوير وثائق تستخدم فيها نصوص كتابية مختصرة وتُصدر بأكثر اللغات شيوعاً وتعتمد على الوسائل البصرية (مثل استخدام الصور). حتى تعّم فوائدها الناطقين بمختلف اللغات .

### أدلة الممارسة

يتم إعدادها من قبل جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بالتشاور مع قطاعات الأغذية لتغطية المجالات التي تعكس تمكّن تلك القطاعات وامتلاكها القدرة والجاهزية على تطوير أنظمة لإدارة سلامة الغذاء قائمة على أساس تحليل المخاطر. حيث تحدد أدلة الممارسة الآليات والتوقعات للأنظمة التي سوف تعمل وفقا لمتطلبات تحقيق الأهداف الاستراتيجية لضمان سلامة وملاءمة الغذاء.

من الممكن إصدار أدلة الممارسة مبدئياً على شكل وثائق إرشادية لتمكين الفئات المستهدفة من فهم التوقعات المطلوبة من قبل الجهة التشريعية والفترة الزمنية اللازمة للانتقال إلى تطبيق هذه المتطلبات. وفي الوقت نفسه. يمكن إصدار أدلة خاصة بالقطاعات (أو مجموعات ضمن القطاع الواحد) التي قد تستثنى من تطبيق نظام لإدارة سلامة الغذاء.

### الخطوط التوجيهية للقطاعات الغذائية

يتم إعدادها من قبل جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية لمساعدة القطاعات الغذائية في مجالات الاهتمام المرتبطة بنظام سلامة وملاءمة الغذاء (مثال: الممارسات الصحية السليمة. بطاقات البيان البطاقة الغذائية. الخ).

### برامج التدريب لمتداولي الأغذية ومسئولي المنشآت الغذائية

تتضمن برامج لتدريب العاملين في المنشآت الغذائية وتعتبر عنصراً أساسياً للتطبيق الفعال لنظام سلامة الغذاء. ومن الضروري أن يسبق تصميم برامج التدريب إجراء أبحاث حول مخرجات العملية التدريبية والاحتياجات الخاصة بالمجموعات المستهدفة التي يتوجب الوفاء بها. والمستوى الحالي للمهارات الذي تتمتع به ومدى الحاجة لتكرار وإعادة الجرعة التدريبية المطلوبة ومقاييس النجاح المتحقق.

على المدى الطويل يمكن أن يقوم جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بتطوير نظام للتصنيف أو الترتيب التسلسلي تمنح على أساسه درجات للمنشآت الغذائية وفقا لمعايير بعينها . وتلك عملية معقدة يتطلب تنفيذها تحديدا واضحا للغرض والسياقات المستهدفة التي ينبني عليها التصنيف على سبيل المثال: (المطابقة أم إرشاد المستهلكين). المجال (المطاعم. منشآت التموين الغذائي. الخ). الحالة (إلزامي أم اختياري). نموذج التصنيف (نموذج علامات أم نموذج تحقيق أهداف. أم نموذج وصفي. الخ). نظام التقييم (كيفية إدارة التقييم. التكرارية. الاستئنافات. الخ). التداخل مع عمليات التحقق من الأداء. إمكانية المشاهدة واطّلاع الجمهور (مكان وضع علامة التصنيف). القضايا الإدارية (الزمن اللازم لمنح الشهادات).

## 6.2.7 السياسة السابعة – توفر الكفاءات

### التوجه

يلزم جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية الجهات الرئيسية في البرنامج التشريعي للسلامة الغذائية بتوفر مستوى معين من الكفاءات اللازمة حتى يتسنى بوضوح استيعاب الحد الأدنى المتوقع من المهارات والمعارف من قبل هذه الجهات. إنّ الغذاء الآمن والملائم يعتمد على توفر الكفاءة بكافة العاملين في نظام سلامة وملاءمة الغذاء بما في ذلك ضباط سلامة الغذاء (المفتشين) / المدققين، والمسئولين في المنشآت الغذائية والمتعاملين مع الأغذية.

### الدافع

إنّ تحديد الكفاءات المطلوب توفرها وإلزام الجهات المعنية بها يعد أمراً أساسياً لتوفير غذاء آمن وملائم للمستهلك لضمان توفر المهارات والمعارف الملائمة في الأفراد ذوي المهام والأدوار المختلفة ضمن برنامج الغذاء التشريعي والثقة في امتلاكهم القدرة على التعامل مع الغذاء بشكل آمن وصحيح.

### الوصف

في إمارة أبوظبي، حيث يتم تشغيل القسم الأكبر من القطاعات الغذائية من قبل عدد كبير من مجموعات تتسم بالتنوع العرقي بين أفرادها وتفاوت مستوى التحصيل التعليمي والمهارات اللغوية ، يستلزم الأمر وضع حد أدنى للكفاءات الواجب توفرها في أولئك العاملين حتى يتسنى تصميم واجراء البرامج التدريبية الملائمة والتي تشكل عنصراً أساسياً في البرنامج التشريعي للسلامة الغذائية. لذا يتعين أن يتمتع موظفي جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية والأشخاص الذين يقومون بإنجاز مهام رئيسية في المجالات ذات الصلة (مثل التدريب) بالمهارات المناسبة، والكفاءات الملائمة لأداء وظائفهم ومهامهم. إنّ بعض الأنشطة في بعض المناسبات والأحداث كالمعارض واللقاءات ومناسبات الجمعيات الخيرية وجمع التبرعات تعتبر أعمالاً مرتبطة بالغذاء لذا يتم تغطيتها من قبل برنامج سلامة الغذاء التشريعي ويتضمن ذلك مستلزمات الكفاءة.
فيما يلي التوقعات المنشودة في هذا المجال:

### المنشآت الغذائية

كلمّا ازداد تعقيد عمليات تصنيع الغذاء ترتفع احتمالات الإخفاق المؤدي لتعرض صحة المستهلك للخطر (مثال: الأغذية المعلبة منخفضة الحموضة المتداولة بشكل واسع)، مما يضاعف أهمية متطلبات الكفاءة والتدريب. وسيقوم جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية بتوفير حزم ارشادية متكاملة،وتوصيف لمجموعة الكفاءات اللازم توفرها وفقا للمتطلبات التشريعية. كما ستُفرض إلزامية التدريب على المنشآت ذات الهياكل أو التكوين المركب أو المتعدد والتي تتعامل مع الأغذية عالية الخطورة وعلى المتعاملين مع الأغذية والمشرفين ومسئولي المنشآت الغذائية. يجب توفير مواد إرشادية لمساعدة المسئولين في المنشآت الغذائية على تحقيق متطلبات نظام إدارة سلامة الغذاء بمنشأتهم وكذلك مساعدة المدققين في تقييم مطابقة المنشآت لمتطلبات البرنامج التشريعي . وسيسعى الجهاز لاتخاذ التدابير الضرورية لضمان امتلاك وحصول القائمين بالتدريب على المهارات الملائمة والخبرات الضرورية للقيام بذلك.

من الضروري تحديد الكفاءات المطلوبة لكافة النشاطات المتعلقة بالتعامل مع الأغذية وكافة القطاعات الغذائية، وقد يكون من الضروري إضافة أو تعديل شروط الكفاءات المطلوبة عندما يتم الشروع بتطبيق البرنامج التشريعي. ومن المهم في هذا الخصوص البدء بمجموعة من الكفاءات التي تمثل الحد الأدنى للمهارات والمعارف الخاصة بكافة مسئولي المنشآت الغذائية والمتعاملين مع الأغذية في الإمارة، اللازمة للوصول إلى غذاء آمن وملائم.

حدّد جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية ثلاثة مستويات من الأنشطة تتعلق بثلاث مجموعات رئيسية من الأشخاص المرتبطين بالقطاعات الغذائية: المتعاملون مع الأغذية، والمسئولون في المنشآت الغذائية / المشرفون على المتعاملين مع الأغذية، والمختصون بأنظمة إدارة سلامة الغذاء. وقد تمّ إلزام كافة المتعاملين مع الأغذية بتلقي حد أدنى من التدريب، حيث تمّ إقرار الحد الأدنى لمستوى متطلبات الكفاءة، وسيتم كذلك تطوير واقرار الحد الأدنى من الكفاءات بالنسبة للأفراد الرئيسيين الآخرين .

تتطلب أي من مجموعات الفعاليات السابقة كفاءات محددة، ويمكن أن تختلف الكفاءات المطلوبة من قطاع إلى آخر. ويمكن ضم عدد من الكفاءات لتشكل حزمة واحدة متجانسة بحيث يعمم تطبيقها بشكل أوسع كما في حالة المتعاملين مع الأغذية في قطاع خدمات الطعام والتموين الغذائي. وهي مجموعة يمكن أن يتم تطوير كفاءات أساسية خاصة بها لسلامة الغذاء، حيث يستلزم ذلك معالجة مواضيع التنقل المستمر للمتعاملين مع الأغذية بين المنشآت، والتغير في المناصب أو الوظائف والواجبات بمختلف مكونات قطاع خدمات الطعام والتموين الغذائي بالإضافة إلى تباين مستويات التعليم واللغات المختلفة، وقد يؤدي ذلك إلى إقرار نموذج مؤهلات الزامية خاص بمتداولي الغذاء.

ومن المهم جدا اثبات القدرة على تطبيق المعارف المكتسبة والكفاءات بمكان العمل، وغالباً ما يكون الشخص غير قادر على ممارسة الكفاءات التي اكتسبها عن طريق حضور الدورات التدريبية فقط، إذ من الصعوبة بمكان إظهار الكفاءات المكتسبة "دفعة واحدة" في المنشأة الغذائية. وسيكون على المنشأة الغذائية على الدوام المحافظة على مستوى محدد من الكفاءات، وبغض النظر عن تكرارية عمليات التحقق. يتعين ان تنعكس المعرفة المكتسبة خلال التدريب على الممارسات اليومية و السلوك الخاص بسلامة الأغذية على أرض الواقع بالمنشأة الغذائية. (مثال: سيكون من المنطقي أن يقوم المشرف بالتدقيق على مجالات محددة من سلوك الأفراد تجاه سلامة الغذاء، والسجلات، وأية أفعال تصحيحية تمّ اتخاذها).

وسيقدم جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية المعلومات حول الوسائل التي تتيح القيام بذلك وعلى المحافظة على سجلات التدريب بالمنشأة الغذائية.سيتم في هذا





الشأن كذلك إقرار مصفوفة لتصنيف الكفاءات، تحدد المعارف والمهارات التي يتوقع جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية توفرها بالمسئولين وغيرهم من العاملين في المنشآت الغذائية، كما سيتم تحديد "كيفية"أو اشتراطات البرهنة العملية واثبات توفر القدرات والكفاءات على أرض الواقع، والطرق الكفيلة بتحقيق ذلك.

### القائمون على التشريع / المدققون

يجب أن يمتلك القائمون على التشريع/ المفتشون/ المدققون المهارات اللازمة للقيام بالتدقيق، والإدارة السليمة لحالات تضارب المصالح، والحفاظ على السرية والخصوصية للمنشآت بالقطاع الذي يعملون به، كما يجب أن يتوفر لديهم الاستيعاب الكافي للبرنامج التشريعي والإدراك الصحيح الواضح قدر المستطاع لما يتوجب البحث أو السؤال عنه عند تقييم الكفاءة في عمليات المنشأة الغذائية، ومن الطرق المفيدة في هذا الجانب استخدام قائمة تدقيق للمهارات التي سيتم التقصي عنها في مكان العمل ونماذج للأسئلة والاستفسارات التي سيتم طرحها على المتعاملين مع الأغذية.

سيكون المسئولون في المنشآت الغذائية في حاجة إلى التوجيه والإرشاد حول الأمور التي سيقوم المدققون بالتقصي عنها، وكيفية تطوير وترقية مهارات العاملين لديهم (إذا لزم الأمر)، وقد يتسنى للكادر المنخرط لفترة زمنية طويلة نسبيا في مجال الغذاء اكتساب المهارات والمعارف الضرورية، أما إذا كان الكادر جديداً في مجال العمل في المنشآت الغذائية، فسيكون التدريب هو الطريق الأمثل للحصول على المعرفة المطلوبة. ويمكن أن يتخذ التدريب أشكالاً مختلفة (مثل: التدريب الحرفي والمهني، أو الدورات المتاحة عبر الشبكة العنكبوتية (الانترنت)، التدريب عن طريق انشطة تعليمية مشتركة بين المتدربين أو بالتلقين المباشر من المدرب، الدورات التدريبية الداخلية بموقع العمل بالمنشأة).

### التدريب

بما أنّ جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية ليس مؤسسة مختصة بتقديم التدريب، فمن الضروري أن تتوفر لديه القناعة والثقة في جودة وكفاءة الدورات التدريبية المقدمة من قبل شركات التدريب من حيث ملاءمتها وشمولها وفعّاليتها في تحقيق المخرجات التي حددها الجهاز. وقد يسعى المدربون والمسئولون في المنشآت الغذائية للحصول على مساعدة الجهاز لتوفير الموارد والمعلومات اللازمة للتدريب، مما يوجب على جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية التصدي لقيادة هذه العملية من خلال وضع الإطار العام، والتوقعات، والمتطلبات الخاصة بالمدربين وجهات تقديم التدريب.

من الضروري أن يقدم جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية العون اللازم لضمان استيعاب مناهج التدريب لمقاصد البرنامج التشريعي لسلامة الغذاء، ويؤمن الجهاز أنّ أحد الطرق العملية لضمان الاتساق المطلوب للعملية التدريبية هو توفير المواد الإرشادية والتعليمية الكافية لتحقيق الأهداف التدريبية ، خصوصا اذا اكتنفت الفهم السلس لموضوعات التدريب بعض الصعوبات ، أو عند محدودية وشح الموارد المتاحة، أو شيوع وسريان عديد من المعلومات الخاطئة على سبيل المثال (حول موضوع الهاسب HACCP) ومن الضروري كذلك توفير معلومات حول "كيفية إدارة وتشغيل الأعمال بالمنشآت وفق البرنامج التشريعي الجديد".

## 6.2.8 السياسة الثامنة – الاستجابة لحوادث الغذاء (استرداد وسحب المنتجات)

### التوجه

يدرك جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية أهمية توفر الجاهزية لديه لدعم وإسناد عمليات الاستجابة للحوادث . ويقر بالدور المناط بدول مجلس التعاون الخليجي في الاستجابة للحوادث على المستوى الإقليمي،ودور مؤسسات الدولة على المستوى الاتحادي والمحلي. وضمن مساعيه الجادة للوفاء بذلك يعكف الجهاز على تطوير البروتوكولات الضرورية وأدلة الممارسة[23] اللازمة للمنشآت الغذائية والمعنية بإدارة الحوادث لمساعدتها في الوفاء بمسؤولياتها في هذا المجال.

### الدافع

تتعدد نوعية الحوادث المحتملة الوقوع ذات التأثير الهام على سلامة الغذاء، وتتفاوت كذلك درجة خطورة تأثيرها الذي يتهدد صحة الإنسان وسلامة وتكامل برامج سلامة الغذاء، لذلك ينبغي اتباع أنظمة تتصدى لاحتمالات وقوع الحوادث من أي طبيعة كانت حتى يتسنى لجهاز أبوظبي للرقابة الغذائية تلبية توقعات المستهلكين والقطاعات الغذائية على حد سواء بتوفير الضمانات الضرورية في هذا الشأن .

### الوصف

هناك مجموعة مختلفة من الحوادث المتعلقة بسلامة الغذاء تتراوح بين حالات ثانوية بسيطة تنتج عن أفعال صادرة عن القطاعات الغذائية أو المشرّع (حيث تتوفر خبرة التعامل مع الحدث نظرا لتكرار وقوعه ) وصولاً إلى الحالات التي تشكل تهديداً مباشرا لحياة أفراد في المجتمع حيث لا يتوفر قدراً كبيراً من الالمام والمعرفة لأسباب حدوثها، أو كيفية التصدى ومواجهتها (عادة تعتبر بمثابة قضايا رئيسية أو أزمات كبرى)، وفي بعض الحالات قد لا يتوفر لدى جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية الموارد الكافية لإدارة الحوادث.

لذا يتعين وجود أنظمة للتعامل مع الحوادث المحتملة الوقوع من أي طبيعة كانت، حيث يتوقع من الجهاز توفير الضمانات الضرورية لطمأنة كلاً من المستهلكين والقطاعات الغذائية على حد سواء، وذلك بالتعاون مع السلطات المختصة حيثما كان ذلك ضرورياً.

23 (Food Incidents and Crisis Management Plan, Code of Practice No. (2)/2009 (ADFCA

ومن المحتمل أن يكون جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية شريكاً في مواجهة الحالات الطارئة ذات الشأن الاتحادي أو الإقليمي. أو عند اضطلاع جهات حكومية أخرى بالمسؤولية الرئيسية. لذلك يعمل الجهاز على تطوير بروتوكول للاستجابة للحوادث يتضمن مجموعة من السيناريوهات (مثل الإنذارات من مسئولي المنشآت الغذائية، الهيئات الصحية المحلية ( تقارير الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية)، والتي يعدها جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية من خلال قيامه بمهام المطابقة . وكذلك من قبل الهيئات الدولية والخليجية أو الإنذارات الاتحادية - من الإمارات الأخرى) كما هو موضح في المخطط الآتي رقم (39):

### مخطط (39)مصادر المعلومات التي تتعلق بحوادث الأغذية

من المهم جداً في الحالات الطارئة التحديد الواضح للمسؤوليات، وتوفر التفاهم المشترك المسبق وبالمستوى المناسب مع الجهات الرسمية الأخرى في أبوظبي لغايات التحسب للطوارئ المحتملة، ويندرج ذلك الجهد ضمن خطط إدارة الأزمات بالتعاون مع السلطات المختصة على مستوى الإمارة وعلى المستوى الاتحادي.

### مجال الحوادث

قد تتراوح الحوادث بين الثانوية نسبياً كحالات استرداد وسحب المنتجات من قبل القطاعات الغذائية إلى حالات الاسترداد التي تطلبها الجهة التشريعية كاستجابة لحالات عدم المطابقة للمتطلبات والمقترنة باحتمالات وقوع أضرار كبيرة الأثر على صحة البشر. كما أن الحوادث قد تندرج من حوادث روتينية حيث تتوفر المعرفة الجيدة والخبرة في التعامل معها إلى حوادث أكثر تعقيداً.

وتتم مباشرة تفعيل إجراءات سحب المنتجات الغذائية في حالة وجود المنتجات المستهدفة في (المخازن أو في سلسلة التوزيع) قبل دخولها الأسواق الاستهلاكية . أمّا الاسترداد فيطلق على العملية التي تتم بعد طرح المنتجات الغذائية المستهدفة بمنافذ البيع بالأسواق ووصولها لمتناول المستهلك. وفي كلا الحالتين يجب أن يتم إخطار المشرّع. بينما يقتصر إعلام المستهلكين فقط على حالات الاسترداد.كما يمكن أن ينشأ الحادث كاستجابة تتصل ببيانات تقصي عن الأمراض المنتقلة بواسطة الأغذية.

إنّ بعض الحوادث قد تكون ثانوية نسبياً، ولكنّ بعضها يشكل تهديداً خطيراً على سلامة بعض أو كافة حلقات سلسلة الإمداد الغذائي. وفي كافة الأحوال يجب أن تتوفر الإجراءات التي تضمن سحب المواد الغذائية التي يمكن أن تشكل خطراً غير مقبول على الصحة العامة من الأسواق لضمان الحفاظ على نزاهة جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية وتكامل برنامجه التشريعي للسلامة الغذائية. وتتسم بعض التدابير المسبقة كالتفتيش المبني على تحليل المخاطر والخطط الموجهة لسحب العينات بالقدرة على الكشف المبكر عن مخاطر الغذاء غير المقبولة.

إنّ توفر اسلوب مناسب لتتبع المنتج خلال السلسلة من المنتج إلى المستهلك يعتبر أمراً ضرورياً لضبط المنتجات التي يمكن أن تشكل خطراً يستوجب سحبها من الأسواق في حال وقوع الحوادث.

### استرداد وسحب المنتجات التي يتم الإعلان عنها من قبل القطاعات الغذائية

عند قيام القطاعات الغذائية باسترداد أو سحب منتجاتها يتوجب عليها اتباع إجراءات قياسية موافق عليها مسبقاً، وخصوصاً فيما يتعلق بإبلاغ الجهة التشريعية والمستهلكين بالسرعة القصوى ويجب أن تكون المتطلبات واضحة لا يكتنفها الغموض. وتشمل استخدام نماذج جاهزة عند الإبلاغ والوضع المثالي المنشود، وهو أن يعمل المسئولون في المنشآت الغذائية على الحد من حالات استرداد المنتجات من خلال تطبيق أفضل أنظمة ضمان الجودة. ومن خلال إتباع نهج أكثر مسؤولية عندما يتم الكشف عن منتجات معيبة يتحتم استدعاءها ويشكّل التواصل عنصراً أساسياً في الإجراء. ومن الضروري كذلك أن يلائم تدخل الجهة التشريعية طبيعة الاسترداد حيث يتوجب التركيز على التنسيق، والتأكد من إتباع الإجراءات الموصوفة والمتفق عليها مسبقا.

### استرداد وسحب المنتجات التي يتم الإعلان عنها من قبل المشرع

في الحالات المتعلقة باسترداد وسحب المنتجات التي يتم الإعلان عنها من قبل الجهة التشريعية يجب أن تتبع القطاعات الغذائية المتطلبات الموضوعة من قبل المشرّع، والمتعلقة بأي استرداد أو سحب لمنتجات غذائية تمّ الإعلان عنها من قبل الجهة التشريعية كاستجابة لحالات عدم مطابقة للمتطلبات التشريعية، أو





عندما يكون هناك خطر محتمل على صحة الإنسان. ويعد انتهاج إستراتيجية للتواصل الفعال تتولى الإبلاغ المواتي السريع للجمهور و تتيح توجيه الاهتمامات وضبط التناول الاعلامي لحوادث الغذاء أمرا بالغ الأهمية.

### الأزمات التي تشمل تدخل من قبل الجهات الرسمية الأخرى

سيشارك جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية في جهود الاستجابة لحالات الطوارئ عند حدوث أزمة محلية أو اتحادية أو إقليمية. أو عنداضطلاع مؤسسات حكومية أخرى في الإمارة بالمسؤولية الرئيسية لإدارة الأزمة. ومن الضروري جداً في مثل هذه الحالات التحديد الواضح للأدوار والفهم المتسق للمسؤوليات من قبل المؤسسات الرسمية الأخرى المساهمة في إدارة الأزمة. يجري العمل حالياً على تطوير بروتوكول إدارة الأزمات على مستوى الإمارة وإيجاد آليات لتبادل المعلومات بين الهيئات عبر إمارات الدولة وعبر دول مجلس التعاون الخليجي.إنّ الحوادث المتعلقة بالصحة العامة يمكن أن تنتج عن عدة مسببات تشمل الأمراض السارية. وعند التوصل لقناعة بأن بعض الأغذية تشكل مصدرا محتملا للمرض يجب أن يتم الاتفاق على الإجراءات الضرورية للاستجابة المطلوبة وتحديد الجهة صاحبة المسؤولية الرئيسية. ومن المهم أن تكون المسؤوليات واضحة بين الجهات الصحية وجهات الرقابة الغذائية الرسمية ذات الصلة بالقضية. وأن تتم المعالجات التصحيحية اللازمة لمصادر المشكلة ضمن السياق القانوني السليم.

فيما يتعلق بخطر الإرهاب البيولوجي فإنّ مسؤوليات جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية سوف تتداخل مع مسؤوليات الهيئات الحكومية المحلية والاتحادية المسئولة عن قيادة عملية التحري عن العمل الإجرامي مع الاعتراف بالحاجة لتوفير الخبرات الضرورية التي سوف تساعد في وضع إستراتيجية لاحتواء المخاطر في هذا الجانب.

سيسعى جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية كذلك للتأكيد على بناء الصلات مع الهيئات الحكومية الأخرى والتي تتحمل مسؤولية مواجهة حوادث الإرهاب البيولوجي. وإبداء الحرص على وضوح الأدوار والتدابير ومطابقتها للطرق واجبة الاتباع . كما سيأخذ الجهاز بعين الاعتبار ضرورة التمييز بين صنفي حالات الارهاب البيولوجي سواء التي توحي بإتباع نمطاً إرهابياً منظما أو الحوادث العارضة التي تتسبب فيها على الأرجح دوافع انتقامية من قبل عمال متضررين.

### الاستعداد للاستجابة وإدارتها

يجب أن يضمن جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية توفر الموارد البشرية والقدرات والكفاءات الفنية اللازمة لامتلاك الجاهزية للاستجابة لأي طارئ وكذلك السعي الدائم لاتخاذ الترتيبات اللازمة لتوفير هذه القدرات في حال عدم توفرها داخل الجهاز إنّ إستراتيجية إدارة الأزمات التي تشمل التأهب للطوارئ أو وضع الخطط الفعالة لإدارتها يجب أن تضمن أنّ تعمل كل الجهات الحكومية المختلفة والجهات التشريعية والشركاء ذوي الأدوار المحتملة أو المهتمين بالأمر بإرادة موحدة في استيعاب وإدارة القضايا واحتواء المخاطر من أجل مضاعفة فرص النجاح.

يجب أن يعمل فريق إدارة الأزمات الذي يتمّ إنشاؤه لإدارة القضايا المختلفة لضمان الآتي:

- سرعة رصد وتوفير المعلومات المتعلقة بالحوادث وتقديمها لجهاز أبوظبي للرقابة الغذائية والشركاء.
- كفاية الوسائل والوسائط التي يناقش عبرها المشاركين الطرق الممكنة والمتاحة لإدارة الحوادث.
- فعالية النهج التنسيقي الذي سيتم إتباعه في الحوادث والحرص على التركيز تفاديا للارتباك واللبس وفقدان الثقة.

يجب أن تدار الحوادث تحت مظلة الإطار العام لإدارة المخاطر وبذلك يتم التأكد من أن كافة الأشخاص المعنيين قد تمّ إبلاغهم في كافة مراحل إدارة الحدث.

## 6.2.9 السياسة التاسعة – صلاحيات المفتشين (موظفي الضبط القضائي)

#### التوجه

يجب أن يتمتع المدير العام لجهاز أبوظبي للرقابة الغذائية وكافة مفتشي الجهاز بالصلاحيات التشريعية اللازمة لممارسة مسؤولياتهم ضمن البرنامج التشريعي للسلامة الغذائية.

#### الدافع

يحتاج المدير العام إلى الصلاحيات لضمان التشغيل الفعّال للبرنامج التشريعي لسلامة الغذاء. كما أنّ المفتشين / ضباط سلامة الغذاء بحاجة إلى صلاحيات ضمن نظام سلامة الغذاء التشريعي للتمكن من ممارسة مهامهم.

#### الوصف

إنّ صلاحيات المدير العام وضباط الأغذية / المفتشين تتمثل في الآتي:

## صلاحيات المدير العام

يمنح القانون السلطة للمدير العام للقيام بالصلاحيات الآتية:

- إصدار الإخطارات واقتراح الأنظمة واللوائح . الخ.
- إصدار التوجيهات لضباط سلامة الغذاء والجهات المعترف بها والأشخاص كمسئولي المنشآت الغذائية والعاملين في مجال الغذاء بإتلاف أو التخلص من مواد غذائية محددة في ظروف معينة.
- إصدار إعلانات مخصوصة بغرض حماية المستهلك من الأغذية غير المطابقة وفقاً لنصوص قانون الغذاء.
- الطلب من مسئولي المنشآت الغذائية عند الضرورة الإعلان عن أو إبراز سجلات التموين أو المواد المعادة.
- استرداد المنتجات الغذائية غير المطابقة.
- اتخاذ ما يلزم من إجراءات للسيطرة على حركة نقل الأغذية والمدخلات الغذائية عند الاشتباه بوجود خطر أو تلوث يهدد الصحة العامة.
- إصدار أوامر طارئة لمسئولي المنشآت الغذائية بخصوص منتجات معينة أو لقطاع إنتاج غذائي أو لمنطقة محددة ضمن السلسلة الغذائية بشأن تعليق ووقف الأعمال الإنتاجية.
- تفويض أياً من صلاحياته المنصوص عليها في قانون سلامة الغذاء لبعض كبار موظفي الجهاز.
- تكليف من يراه مناسباً من أشخاص أو ضباط سلامة الغذاء للقيام بواجبات رسمية تشمل ضمان سلامة المواد الغذائية وصحة ومصداقية البطاقة الغذائية الخاصة بها. والتقصي والتحقيق بشأن الخروقات التشريعية المحتملة المتعلقة بها.
- اصدار تخويل لمن يلزم لاتخاذ الإجراءات المطلوبة لحماية المستهلك والمجتمع وفق أهداف القانون رقم 2008/2 بشأن الغذاء بإمارة أبوظبي.

## ضباط الأغذية / المفتشون

لتسهيل أدائهم للمهام المنوطة بهم يملك ضباط سلامة الغذاء الصلاحيات الآتية :

- تفتيش أية منشأة والأشخاص العاملين فيها خلال ساعات العمل للتأكد من سلامة وجودة أية مادة غذائية. و استيفاء المنشأة. ومطابقة العمليات والأشياء المرتبطة بها للمتطلبات والاشتراطات الصادرة من الجهاز.
- القيام بجمع عينات من الأغذية أو مدخلاتها أو المواد ذات الصلة لأغراض الفحص والتحليل المخبري أو اتخاذ التدابير الخاصة بذلك.
- تعليق تشغيل المنشأة ومنع استخدام أي عملية أو منتج غذائي أو مواد ذات علاقة بذلك.
- توجيه مسئول المنشأة الغذائية لاتخاذ الإجراءات الضرورية لضمان مطابقة المنشأة للمتطلبات التشريعية.
- اتخاذ إجراءات الإتلاف أو التحفظ أو المصادرة للأغذية المستوردة غير المطابقة التي تم التحفظ عليها بمنافذ الدخول والطلب من مسئول المنشأة أو المشرف على التشغيل بإتلاف أو التخلص من الأغذية غير الآمنة أو الملائمة أو تصحيح إجراءات العمل غير المطابقة.
- الطلب من مسئول المنشأة إبراز سجلات التموين والإمداد أو فحص أو استنساخ أو إزالة تلك السجلات.
- تعليق أو إلغاء أو التوصية بإغلاق المنشأة الغذائية عند ثبوت أو الاشتباه بعدم المطابقة.
- الدخول لأي مكان بغرض تحديد امتثال العاملين لمواد قانون الغذاء. أو أي مكان ملحق بالمنشأة يستخدم في عمليات إنتاج الغذاء أو تجهيزه أو تسويقه بهدف التحقيق في أي قضية ذات علاقة بتلوث الغذاء.
- توجيه مسئول المنشأة أو من في حكمه لتعريف وتعليق العمل بأي منتج أو مادة مرتبطة به حتى ظهور نتائج التحليل المخبري أو الامتثال الكامل لتوجيهات قانونية صدرت إليه من ضابط سلامة الغذاء بشكل مكتوب أو أثناء زيارات التفتيش والتحقق.
- الطلب من مسئول المنشأة الغذائية القيام بتعريف أو وضع علامة مميزة لتعريف أي منتج غذائي أو مادة مرتبطة به.
- طلب المساعدة من الأفراد أو الجمهور ليتسنى له القيام بأداء أي من مهامه مثل الحصول على بيانات من جهاز الحاسب الآلي أو سحب عينات أو نقل أغذية مصادرة.
- استيفاء المتطلبات العامة لمراقبة الأداء (جمع البيانات والمعلومات).
- الطلب من مسئول المنشأة الغذائية أو باعة الغذاء تقديم معلومات عن اسم وعنوان المنشأة التي زودتهم بالمادة الغذائية المعروضة.
- فحص الوثائق الجمركية.

كما يفوّض القانون ضباط سلامة الغذاء حق الحصول على إذن قضائي يخوّلهم صلاحيات الدخول إلى أماكن الإقامة . أو أي مكان آخر باستخدام القدر المناسب من القوة . والبحث عن مواد أو وثائق أو سجلات و التحفّظ عليها . والتقاط صور أو الحصول على الدليل المناسب بغرض التقصّي عند الاشتباه بوجود مخالفات. كما يملك ضباط الأغذية / المفتشون صلاحيات إتلاف الأغذية محليا بالمكان بالتوافق مع الأحكام المطبقة في هذا الشأن. يجب كذلك التحديد الواضح للملكية أي مواد وأغراض تم تحريزها وحجزها أو مصادرتها بموجب القانون وبمعرفة كل من ضابط سلامة الغذاء المختص ومسئول المنشأة ذات العلاقة.

ومن الضروري تمكين ضباط سلامة الغذاء وغيرهم من الأشخاص المخولين (مثل الأشخاص المكلفون قانوناً من قبل الجهاز للقيام بوظائف وأدوار محددة) من الوفاء بواجباتهم الرقابية دون تردد أو خشية التعرض للملاحقة القانونية أو اتخاذ إجراءات كيدية مضادة بحقهم . لذا يتعين أن يتم توفير الحماية اللازمة واستثنائهم من تحمّل المسؤولية المدنية والجنائية في ظل ممارسة الصلاحيات الممنوحة لهم في أداء الواجب بتفان ومهنية واستخدام السلطة بأسلوب يتسم باللياقة والدواعي المنطقية.





## 6.2.10 السياسة العاشرة – إنفاذ التشريعات وتطبيق المخالفات والعقوبات

### التوجه

يُعد إلزام المنشآت الغذائية بقطاع الأعمال بإتباع النُظُم والقواعد والمتطلبات التشريعية مكونا أساسيا لمحتوى البرنامج التشريعي للسلامة الغذائية الذي يقوم بإدارته وتنفيذه جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية . والذي يتسم بالسعي الجاد لمساعدتها للامتثال للقانون فضلا عن تضمّنه لنظام فعّالٌ للمخالفات والعقوبات لمواجهة التعدّي والتجاوزات التي ترتكب من قبل الأشخاص أو المؤسسات. وتساعد الافتراضات المنطقية وقرائن الأحوال في هذه العملية في ضبط المخالفين كما تضمن صلاحيات المفتشين أو ضباط سلامة الغذاء في نفاذ القانون باتخاذ الإجراءات اللازمة.

### الامتثال

#### الدافع:

إن تسهيل الامتثال للمتطلبات يقع في صلب مسؤوليات المشرّع الرئيسية . و يؤدى ضمان تحقيق الامتثال في آخر المطاف للنجاح في الوصول للغايات والنتائج المنشودة للتشريع والى تجنب حدوث الأخطاء وما يترتب عليها من اللجوء إلى النظام القضائي لإثبات الجرائم وتوقيع الجزاءات .

#### الوصف

هناك مجموعة من الوسائل والأدوات التي بتطبيقها يسهل تحقيق الامتثال بما في ذلك التدريب. والتعليم. والإعلان. وخدمات الإرشاد والدعم العام لممارسات التشغيل الجيدة. و يملك جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية القدرة والتأهيل على الوفاء بتلك المهمة وعلى حفز وتشجيع الجهات الأخرى ذات العلاقة للقيام بدور مماثل في ذات الاتجاه . إن تشجيع الامتثال للمتطلبات التشريعية من خلال الدعم الإيجابي والتحفيز الجاذب من قبل الجهاز سيفضي إلى نهايات ناجحة و اكتساب علاقات ايجابية بناءة و مستدامة مع العاملين في قطاع السلامة الغذائية.

### المخالفات والعقوبات

#### الدافع

تبرز الحاجة إلى وجود نظام للمخالفات يساعد في تنمية إدراك العاملين في قطاع سلامة الغذاء وامتلاك الوعي بطبيعة التجاوزات والمخالفات التي قد تضع مرتكبيها تحت طائلة القانون. وبذلك تطبق العقوبات على المتجاوزين تبعا لطبيعة المخالفة المرتكبة.

#### الوصف

تتفاوت المخالفات والعقوبات وفقاً لمستوى وتأثير المخاطر أو الضرر الذي تشكله على السلامة والصحة العامة والناجّة عن اتخاذ اجراء خاطىء أو عدم القيام باتخاذ إجراء احترازي واجب. وعما إذا كان التجاوز متعمداً أو عرضياً بسبب اهمال أو جهل المتعامل بمقتضيات سلامة الغذاء.

هناك خمس فئات من المخالفات تطبق حالياً في برنامج الغذاء التشريعي:

- المخالفات الجسيمة. التي تعرض الصحة العامة للخطر. أو تنطوي على الخداع والاحتيال.
- المخالفات المتعلقة بغش المواد الغذائية.
- المخالفات المتعلقة بمخالفة متطلبات واشتراطات الأطعمة الحلال. عند تداول منتجات لحم الخنزير والمشروبات الكحولية دون إذن مسبق.
- المخالفات التي تتعلق بالخرق المتعمد للمتطلبات التشريعية لأنظمة السلامة الغذائية بقصد تضليل المستهلك .
- المخالفات الأخرى المتعلقة بعدم التعاون: (اعتراض المفتشين. إهمال الواجبات. الامتناع عن تقديم المعلومات المطلوبة . الخ).

يجب أن تأخذ العقوبات بعين الاعتبار درجة الانحراف عن المتطلبات القانونية. وخطورة النتائج المحتملة عن ارتكاب المخالفة. والتمييز بين المخالفات المرتكبة عن طريق الخطأ والإهمال أو المرتكبة بنية إجرامية مسبقة. و يعد الفهم الصحيح لاختلاف العقوبات بين الأفراد والهيئات الاعتبارية. واستيعاب التفاوت بين المستويات الدنيا والعليا للتعديات على القانون ضرورة لتعزيز الوعي بمصادر المخالفات وإدراك حجم الخطر أو الأذى الذي أفضى للإضرار بالصحة العامة جراء ذلك .

### الافتراضات (القرائن)

#### الدافع

إنّ السبب الدافع للافتراضات والاعتداد بالقرائن يعود لقدرة مرتكب المخالفة على ابداء المعلومات النقيضة للشواهد الدالة على التجاوز بغرض دحض ونفي الاتهام . بدرجة تفوق إمكانية توفر تلك المعلومات لدى المشرّع.

#### الوصف

إنّ الافتراضات والقرائن القانونية تنقل عبء إثبات وقوع المخالفة من المشرّع إلى المسئولين بالمنشآت الغذائية. والذين سيتحملون التبعات القانونية للتجاوز

وارتكابهم للمخالفة . مع توفر العلم المسبق لديهم بما تمثله من خرق للقانون . إنّ الامثلة التالية للافتراضات ستكون مفيدة لأداء البرنامج التشريعي للغذاء :

- توافق محتويات العبوة الغذائية مع المعلومات الواردة بالبطاقة الغذائية.
- مطابقة المواد الغذائية التي يتمّ بيعها للمعايير والمواصفات ذات العلاقة.
- تحمّل الشخص أو الأشخاص المذكورة أسمائهم على بطاقة عبوة المادة الغذائية فعلياً لأية مسؤولية تم الإشارة لتحمّلهم لها ببطاقة العبوة الغذائية.
- أي مادة غذائية يتم العثور عليها في أي منشأة أو مكان يستخدم لبيع المواد الغذائية تعتبر في حوزة " وضمن مسئولية البائع أو الشخص المعني بالبيع ما لم يتم اثبات عكس ذلك.
- توفر كافة أنواع السجلات كنماذج الإعادة الخاصة باسترجاع المنتجات التالفة أوالمنتهية الصلاحية , أواستمارات الطلبات, أو أية معلومات أو بيانات يُزعم حفظها وإعدادها واستكمالها وحفظها من قبل او نيابة عن أي من منسوبي المنشأة, ويفترض حفظها واستكمالها وإعدادها من قبل الشخص المعني تحديدا بتلك المهمة لتقدم عند الطلب, ما لم يتم اثبات عكس ذلك.

## الإنفاذ

### الدافع

يكون إنفاذ العقوبات ضرورياً عندما اخفاق المنشأة الغذائية في الالتزام بالمتطلبات التشريعية, أو عند ثبوت الاصرار والتعمد المسبق لارتكاب التجاوز القانوني أو المخالفة.

### الوصف

عادة ما تتخذ استجابة الجهة الحكومية المعنية في مواجهة الإخلال بمتطلبات المطابقة والامتثال للمتطلبات التشريعية عدة أشكال: على سبيل المثال قد تتم المعالجة أثناء عملية التحقق كالسماح للمنشأة بإزالة المخالفة تلقائيا من خلال تطبيق الأفعال التصحيحية المتعارف أو المتفق عليها, كما تتضمن ايضا الإجراءات الآتية :إصدار تنبيه أو لفت نظر , إصدار أوامر محددة أو / إنذارات, تحرير المخالفات, حجز أو إتلاف مواد غذائية, تعليق أو سحب التراخيص إضافة للملاحقة القانونية. ويتطلب التصدي لمواجهة حالات عدم المطابقة تحديد الاستجابة الأكثر ملاءمة وفق الظروف المحيطة بالحالة وبما ينسجم مع مدى خطورة حالة عدم المطابقة. يقوم ضباط سلامة الغذاء بجهاز أبوظبي للرقابة الغذائية والمتمتعين بالضبطية القضائية بإعداد مذكرة لحالة عدم المطابقة تقدم إلى السلطات القانونية المختصة بالإدعاء العام وفقا للإجراءات المعمول بها, لمطالبة مسئول المنشأة الغذائية بما يأتي:

- وقف النشاط المخالف أو المحتمل مخالفته للقانون أو أي من متطلباته.
- معالجة أو إزالة الأضرار الناجمة عن أي فعل أو مسألة بسبب المخالفة.
- القيام بما هو ضروري لتجنب, أو معالجة أو احتواء الآثار السلبية التي تنشأ فعلاً أو تترتب نتيجة لفعل أو مسألة مرتبطة بالمخالفة.
- سداد الغرامة النقدية للجهات الحكومية المختصة أو دفع التعويض المالي المفروض قانونا في مقابل ما تتكبده الحكومة من كلفة لتجنّب أو تقليل ومعالجة الآثار الضارة التي نتجت جراء المخالفة المرتكبة.

## 6.2.11 السياسة الحادية عشر – تعزيز وعي المستهلك والتعليم في القطاع الغذائي

### التوجه

يدرك جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية ضرورة تحمّل المستهلكين لقدر من المسؤولية تتعلق بسلامة المواد الغذائية التي يحصلون عليها من منافذ البيع, وكذلك في ما يتصل بملابسات الحوادث الغذائية التي تقع بالمنزل فضلا عن الحالات التي يقوم فيها المستهلك بتجهيز أو إعداد الغذاء بنفسه. لذا توجب الضرورة تطوير وتطبيق إستراتيجية لتعزيز وعي المستهلك بهدف استكمال نظام السلسلة الغذائية , و غايات الارتقاء بثقافة استهلاك الغذاء و إحداث التغيير السلوكي المنشود , عن طريق إسداء النصح والتوجيه وإرشاد المستهلك لاتخاذ المواقف الصحيحة تجاه التعامل مع الاغذية. و الجهاز على قناعة تامة بأن التحول للأنماط السلوكية المرغوبة لن يتأتى مباشرة أو على المدى القصير بفرض الالتزام بالمتطلبات التشريعية على المنشآت الغذائية, إذ يتطلب الأمر اتاحة مزيد من الوقت يكفي لتتحقق التأثيرات المرغوبة كي تتجسّد في سلوك ملموس على أرض الواقع. الأمر الذي يؤكد أهمية وجود برنامج مساند للتعليم والدعم في قطاع الغذاء لتسريع إحداث التغيير المستهدف.

### الدافع





يحتاج المستهلكون إلى المساعدة بشأن التعامل الصحيح والآمن مع الغذاء واللازم لضمان سلامتهم وسلامة عائلاتهم, كما يحتاج العاملين بقطاع الغذاء بكامله للمساعدة والإرشاد بغية الامتثال للمتطلبات التشريعية والتي تحمّل مسئولي المنشآت الغذائية مسؤولية تقديم غذاء آمن وملائم.

### الوصف

ونستعرض فيما يلي الاعتبارات الرئيسية المتعلقة بزيادة وعي المستهلكين, وأيضا المتعلقة باستراتيجيات تعليم العاملين في القطاع الغذائي. يتوجب أن تتضمن الإستراتيجيات اللازمة لكلا الطرفين : الأهداف , المحتوى , ووسائل ومنهجية ايصال المعلومات للمستهدفين إلى جانب عنصري التنفيذ والتقييم. ويصف المخطط التالي ( رقم 40) تطور مستوى الالتزام مع مرور الوقت نتيجة لزيادة الوعي و تحول الموقف و الأفعال

### مخطط (40) الخطوات الرئيسية في بناء التزام المجتمع / المنشآت

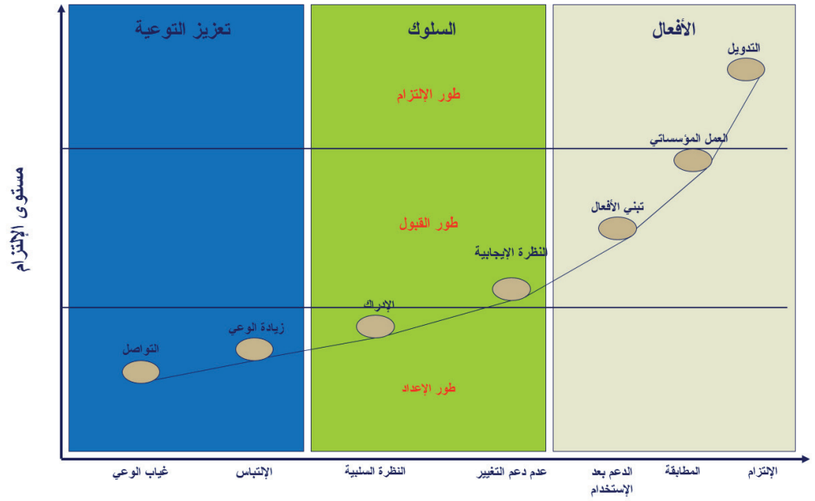


مستوى الإلتزام

### رفع وتعزيز وعي المستهلكين

يجب أن تراعي البرامج التوعوية الخصائص التي تميز شريحة المستهلكين المستهدفة بالبرامج, وأن تعكس بدقة الدروس المستخلصة المستندة إلى أسس علم النفس والتي تعين على الاحاطة بسيكولوجية المستهلك وتحديد قدرة المجموعات المستهدفة على استيعاب المعلومات وترجمتها إلى أفعال على أرض الواقع. و تعد خصوصية التركيبة السكانية للمجتمع المحلي من القضايا بالغة الأثر على نجاح برامج زيادة وعي المستهلكين بإمارة أبوظبي, و يتعين لذلك أن تؤخذ بالحسبان وتحظي بالاعتبار الكافي بسبب التنوع العرقي الواسع, وتباين المستوى التعليمي للأفراد اضافة لارتفاع معدل التغير بالتركيبة السكانية, مما يتعذّر معه الوصول إلى كافة مكونات وعناصر المجتمع في نفس التوقيت أو تحقيق تواصل بنفس القدر من الفعالية والتأثير مع كافة المجموعات. لذا يتوجب أن تكون إستراتيجية جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية لتوعية المستهلكين موجّهة نحو أهداف محددة واضحة المقاصد والغايات وأن تكون واقعية ومتدرجة, تستخدم فيها الموارد المتاحة بطريقة فعالة, وأن يتم توظيف واستثمار العبر المستخلصة والدروس المستفادة من الانشطة التي تم تنفيذها سابقا لتوظّف لاحقا في الأنشطة المستقبلية .

ويتوجب كذلك صياغة الرسائل التوعوية التي يراد ايصالها للمستهلك كنصوص موجزة وقصيرة ذات أثر فعال وسهلة الاستيعاب والتذكّر من قبل المستهلك . لذلك يعد ضروريا أن تصاغ الرسالة الموجهة في حدود عبارة أو جملة قصيرة لا تتعدى ثلاث كلمات ما أمكن .كما يجب أن يتصف منهج إيصال المعلومات ذات الصلة بالسلامة الغذائية والتي سوف تستخدم في حملات التوعية , بتعدد الاشكال والتنوع والابتكار بغية ايصالها لشريحة المستهلكين المستهدفة بأساليب تعزز من استيعابها. في هذا الصدد بالإمكان استغلال كافة وسائل وأدوات الاعلام المكتوب والمسموع والمرئي في الحملات التوعوية والتعليمية, كالتلفزيون والمذياع والمطبوعات أو التدريب العملي. وكلما ازدادا مستوى استقطاب وإشراك المستهلكين بفعاليات الحملة التوعوية يتسنّى لهم تذكّر رسائلها بصورة أكثر رسوخا.

## تعليم العاملين في القطاع الغذائي

سوف يلتزم جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية قدر الإمكان بتقديم الدعم المطلوب لقطاع الغذاء من خلال تطبيق البرنامج التشريعي للسلامة الغذائية. وقد تمّ التطرق لذلك بالقدر الكافي في السياسة السابعة (توفر الكفاءات)، بالإضافة إلى ذلك، يتعين على المنشآت الغذائية إدراك واستيعاب التزاماتها القانونية وما يطرأ عليها أو على توقعات المشرّع من تطور أو تعديلات، وذلك أمر مستقل تماماً عن الكفاءات الإلزامية الواجبة وبمثل نوعا من الدعم والتدريب غير المتعلق بالمتطلبات التشريعية، الخ. وكما تم التطرق آنفا في تناول جوانب توعية المستهلكين، فإنّ المعالم الرئيسية لإستراتيجية التوعية الداعمة للقطاع الغذائي ستأخذ بعين الاعتبار سمات المنشآت الغذائية المستهدفة (أي سيكون المحتوى مختلفاً باختلاف طبيعة وفئات مجموعة المنشآت العاملة بكامل القطاع)، والمستوى التعليمي لمسئول المنشأة الغذائية والأفراد الآخرين في قطاع الغذاء، وأساليب توصيل المادة التوعوية وطرق اجتذاب واستقطاب المستهلكين للمشاركة في انجاح أنشطة و فعاليات الاستراتيجية.

1 المرجع Procedural Manual (Codex Alimentarius Commission, FAO, 2010)

2 تعرف هيئة دستور الغذاء التدقيق على أنّه " تطبيق الطرق والإجراءات والفحوصات وطرق التقييم الأخرى بالإضافة إلى المراقبة لتحديد فيما إذا كانت تدابير التحكم تشغل وفق ما هو مقرر"